جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتنمية الزراعية

تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2009

تقـــديم

تصدر المنظمة العربية للتنمية الزراعية تقريراً سنوياً عن أوضاع الأمن الغذائي العربي يهتم بمتابعة ورصد وتحليل أوضاع الأمن الغذائي بالدول العربية، وما يرتبط بها من عوامل ومتغيرات لها تأثيرات مباشرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويمثل هذا التقرير الإصدارة الحادية والعشرين من سلسلة إصداراته السنوية التي تصدرها المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

يأتي التقرير في جزءين رئيسين، اختص الجزء الأول بتقديم نتائج مؤشرات الأمن الغذائي العربي والتي تشتمل على مؤشرات المعروض من السلع الغذائية شاملة مؤشرات إنتاج وتجارة مجموعات السلع الغذائية الرئيسة والمتاح للاستهلاك من تلك السلع، بجانب استعراض المؤشرات الاستهلاكية والتغذوية بما في ذلك متوسط نصيب الفرد من مجموعات السلع الغذائية الرئيسة، ومعدلات استهلاك الفرد من مكونات الطاقة والبروتين والدهون في الوطن العربي ومؤشرات نقص التغذية، إضافة إلى مؤشرات الفجوة التجارية والاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسة.

واختص الجزء الثاني باستعراض وتحليل القضايا المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي العربي التي اشتملت على تطورات أسعار السلع الغذائية، واتجاهات تكاليف إنتاجها، والحركة في حجم المخزون منها، والعوامل المحددة لإمكانات الحصول عليها، واتجاهات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومن قيمة الناتج الزراعي، واتجاهات النمو السكاني ونمو الإنتاج الغذائي عربياً وعالمياً، والبنيات التسويقية للسلع والمنتجات الغذائية وسياسات الأمن الغذائي بالدول العربية.

ويأتي هذا التقرير ضمن جهود المنظمة لتوفير قاعدة بيانات متكاملة حول الأمن الغذائي العربي من شأنها مساعدة أصحاب القرار عند وضع السياسات ورسم الخطط التنموية في ضوء مؤشرات اقتصادية يمكن البناء عليها وصولاً إلى تحقيق أمن غذائي عربي متكامل بإذن الله وعونه.

وإذ نضع هذا التقرير بين يدي متخذي القرار والمسئولين، المختصين، الباحثين، المهتمين ومؤسسات العمل العربي المشترك والمنظمات والمراكز والمؤسسات الإقليمية والدولية فإننا نأمل أن يجدوا فيه ما يعينهم على رصد أوضاع الأمن الغذائي العربي والتحسب لاحتمالات المستقبل خاصة مع ما يشهده عالمنا من تقلبات مناخية واقتصادية باتت تشكل المهدد الرئيس للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الكثير من الدول.

والله ولي التوفيق ،،

الدكتور طارق بن موسى الزدجالي
المـــدير العـــام

المحتويات

الموضوعات	الصفحة
تقديم	أ ب
المحتويات	1
الملخص التنفيذي	1
الجزء الأول مؤشرات أوضاع الأمن الغذائي العربي	9
1 - 1 مؤشرات عرض السلع الغذائية 2007م – 2009م:	9
1 - 1 - 1 التطورات في إنتاج السلع الغذائية الرئيسة:	9
1 - 1 - 2 التطورات في إنتاج السلع الغذائية النباتية:	10
1 - 1 - 3 تطورات إنتاج سلع المنتجات الحيوانية والسمكية:	12
1 - 2 التطورات في تجارة مجموعات السلع الغذائية الرئيسة:	13
1 - 2 - 1 التطورات في تجارة مجموعات الحبوب الغذائية الرئيسة:	15
1 - 2 - 2 التطورات في تجارة المجموعات الغذائية الرئيسة الأخرى:	19
1 - 2 - 3 التطورات في تجارة سلع المنتجات الحيوانية والسمكية الغذائية الرئيسة الأخرى:	24
1 - 3 التطورات في المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسة:	28
1 - 3 - 1 المتاح للاستهلاك من مجموعة الحبوب:	28
1 - 3 - 2 المتاح للاستهلاك من مجموعات السلع النباتية الأخرى:	29
1 - 3 - 3 المتاح للاستهلاك من مجموعات المنتجات الحيوانية والسمكية:	31
1 - 4 المؤشرات الاستهلاكية والتغذوية:	32
1 - 4 - 1 نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من سلع مجموعة الحبوب:	32
1 - 4 - 2 متوسط نصيب الفرد من مجموعات السلع النباتية الأخرى:	33
1 - 4 - 3 متوسط نصيب الفرد من مجموعات المنتجات الحيوانية والسمكية:	35
1 - 4 - 4 معدلات استهلاك الفرد من مكونات الطاقة والبروتين والدهون:	36
1 - 5 مؤشرات الفجوة الغذائية من مجموعات السلع الغذائية الرئيسة:	37
1 - 5 - 1 الفجوة التجارية لمجموعة الحبوب:	37
1 - 5 - 2 الفجوة التجارية لمجموعات السلع الغذائية النباتية الأخرى:	39
1 - 5 - 3 الفجوة التجارية لمجموعات المنتجات الحيوانية والسمكية:	40
1 - 5 - 4 التوزيع النسبي لقيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسة:	41
1 - 6 الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسة:	42
الجزء الثاني القضايا الرئيسة المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي العربي	45
2 - 1 التطورات في العوامل المؤثرة على عرض السلع الغذائية:	45
2 - 1 - 1 المتغيرات الطبيعية:	45
2 - 1 - 2 المساحات المزروعة والمحصودة من المحاصيل الغذائية الرئيسة موسم 2008م/2009م:	46
2 - 1 - 3 توفير مستلزمات الإنتاج:	47
2 - 1 - 4 الحركة في حجم المخزون من السلع الغذائية:	52
2 - 2 العوامل المحددة لإمكانات الحصول على الغذاء:	55
2 - 2 - 1 مستويات أسعار السلع الغذائية الرئيسة في الوطن العربي والعالم:	55
2 - 2 - 1 - 1 الأرقام القياسية لأسعار السلع الغذائية الرئيسة في الوطن العربي والعالم:	59

2 - 2 - 2 اتجاهات نصيب الفرد من قيمة الناتج المحلي الإجمالي:	55
2 - 2 - 3 اتجاهات متوسط نصيب الفرد من قيمة الناتج الزراعي:	59
2 - 2 - 4 النمو السكاني ونمو الإنتاج الغذائي عربياً وعالمياً:	59
2 - 3 البنيات التسويقية للسلع والمنتجات الغذائية:	60
2 - 4 اتجاهات تكاليف إنتاج السلع الغذائية:	61
2 - 5 سياسات الأمن الغذائي:	62
2 - 5 - 1 سياسات إدارة الموارد الطبيعية:	64
2 - 5 - 2 سياسات حماية وتنمية قطاع الإنتاج النباتي:	64
2 - 5 - 3 سياسات حماية وتنمية قطاع الإنتاج الحيواني:	67
2 - 5 - 4 سياسات حماية وتنمية الثروة السمكية:	67
2 - 5 - 5 سياسات تطوير الاستثمار الزراعي:	69
2 - 5 - 6 سياسات تطوير التمويل والائتمان الزراعي:	70
2 - 5 - 7 سياسات التسويق والتصنيع :	70
2 - 5 - 8 سياسات الدعم:	71

الجداول

الجداول	الصفحة
جدول (1-1): تطور إنتاج مجموعة الحبوب في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م	10
جدول (1-2): تطور إنتاج مجموعات السلع الغذائية النباتية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م	11
جدول (1-3): تطور إنتاج مجموعات سلع المنتجات الحيوانية والسمكية في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م	12
جدول (1-4): تطور قيمة الصادرات والواردات من مجموعات السلع الغذائية الرئيسة في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م	14
جدول (1-5): التغير النسبي في كمية الواردات من سلع الحبوب الغذائية الرئيسة في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م	16
جدول (1-6): التغير النسبي في قيمة الواردات من سلع الحبوب الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م	16
جدول رقم (1-7) تطور كمية الصادرات العربية من مجموعة الحبوب الغذائية الرئيسة خلال الفترة 2007م-2009م	18
جدول رقم (1-8) تطور قيمة الصادرات العربية من مجموعة الحبوب الغذائية الرئيسة خلال الفترة 2007م-2009م	18
جدول رقم (1-9) تطور كمية الواردات العربية من المجموعات الغذائية الرئيسة الأخرى خلال الفترة 2007م-2009م	20
جدول رقم (1-10) تطور قيمة الواردات العربية من المجموعات الغذائية الرئيسة الأخرى خلال الفترة 2007م-2009م	20
الجدول (1-11) التغير النسبي في كمية الصادرات العربية من مجموعة الحبوب الغذائية الرئيسة خلال الفترة 2007م-2009م	22
الجدول (1-12) التغير النسبي في قيمة الصادرات العربية من مجموعة الحبوب الغذائية الرئيسة خلال الفترة 2007م-2009م	23
الجدول (1-13) التغير النسبي في كمية الواردات العربية من المنتجات الحيوانية والسمكية الغذائية خلال الفترة 2007م-2009م	24
الجدول (1-14) التغير النسبي في قيمة الواردات العربية من المنتجات الحيوانية والسمكية الغذائية خلال الفترة 2007م-2009م	25

الجدول (1-15) التغير النسبي في كمية الصادرات العربية من المنتجات الحيوانية والسمكية الغذائية خلال الفترة 2007م-2009م	26
الجدول (1-16) التغير النسبي في قيمة الصادرات العربية من المنتجات الحيوانية والسمكية الغذائية خلال الفترة 2007م-2009م	27
جدول (1-17) التغير النسبي في المتاح للاستهلاك من مجموعة الحبوب خلال الفترة 2007م-2009م	29
جدول (1-18): التغير النسبي في المتاح للاستهلاك من مجموعات السلع الغذائية النباتية الأخرى في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م	30
جدول (1-19): التغير النسبي في المتاح للاستهلاك من مجموعات المنتجات الحيوانية والسمكية في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م	31
جدول (1-20): متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من سلع مجموعة الحبوب الرئيسة في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م	33
جدول (1-21): متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من مجموعات السلع النباتية الأخرى في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م	34
جدول (1-22): متوسط نصيب الفرد من مجموعات المنتجات الحيوانية والسمكية في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م	35
جدول (1-23): متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية على الصعيدين العالمي والإقليمي	37
جدول (1-24) قيمة الفجوة التجارية الغذائية من مجموعة الحبوب في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م	38
جدول (1-25) التغير النسبي لقيمة الفجوة التجارية الغذائية لمجموعات السلع الغذائية النباتية الأخرى في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م	39
جدول (1-26) التغير النسبي لقيمة الفجوة التجارية الغذائية لمجموعات المنتجات الحيوانية والسمكية في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م	40
جدول (1-27) التوزيع النسبي لمساهمة مجموعات السلع الغذائية الرئيسةفي القيمة الإجمالية لفجوتها التجارية في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م	41
جدول (1-28): معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسةفي الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م	43
جدول (2-1): المساحات المزروعة والمحصودة من المحاصيل الغذائية الرئيسةفي بعض الدول العربية موسم 2008م/2009م	47
جدول (2-2): تطور المخزون العالمي من محاصيل الحبوبخلال الفترة 1990 – 2009م	53
جدول (2-3) تطور إنتاج واستخدام السلع الغذائية والحركة في حجم مخزونها على المستوى العالمي خلال الفترة 2007م-2010م	54
جدول (2-4): الأرقام القياسية لأسعار الغذاء في العالم خلال الفترة 2007م- 2010م	56
جدول (2-5) الأرقام القياسية لبعض مجموعات السلع الغذائية في العالم خلال الفترة 2007م- 2009م	56
جدول (2-6): الأرقام القياسية لأسعار بعض مجموعات السلع الغذائية الرئيسة في بعض الدول العربية خلال الفترة 2007م-2009م	57
جدول (2-7): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي في الوطن العربي خلال الفترة 2007م – 2009م	60
جدول (2-8): الأرقام القياسية للإنتاج الزراعي خلال الفترة 2000م-2007م	61
جدول (2-9): تطور تكاليف إنتاج السلع الغذائية في بعض الدول العربيةخلال الفترة 2007م- 2009م	63
الجدول (1-13) التغير النسبي في كمية الواردات العربية من المنتجات الحيوانية والسمكية الغذائية خلال الفترة 2007م-2009م	65

الأشكال

الأشكال	الصفحة
شكل (1-1): الإنتاج العربي من مجموعة الحبوب الرئيسة خلال الفترة 2007م-2009م	10
شكل (1-2): تطور الإنتاج العربي من مجموعة السلع الغذائية النباتية خلال الفترة 2007م – 2009م	11
شكل (1-3): تطور الإنتاج العربي من سلع المنتجات الحيوانية والسمكية خلال الفترة 2007م-2009م	13

شكل (1-4): تطور قيمة الصادرات والواردات من مجموعات السلع الغذائية الرئيسة في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م	14
شكل (1-5) تطور كمية الواردات العربية من مجموعة الحبوب الغذائية الرئيسية خلال الفترة 2007م – 2009م	16
شكل (1-6) تطور قيمة الواردات العربية من مجموعة الحبوب الغذائية الرئيسة خلال الفترة 2007م – 2009م	17
شكل (1-7) تطور كمية الصادرات العربية من مجموعة الحبوب الغذائية الرئيسة خلال الفترة 2007م-2009م	18
شكل (1-8) تطور قيمة الصادرات العربية من مجموعة الحبوب الغذائية الرئيسة خلال الفترة 2007م-2009م	19
شكل (1-9) تطور كمية الواردات العربية من المجموعات الغذائية الرئيسة الأخرى خلال الفترة 2007م-2009م	21
شكل (1-10) تطور قيمة الواردات العربية من المجموعات الغذائية الرئيسة الأخرى خلال الفترة 2007م-2009م	21
شكل (1-11) التطورات في كمية الصادرات من المجموعات الغذائية الرئيسة الأخرى خلال الفترة 2007م – 2009م	23
شكل (1-12) التطورات في قيمة الصادرات من المجموعات الغذائية الرئيسة الأخرى خلال الفترة 2007م – 2009م	23
شكل (1-13) تطور كمية الواردات العربية من المنتجات الغذائية الحيوانية والسمكية خلال الفترة 2007م-2009م	25
شكل (1-14) تطور قيمة الواردات العربية من المنتجات الغذائية الحيوانية والسمكية خلال الفترة 2007م-2009م	25
شكل (1-15) تطور كمية الصادرات العربية من المنتجات الغذائية الحيوانية والسمكية خلال الفترة 2007م-2009م	27
شكل (1-16) تطور كمية الصادرات العربية من منتجات اللحوم والدواجن خلال الفترة 2007م-2009م	27
شكل (1-17) تطور كمية الصادرات العربية من منتجات الألبان والأسماك خلال الفترة 2007م-2009م	28
شكل (1-18) تطورات المتاح للاستهلاك من مجموعة الحبوب خلال الفترة 2007م-2009م	29
شكل (1-19) المتاح للاستهلاك من مجموعات السلع الغذائية النباتية الأخرى في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م	30
شكل (1-20) المتاح للاستهلاك من مجموعات المنتجات الحيوانية في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م	31
شكل (1-21): نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من سلع مجموعة الحبوب الرئيسة في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م	33
شكل (1-22): متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من مجموعات سلع الغذاء النباتية الأخرى في الوطن العربيخلال الفترة 2007م – 2009م	34
شكل (1-23): متوسط نصيب الفرد من مجموعات المنتجات الحيوانية والسمكية في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م	35
شكل (1-24) تطور قيمة الفجوة التجارية الغذائية من محاصيل مجموعة الحبوب في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م	38
شكل (1-25) تطور قيمة الفجوة التجارية الغذائية لمجموعات السلع الغذائية النباتية الأخرى في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م	39
شكل (1-26) تطور قيمة الفجوة التجارية الغذائية لمجموعات المنتجات الحيوانية والسمكية في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م	40
شكل (1-27): التوزيع النسبي لمساهمة بعض مجموعات السلع الغذائية في القيمةالإجمالية للفجوة التجارية لمجموعات سلع الغذاء الرئيسة في الوطن العربي عام 2009م	42
شكل (1-28): معدلات الاكتفاء الذاتي لمجموعات سلع الغذاء الرئيسةفي الوطن العربي عام 2009م	43
شكل (2-1): المساحات المزروعة والمحصودة من المحاصيل الغذائية الرئيسةفي بعض الدول العربية موسم 2008م/2009م	47
شكل (2-2): نسب الإنتاج والواردات والعجز من الاحتياجات السنويةمن البذور والتقاوي المحسنة في الوطن العربي متوسط الفترة (2005 - 2007م)	51
شكل(2-3): معدل استهلاك الأسمدة في الوطن العربي والعالم(كجم/هكتار من المساحة المنزرعة)	52

شكل (2-4): تطور المخزون العالمي من الحبوب خلال الفترة 1995 – 2009م	53
شكل (2-5): التطور في حجم المخزون في بعض السلع الغذائيةعلى المستوى العالمي خلال الفترة 2007م-2010	54
شكل (2-6): الأرقام القياسية لأسعار الغذاء في العالمخلال الفترة 2007م- 2010م	56
شكل (2-7) الأرقام القياسية لبعض مجموعات السلع الغذائية في العالم خلال الفترة 2007م- 2010م	57
شكل (2-8): تطور الأرقام القياسية لأسعار بعض مجموعات السلع الغذائية الرئيسة في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م	59
شكل (2-9): تطور تكاليف إنتاج السلع الغذائية في بعض الدول العربيةخلال الفترة 2007م- 2009م	63

الإطارات

الإطارات	الصفحة
إطار (1): الأمن الغذائي والتغذية	13
إطار (2): إمدادات الطاقة وحالة نقص الأغذية على المستوى العالمي	36
إطار (3): البحث الزراعي والأمن الغذائي	48
إطار (4): البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي	66
إطار (5): قطاع الثروة السمكية والأمن الغذائي	68

الملخص التنفيذي

الملخص التنفيذي

الجزء الأول مؤشرات تطور أوضاع الأمن الغذائي العربي:

1 - 1 مؤشرات عرض السلع الغذائية:

تأثر إنتاج السلع الغذائية في الوطن العربي بالعديد من العوامل من أهمها الظروف الطبيعية والتغيرات المناخية والمستوى التقني الزراعي وتوفير مدخلات الإنتاج. وقد تأثر إنتاج محاصيل الحبوب بالظروف المناخية غير الملائمة وموجات الجفاف وعدم انتظام معدلات الأمطار خلال الموسم 2008/2007م في العديد من الدول العربية، حيث انخفض الإنتاج العربي من مجموعة الحبوب بنحو 6.2% من نحو 49.76 مليون طن عام 2007م إلى نحو 46.68 مليون طن عام 2008م. وتشير تقديرات المنظمة إلى ارتفاع إنتاج الحبوب في عام 2009م إلى نحو 55 مليون طن بزيادة تقدر بنحو 18% عن عام 2008م وبنحو 10.5% عن عام 2007م. ويمثل الإنتاج العربي من مجموعة الحبوب نحو 1.3% من الإنتاج العالمي لهذه المجموعة والذي قدر بنحو 2525 مليون طن عام 2008م وبنحو 2230 مليون طن عام 2009م.

وعلى الرغم من تراجع إنتاج البقوليات من حوالي 1.3 مليون طن عام 2007م إلى حوالي 1.14 مليون طن عام 2008م أي بنحو 13%، إلا أنه ازداد إلى 1.44 مليون طن عام 2009م أي بارتفاع يقدر بنحو 26.3% عن عام 2008م.

وأشارت الإحصاءات إلى ارتفاع الإنتاج العربي بين عامي 2007م و2008م بنحو 0.4% للسكر المكرر، وبنحو 5.5% للفاكهة، وبنحو 7.6% للخضر. كما ازداد الإنتاج العربي من الزيوت النباتية والبطاطس بنحو 10.1% و18.2% على الترتيب.

أما إنتاج سلع المنتجات الحيوانية والسمكية، فقد ازدادت بين عامي 2007م و2008م. إذ ارتفع إنتاج جملة اللحوم بنحو 2.4% ليبلغ نحو 7.43 مليون طن عام 2008م، و7.62 مليون طن في عام 2009م. كما استمر الإنتاج العربي من الألبان ومنتجاتها في الارتفاع، من نحو 24.6 مليون طن عام 2007م إلى حوالي 25.19 مليون طن عام 2008م بنسبة 2.4% وبلغ نحو 25.21 مليون طن عام 2009م. ويمثل الإنتاج العربي منها حوالي 3.76% من الإنتاج العالمي والمقدر بنحو 687.7 مليون طن في عام 2009م. كما بلغ الإنتاج العربي من الأسماك عام 2008م حوالي 3.88 مليون طن بنسبة زيادة بلغت 8% عن العام 2007م، ويقدر إنتاج الأسماك بنحو 3.9 مليون طن في عام 2009م، يعادل نحو 2.35% من حجم الناتج العالمي.

1 - 2 التطورات في تجارة السلع الغذائية الرئيسة:

تأثرت التجارة الخارجية العربية من مجموعات السلع الغذائية الرئيسة بالمتغيرات الاقتصادية المعاصرة مما أدى إلى ارتفاع قيمة جملة الصادرات والواردات العربية من تلك السلع من نحو 44.28 مليار دولار عام 2007م إلى نحو 50.41 مليار دولار عام 2008م بزيادة تقدر بنحو 13.85%، ثم ارتفعت إلى نحو 50.55 مليار دولار عام 2009م بنسبة ارتفاع قدرت بنحو أقل من 1%.

ويشير اتجاه الصادرات العربية من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية إلى ارتفاعها من حوالي 9.7 مليار دولار عام 2007م إلى حوالي 10.3 مليار دولار عام 2008م وحوالي 11.5 مليار دولار في عام 2009م بارتفاع نسبي يقدر بنحو 6.1% بين عامي 2007م و2008م، وبنحو 12% بين عامي 2008م و2009م. بينما ارتفعت الواردات من حوالي 34.6 مليار دولار عام 2007م إلى حوالي 40.1 مليار دولار عام 2008م وبنسبة 15.9%. وبين عامي 2008م و2009م انخفضت قيمة الوردات بنحو 2.72% لتبلغ نحو 39.1 مليار دولار في عام 2009م.

وفي جانب الصادرات العربية من مجموعة الحبوب، تشير إحصاءات المنظمة إلى تراجع كميتها من حوالي 3.32 مليون طن عام 2007م إلى حوالي 2.62 مليون طن عام 2008م، وبنسبة انخفاض قدرها 21.8%. أما قيمة تلك الصادرات فقد انخفضت بشكل أقل من نحو 875.85 مليون دولار إلى نحو 803.76 مليون دولار، وبنسبة 8.2%،وذلك للارتفاع الحاد في أسعار السلع الزراعية الذي شهده العالم خلال عام 2008م. وفي عام 2009م ارتفعت كمية الصادرات إلى نحو 3.35 مليون طن وبنسبة 27.9%، وارتفعت قيمتها إلى نحو 916 مليون دولار بنسبة 14%.

وتوضح مؤشرات تجارة باقي سلع المجموعات النباتية ارتفاع الصادرات العربية بين عامي 2007م – 2008م

للبطاطس من نحو 741.8 ألف طن عام 2007م إلى نحو 831.4 ألف طن عام 2008م ثم إلى 872.3 ألف طن في العام 2009م وبنسبة 12.1% و4.9% على الترتيب، إضافة لصادرت الفاكهة التي ارتفعت من حوالي 2.26 مليون طن عام 2007م إلى حوالي 2.33 مليون طن عام 2008م وبنسبة 5.8%. وكذلك الحال بالنسبة لصادرت السكر المكرر التي ارتفعت من نحو 1.40 مليونٍ طن إلى نحو 1.43 مليون طن في عام 2008م، وإلى نحو 1.79 مليون طن في عام 2009م بنسبة 25%. وارتفعت أيضاً كمية صادرات الزيوت النباتية من نحو 823.5 ألف طن عام 2007م إلى نحو 851 ألف طن عام 2008م وبنسبة 3.3%، وإلى نحو 972.8 ألف طن عام 2009م وبنسبة 14.3%.

وانخفضت الصادرات العربية من البقوليات من حوالي 358.3 ألف طن عام 2007م إلى حوالي 153.3 ألف طن عام 2008م أي بانخفاض بلغ نحو 57%، أما في عام 2009م فقد بلغت كمية صادرات البقوليات نحو 322.2 ألف طن بارتفاع بلغ نحو 138.5% عن العام 2008م .

وفي الجانب الآخر شهدت كمية الواردات من مجموعة الحبوب ارتفاعاً مستمراً خلال الفترة 2007م-2009م حيث ارتفعت من نحو 57.18 مليون طن عام 2007م إلى نحو 58.77 مليون طن عام 2008م بنسبة 2.7% ثم إلى 59.76 مليون طن عام 2009م بنسبة 1.7%. أما قيمة الواردات فقد ارتفعت بنسبة عالية بين عامي 2007م و2008م من 15.38 مليار دولار إلى نحو 19.10 مليار دولار بنسبة 24.2%، ثم انخفضت إلى نحو 17.26 مليار دولار عام 2009م بنسبة 9.6%.

وانخفضت واردات البقوليات من حوالي 1.07 مليون طن عام 2007م إلى حوالي 1.04 مليون طن عام 2008م وبنسبة 2.8%، إلا أن قيمتها ارتفعت بنسبة 11.7% من نحو 570.6 مليون دولار إلى نحو 637.4 مليون دولار. وفي عام 2009م ارتفعت كمية واردات البقوليات بنحو 15.4% وبلغت 1.2 مليون طن، وانخفضت قيمتها بنحو 6.6% وبلغت 595.6 مليون دولار . وانخفضت أيضاً واردات السكر المكرر بين عامي 2007م و2008م بنحو 2.2%، من 8.68 مليون طن إلى 8.49 مليون طن. غير أن قيمتها ارتفعت بنحو أقل من 1% وذلك من نحو 3.36 مليار دولار إلى نحو 3.37 مليار دولار. وفي عام 2009م ارتفعت الكمية بنسبة 13.9% وبلغت 9.64 مليون طن وارتفعت القيمة بنحو 9.2% وبلغت نحو 3.68 مليار دولار. وانخفضت الواردات العربية من الفاكهة من نحو 2.97 مليون طن في عام 2007م إلى نحو 2.90 مليون طن في عام 2008م، إلا أن قيمتها ارتفعت من نحو 1.63 مليار دولار في عام 2007م إلى نحو 1.68 مليار دولار في عام 2008م، بنحو 3.3%. وفي عام 2009م ارتفعت كمية الواردات بنحو 14.3% وبلغت 3.31 مليون طن، وارتفعت قيمتها بنحو 4.8% وبلغت 1.77 مليار دولار.

كما ازدادت كمية واردات الزيوت النباتية خلال تلك الفترة من نحو 3.5 مليون طن عام 2007م إلى نحو 3.9 مليون طن عام 2008م، ثم إلى 4.5 مليون طن عام 2009م بزيادة نسبية تقدر بنحو 11.4% و15.4% على التوالي، وارتفعت قيمتها من نحو 3.38 مليار دولار عام 2007م إلى نحو 4.17 مليار دولار عام 2008م ثم إلى 4.3 مليار دولار عام 2009م، بنسبة 23.4% و3% على التوالي. كما ازدادت واردات الخضر من حوالي 2.10 مليون طن عام 2007م إلى 2.29 عام 2008م ثم إلى 2.4 مليون طن عام 2009م بنسبة ارتفاع بلغت نحو9% و4.8% على التوالي وتراوحت قيمتها بين 773 مليون دولار عام 2007م وحوالي 852.5 مليون دولار عامٍ 2009م.

وأوضحت مؤشرات تجارة المنتجات الحيوانية والسمكية تحسناً ملحوظاً في جانب صادراتها خلال الفترة 2007 - 2009م، حيث ازدادت الصادرات العربية من لحوم الدواجن بين عامي 2007م و2008م، بنحو 9.9% من حوالي 52.4 ألف طن إلى حوالي 57.6 ألف طن ثم إلى 63.6 ألف طن عام 2009م. وقدرت الصادرات العربية من الألبان ومنتجاتها بنحو 1.58 مليون طن عام 2007م وارتفعت عام 2008م بنسبة تقدر بحوالي 46.5% لتصل إلى حوالي 2.32 مليون طن مقابل ارتفاع نسبي في قيمتها تقدر بنحو 74%. وفي عام 2009م ارتفعت كمية صادرات الألبان بنحو 4.3%.

وتشير التغيرات النسبية في تجارة مجموعة الأسماك إلى ارتفاع ملحوظ في حجم الصادرات خلال الفترة 2007 - 2009م حيث ازدادت من حوالي 818 ألف طن عام 2007م إلى حوالي 868 ألف طن عام 2008م، ثم إلى 890 ألف طن عام 2009م بزيادة نسبية تقدر بنحو 6% و3% على التوالي تقابلها زيادة نسبية في قيمتها تقدر بنحو 6.8% للعام 2008م و11.5% للعام 2009م، حيث ارتفعت القيمة من 2.4 مليار دولار عام 2007م إلى 2.6 مليار دولار عام 2008م، ثم إلى 2.9 مليار دولار عام 2009م.

1 - 3 التطورات في المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسة:

أوضحت مؤشرات الإنتاج وحركة التجارة في السلع الغذائية ارتفاع المتاح للاستهلاك لمختلف مجموعات السلع الغذائية بالوطن العربي خلال الفترة 2007 – 2009م. فبالنسبة لمحاصيل الحبوب فقد ارتفع المتاح للاستهلاكٍ بين عامي 2008م و2009م بنسبة 8.6% وبلغ نحو 111.4 مليون طن عام 2009م، وذلك بعد أن شهد استقراراً نسبياً بين عامي 2007م

و2008م في حدود 103 مليون طن.
كما ارتفع المتاح لكل من مجموعات البقوليات والبطاطس والخضر والفاكهة والزيوت النباتية. فبالنسبة للبقوليات ارتفع المتاح منها بنسبة 3% من 2.01 مليون طن عام 2007م إلى 2.04 مليون طن عام 2008م ثم إلى 2.3 مليون طن عام 2009م، وبنسبة 12.7%. وارتفع المتاح من البطاطس من 9.5 مليون طن عام 2007م إلى نحو 10.9 مليون طن عام 2008م، وبنسبة 14.7%، ثم إلى 11.4 مليون طن عام 2009م بنسبة 4.6%. كما ارتفع المتاح من محاصيل الخضر من 46.8 مليون طن إلى نحو 50.7 مليون طن عام 2008م بنسبة 8%، وبلغ نحو 52.5 مليون طن في عام 2009م. وبالنسبة للفاكهة فقد ارتفع المتاح من 29 مليون طن عام 2007م إلى 30.4 مليون طن عام 2008م بنسبة 4.8%، وإلى 32.1 مليون طن عام 2009م بنسبة 5.6%. أما بالنسبة للزيوت النباتية فقد ارتفع المتاح من حوالي 4.3 مليون طن إلى نحو 4.8 مليون طن بين عامي 2007م و2008م، وبنسبة 11.6%. ويقدر المتاح من الزيوت النباتية بنحو 5.1 مليون طن في عام 2009م.
أما السكر المكرر فقد شهد انخفاضاً نسبياً في المتاح منه من نحو 10.2 مليون طن عام 2007م إلى نحو 9.97 مليون طن، وبنسبة 2.3%، ثم ارتفع إلى نحو 10.8 مليون طن عام 2009م بنسبة 8.3% .
وفي نفس الاتجاه ارتفع المتاح من مجموعات سلع المنتجات الحيوانية والسمكية، حيث قدر عام 2009م بنحو 5.46 مليون طن للحوم الحمراء، 3.91 مليون طن للحوم الدواجن، 36.78 مليون طن للألبان ومنتجاتها وحوالي 3.71 مليون طن للأسماك، وبارتفاع نسبي يقدر بنحو 2.2%، 4.8%، 2.4%، و1.1% لكل منها على الترتيب.

1 - 4 المؤشرات الاستهلاكية والتغذوية:

قدر متوسط نصيب الفرد من مجموعة الحبوب والدقيق عام 2008م بحوالي 299.1 كيلوجرام، منخفضاً عما كان عليه عام 2007م بنحو 3.8%، وفي عام 2009م بلغ المتوسط نحو 317 كيلوجراماً للفرد بارتفاع نسبي يقدر بنحو 6.1% عما كان عليه عام 2008م. ومن هذه الكمية يبلغ نصيب الفرد من القمح ودقيقه حوالي 142.3 كيلوجرام، وقد تراجع عما كان عليه عام 2007م بنحو 2.8%.
وشهدت مجموعات السلع النباتية الأخرى ارتفاعاً في نصيب الفرد العربي منها لتصل عام 2008م إلى حوالي 31.7 كيلوجرام من البطاطس، 147.6 كيلوجرام من الخضر، 88.5 كيلوجرام من الفاكهة، و14.1 كيلوجرام من الزيوت النباتية. وقد شهدت هذه المجموعات ارتفاعاً نسبياً عن مستواها عام 2007م بحوالي 11.2%، 5.0% 1.7%، 9.96% لكل منها على الترتيب. واستمر نصيب الفرد من هذه المجموعات في الارتفاع وبنسب بلغت بين عامي 2008م و2009 نحو 2%، 6%، 4.45%، و3.61% على الترتيب. كما ارتفع متوسط نصيب الفرد من البقوليات بنحو 2% وبلغ 6.6 كيلوجرام، وارتفع متوسط نصيب الفرد من السكر المكرر بنحو 6.5% وبلغ نحو 31 كيلوجراماً.
ومن بين مجموعات المنتجات الحيوانية ارتفع بين عامي 2007م و2008م متوسط نصيب الفرد من اللحوم الحمراء بنحو 0.45% وبلغ 15.52 كيلوجرام في عام 2008م، وارتفع متوسط نصيب الفرد من الأسماك بنحو 4.8% وبلغ نحو 10.8 كيلوجرام. أما متوسط نصيب الفرد من لحوم الدواجن، والألبان ومنتجاتها فقد انخفض بين عامي 2007م و2008م بنحو 3.64% و2.83% على الترتيب. وفي عام 2009م ارتفع المتوسط للحوم الدواجن بنحو 2.67% وبلغ 11.15 كيلوجرام، وللألبان ومنتجاتها بنحو 0.26% وبلغ نحو 105 كيلوجرام.
تشير إحصاءات المنظمة إلى أن المتوسطات اليومية لنصيب الفرد العربي من السعرات الحرارية والبروتين في الوطن العربي تفوق نظيراتها على المستوى العالمي. وتراوح المتوسط اليومي لنصيب الفرد من السعرات الحرارية على المستوى العالمي بين 2358 سعراً في منتصف التسعينات إلى نحو 2803 سعراً في نهاية التسعينات، وتشير الإحصاءات إلى اتجاه هذا المتوسط نحو الزيادة ويقدر أن يبلغ 2940 سعراً حرارياً في عام 2015. وفي منطقة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا والتي تضم دول الوطن العربي يقدر أن يبلغ المتوسط نحو 3090 سعراً حرارياً، وهو يفوق المتوسط على المستوى العالمي وعلى مستوى البلدان الانتقالية، ولكنه يقل عن المتوسط للدول الصناعية الذي يقدر أن يبلغ 3440 سعراً حرارياً. أما متوسط نصيب الفرد العربي من البروتين فيقدر بحوالي 79 جراماً مقارنة بنحو 76 جراماً على المستوى العالمي. وبالنسبة للدهون فإن المتوسط العربي المقدر بنحو 74 جراماً يقل عن نظيره العالمي البالغ نحو 78 جراماً.
1-5 مؤشرات الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسة:
تأثرت قيمة الفجوة التجارية من مجموعات سلع الغذاء الرئيسة بين عامي 2007 و2008م بالارتفاع الحاد في أسعار السلع الغذائية الذي شهدته الأسواق العالمية في عام 2008م، حيث ارتفعت قيمة هذه الفجوة من حوالي 24.91 مليار دولار عام 2007م إلى حوالي 29.86 مليار دولار عام 2008م بزيادة نسبية قدرت بنحو 19.9%، ثم تراجعت قليلاً إلى نحو 27.54 مليار دولار عام 2009م بانخفاض نسبي يقدر بنحو 7.8% عما كانت عليه عام 2008م.
وقد أوضحت المؤشرات ارتفاع قيمة الفجوة التجارية لمجموعة الحبوب والدقيق بحوالي 4.3% من حوالي 14.51 مليار

دولار عام 2007م إلى حوالي 18.30 مليار دولار عام 2008م، وقد تراجعت قيمة هذه الفجوة بنحو 10.7% عام 2009م لتصل قيمتها إلى نحو 16.35 مليار دولار.

كما ارتفعت قيمة الفجوة لمجموعة البقوليات بنحو 36.1% لتقدر عام 2008م بحوالي 502 مليون دولار، ثم انخفضت في عام 2009م بنحو 17.8% لتبلغ نحو 412.8 مليون دولار. وارتفعت أيضاً قيمة الفجوة التجارية لمجموعة الزيوت النباتية من نحو 1.86 مليار دولا إلى نحو 2.6 مليار دولار عام 2008م ثم انخفضت إلى نحو 2.55 مليار دولار عام 2009م بانخفاض نسبي قدر بنحو 1.9% عن قيمتها عام 2008م.

أما قيمة الفجوة التجارية للسكر المكرر فقد استقرت في حدود 2.72 مليار دولار بين عامي 2007م و2008م، ثم ارتفعت إلى حوالي 2.93 مليار دولار عام 2009م بنسبة زيادة بلغت نحو 7.7%. وشهدت قيمة الفجوة التجارية لباقي مجموعات السلع انخفاضاً بين عامي 2008م و2009م حيث انخفضت قيمة الفجوة التجارية لمحصول البطاطس بنسبة 47.7% من 254.8 مليون دولار إلى نحو 133.2 مليون دولار. وانخفضت أيضاً قيمة الفجوة التجارية لمجموعة الفاكهة بنحو 4.5%، من نحو 438.1 مليون دولار عام 2007م إلى نحو 418.6 مليون دولار عام 2008م ثم انخفضت إلى نحو 417.8 مليون دولار عام 2009م.

وحققت مجموعة محاصيل الخضر فائضاً تجارياً قدرت قيمته عام 2007م بنحو 1.05 مليار دولار، تراجع عام 2008م إلى نحو 876.5 مليون دولار، إلا أنه عاود ارتفاعه عام 2009م ليصل إلى نحو 1.41 مليار دولار.

وفي الوقت الذي شهدت قيمة الفائض من الأسماك ارتفاعاً من نحو 1.48 مليار دولار عام 2007م إلى نحو 1.59 مليار دولار عام 2008م وإلى نحو 1.87 مليار دولار في عام 2009م، شهدت كافة مجموعات المنتجات الحيوانية ارتفاعاً نسبياً في قيمة فجوتها التجارية عام 2008م مقارنة بعام 2007م، حيث ارتفعت قيمة الفجوة التجارية للحوم الحمراء بين عامي 2007م و2008م بنحو 7.16% من 1.64 مليار دولار إلى نحو 1.76 مليار دولار. ثم ارتفعت بين عامي 2008م و2009م بنحو 2.45% وبلغت نحو 1.8 مليار دولار . وارتفعت قيمة الفجوة التجارية للألبان ومنتجاتها من 4.2 مليار دولار عام 2007م إلى حوالي 4.4 مليار دولار عام 2008م، وإلى حوالي 4.58 مليار دولار عام 2009م، أما قيمة الفجوة التجارية للحوم الدواجن فقد استقرت في حدود 1.33 مليار دولار بين عامي 2007م و2008م، ثم ارتفعت إلى نحو 1.47 مليار دولار وبنسبة 10.45% عام 2009م.

تساهم قيمة الفجوة التجارية من مجموعة الحبوب والدقيق وحدها بحوالي 59.4% من قيمة الفجوة الكلية لمجموعات سلع الغذاء الرئيسة ذات العجز التجاري في عام 2009م. وتشكل قيمة العجز التجاري للقمح ودقيقه نحو 53.6% من قيمة العجز التجاري الكلي لمجموعة سلع الحبوب. ويلي مجموعة الحبوب الألبان ومنتجاتها التي تساهم بنحو 16.6% من القيمة الكلية للفجوة التجارية للسلع الغذائية، ثم السكر المكرر والزيوت النباتية، حيث تساهم بنحو 10.6% و9.3% من القيمة الكلية لفجوة مجموعات سلع العجز التجاري على الترتيب.

وتساهم قيمة الفجوة التجارية من اللحوم الحمراء بنحو 6.6%، والفجوة التجارية من لحوم الدواجن بنحو 5.4%. وتتراجع هذه المساهمة لأقل من 2% لمجموعات الفاكهة والبقوليات والبطاطس (البطاطا)، حيث تساهم في قيمة الفجوة الكلية لسلع العجز الغذائي بنحو 1.5%، 1.5%، 0.6%، على الترتيب.

وحققت الأسماك والخضر فائضاً تجارياً تصديرياً بلغ نحو 3.278 مليار دولار في عام 2009م ساهمت فيه الأسماك بنحو 56.86% والخضر بنحو 43.14 %.

تتحدد معدلات الاكتفاء الذاتي في الوطن العربي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسة وفقاً للكميات المنتجة منها وميزانها التجاري، والتي تأثرت بدورها بعدة عوامل منها العوامل المؤثرة على إنتاج وتجارة السلع الغذائية. وقد انعكس انخفاض الإنتاج العربي من الحبوب بين عامي 2007م و2008م، وزيادة حجم وارداتها عام 2008م في انخفاض معدلات الاكتفاء الذاتي للحبوب من نحو 48.02% إلى نحو 45.4%، وللقمح من نحو 46.8%، إلى نحو 41.7%، وللزيوت النباتية من نحو 37.7% إلى نحو 36.8%، في حين ارتفع معدل الاكتفاء الذاتي من السكر المكرر قليلاً من 28.5% إلى 29.2%. وتعتبر هذه السلع الثلاث هي السلع ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المنخفضة بالوطن العربي. وقد شهدت معدلات الاكتفاء الذاتي منها تحسناً في عام 2009م.

أما باقي السلع الغذائية فقد ارتفعت معدلات الاكتفاء الذاتي منها بين عامي 2007م و2008م وبين عامي 2008م و2009م. وتضم السلع ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المتوسطة وتشمل اللحوم الحمراء بمعدل اكتفاء ذاتي يقدر بنحو 86.2%، ولحوم الدواجن بنحو 74.5%، الألبان ومنتجاتها بنحو 68.5%، والبقوليات بنحو 62.2%. كما تضم السلع ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المرتفعة وتشمل السلع ذات الفائض التصديري من الأسماك (105.88%)، والخضر (101.16%)، والبطاطس (100.69%)، بجانب مجموعة الفاكهة (97.5%).

الجزء الثاني القضايا الرئيسة المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي العربي:

2 - 1 التطورات في العوامل المؤثرة على عرض السلع الغذائية وإمكانية الحصول عليها:

تشمل العوامل التي تؤثر على توفير الغذاء، العوامل الطبيعية والتي تؤثر بصورة مباشرة على المساحات المزروعة والمحصودة من المحاصيل الغذائية الرئيسة ومعدلات إنتاجيتها، هذا بجانب توفير مستلزمات الإنتاج من الأصناف والبذور المحسنة والأسمدة، وتطور حجم المخزون من السلع الغذائية، بجانب السياسات الزراعية التي تلعب دوراً مهماً في توجيه الإنتاج الزراعي والسمكي وتشجيع المنتجين وتحفيزهم. أما إمكانية الحصول على الغذاء فتتأثر بالعديد من المتغيرات من أهمها العوامل التي تؤثر في الطلب على السلع الغذائية بما فيها النمو السكاني، ونمو إنتاج الغذاء، وأسعار السلع الغذائية، ودخول الأفراد.

2 - 1 - 1 المتغيرات الطبيعية:

تأثر إنتاج السلع الغذائية تأثراً واضحاً بتقلبات العوامل الطبيعية والظروف المناخية مثل معدلات الهطول المطري ودرجات الحرارة وموجات الصقيع. وقد تأثرت أجزاء واسعة من المساحات المزروعة بدول الوطن العربي بتغيرات المناخ خلال الموسمين السابقين، والتي تمثلت في تدني معدلات الأمطار وسوء توزيعها، وارتفاع درجات الحرارة، وتعرضت المحاصيل الزراعية إلى فترات جفاف طويلة. وقد أدى ذلك إلى انخفاض واضح في إنتاج محاصيل الحبوب بالدول العربية المنتجة الرئيسة لهذه المجموعات مما ترتب عليه انخفاض في معدلات استهلاكها والاكتفاء الذاتي منها، وزيادة حجم وارداتها، وارتفاع مساهمتها في قيمة الفجوة التجارية للسلع الغذائية. وتناقصت المساحات المحصودة في بعض الدول العربية بنسب تراوحت بين 11% إلى أكثر من 60% من المساحات المزروعة بالقطاع المطري لمحاصيل الحبوب والبذور الزيتية والبقوليات.

2 - 1 - 3 توفير مستلزمات الإنتاج:

تبنت معظم الدول العربية سياسات مشجعة لتحسين إنتاج المحاصيل الغذائية في سبيل تحسين أوضاع الأمن الغذائي. وقد اشتمل ذلك على تشجيع استخدام الأصناف والبذور المحسنة والأسمدة، وإتباع الدورات الزراعية المناسبة والمعاملات الفلاحية الموصى بها. إلا أن ارتفاع تكاليف استخدام مدخلات الإنتاج وعدم توفرها بالكميات الكافية والمطلوبة، وعدم مصاحبتها ببرامج دعم إرشادي أدى إلى ضعف تبني هذه التقانات في معظم حالات الدول العربية. وقد تمثلت أهم مشاكل ومعوقات استخدام الأسمدة في عدم إلمام المزارعين بالطرق الصحيحة للتسميد وخاصة فيما يتعلق بالجرعات ومواعيد التسميد وأنواع السماد المطلوبة، الارتفاع المتواصل في أسعارها، عدم توفر الأسمدة بالكميات الكافية، وارتفاع تكاليف النقل. ويقدر معدل استهلاك الأسمدة على المستوى العربي بنحو 51.3 كيلوجرام للهكتار مقارنة بنحو 93.4 كيلوجرام للهكتار على المستوى العالمي.

وقد تمثلت أهم مشاكل ومعوقات استخدام البذور المحسنة في ارتفاع أسعارها وعدم توفرها حيث تقدر نسب العجز في البذور والتقاوي المحسنة على المستوى العام بالوطن العربي بنحو 19% للبطاطس، 46% للبقوليات، 54% للحبوب، و93% للبذور الزيتية.

2 - 1 - 4 الحركة في حجم المخزون من السلع الغذائية:

يعكس حجم المخزون من السلع الغذائية أوضاع المعروض من تلك السلع ومدى توفرها للمستهلك. وتعتبر الحركة في حجم المخزون من السلع الغذائية من المؤشرات التي تعبر عن أوضاع الأمن الغذائي على المستوى القطري والإقليمي والدولي. فعلى المستوى العالمي يشهد حجم المخزون ازدياداً واضحاً وبخاصة لمحاصيل القمح والأرز والبذور الزيتية وذلك بعد التراجع الذي شهدته مخزوناتها خلال الأعوام الماضية.

وعلى المستوى العربي يزداد الاهتمام بتطوير المخزون الإستراتيجي من سلع الغذاء وبخاصة للحبوب والبذور الزيتية، في إطار الاهتمام العربي بتنفيذ التدابير التي تضمنها إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية. وفيما بين عامي 2008م و2009م ازداد حجم المخزون من السلع الغذائية في الكثير من الدول العربية وبخاصة لسلع الحبوب والبذور الزيتية والسكر.

2 - 2 العوامل المحددة لإمكانات الحصول على الغذاء:

لا تزال الأسعار العالمية للسلع الغذائية في مستوياتها المرتفعة رغم انخفاضها عن مستوياتها في الربع الأول من عام 2008م. فعلى سبيل المثل سجل متوسط أسعار سلعة الأرز ارتفاعاً بلغ 123% في عام 2008م مقارنة بمتوسط أسعار 2006م. وقد استمرت أسعار الأرز في الزيادة ولكن بصورة متناقصة حيث بلغت نسبة الزيادة في متوسط الأسعار في الربع الأول من عام 2009م حوالي 99% مقارنة بأسعار 2006م.

وقد بلغ الرقم القياسي لأسعار مجمل السلع الغذائية على المستوى العالمي في عام 2009م حوالي 151.5% مقارنة بنحو 191.3% عام 2008م أي بنسبة انخفاض بلغت 21%. ويتوقع أن يرتفع الرقم القياسي لأسعار مجمل السلع الغذائية بنسبة 13% عام2010م ليبلغ حوالي 171.6%.

وتشير الإحصاءات إلى انخفاض كبير في الأرقام القياسية لمجموعات السلع الغذائية الرئيسة على مستوى العالم في عام 2009م، حيث بلغ الرقم القياسي لأسعار مجموعة الحبوب نحو 173.7% مقارنة بحوالي 239.1% في عام 2008م. وبلغ الرقم القياسي لأسعار الزيوت نحو 150% مقارنة بنحو 225.4% عام 2008م. وبالنسبة للحوم بلغ الرقم القياسي للأسعار نحو 117.6% عام 2009م مقارنة بنحو 128.3% عام 2008م. وكذلك الحال بالنسبة للرقم القياسي لأسعار الألبان الذي بلغ حوالي 141.6% مقارنة بنحو219.3% عام 2008م. غير أن الرقم القياسي لأسعار السكر قد ارتفع من 181.3% عام 2008م إلى 257.3% عام 2009م.

وعلى مستوى الدول العربية ارتفعت الأرقام القياسية لأسعار معظم السلع بين عامي 2007م و2008م. كما أن المتوسط العام للأسعار القياسية للسلع الغذائية الرئيسة العربية قد ازداد بين عامي 2008م و2009م. وقد تراوحت نسب الزيادة بين 8% في حالة الأرقام القياسية للأسماك ونحو 75% في حالة الأرقام القياسية للقمح.

2 - 2 - 2 اتجاهات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومن قيمة الناتج الزراعي:

تتأثر كميات وأنواع السلع الغذائية المكونة لسلة الغذاء بمستويات الدخول بصفة أساسية بجانب تأثرها بعدة عوامل أخرى. وفيما بين عامي 2007م و2008م ازداد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي بنحو 22.2% وبلغ نحو 5541.52 دولار في عام 2008م. وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الوطن العربي عام 2008م نحو 303.81 دولار مرتفعا عما كان عليه في عام 2007م بنحو 10.4%. وقد أدت الزيادة في مستويات الدخول إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية بصفة عامة.

2 - 2 - 3 النمو السكاني ونمو الإنتاج الغذائي عربياً وعالمياً:

تُعد معدلات النمو السكاني في الوطن العربي من معدلات النمو العالية على المستوى العالمي. ويقدر سكان الوطن العربي في عام 2009م بنحو 351 مليون نسمة، كما يقدر معدل نمو سكان الوطن العربي خلال الفترة 1990-2008م بنحو 2.34%، في حين يقدر المعدل على المستوى العالمي بنحو 1.16% خلال ذات الفترة. ويؤثر نمو السكان على إمكانية الحصول على الغذاء عن طريق تأثيره في الطلب على السلع الغذائية. ففي ظل محدودية المعروض من تلك السلع، فإن زيادة أعداد السكان تعني زيادة في الطلب، وبخاصة على السلع الغذائية الرئيسة مثل: الحبوب، ومصادر الطاقة والبروتينات الحيوانية والنباتية، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وبالتالي صعوبة حصول المستهلك عليها.

أما نمو الإنتاج الغذائي فيعني زيادة المعروض من السلع الغذائية الأمر الذي ينعكس عادة في تسهيل إمكانية حصول المستهلك على الغذاء.

وتشير إحصاءات المنظمة إلى استمرار التطور الايجابي للرقم القياسي للإنتاج الزراعي العربي، حيث ارتفع عام 2007م إلى نحو 142% مقارنة بنحو 127% عام 2006م وذلك مقارنة بمتوسط الفترة 1999م – 2001م (فترة الأساس). كما ارتفع الرقم القياسي لقيمة الناتج الزراعي العالمي من حوالي 127% عام 2006م إلى حوالي 138% عام 2007م مقارنة بنفس فترة الأساس.

2 - 3 البنيات التسويقية للسلع والمنتجات الغذائية:

يؤثر التسويق الزراعي تأثيراً كبيراً على إمكانات حصول المستهلكين على السلع الغذائية. فالتسويق يلعب دوراً رئيساً في تحديد الأسعار التي يتلقاها المنتجون والأسعار التي يدفعها المستهلكون. كما أن العملية التسويقية تتضمن أداء مختلف الخدمات التسويقية لنقل المنتجات الزراعية من المزارعين إلى المستهلكين، واكتشاف أسعار المنتجات في مختلف المراحل التسويقية، إضافة إلى نقل الإشارات التسويقية في سلسلة العملية التسويقية، وبخاصة من المستهلكين إلى المنتجين.

وتتضمن البنيات التسويقية، المخازن ومنشآت التصنيع والقيمة المضافة وأدوات التدريج ووسائل التعبئة وأماكن بيع التجزئة، والتنظيمات التسويقية (العامة والخاصة والتعاونية)، والقوانين والتشريعات المنظمة للعملية التسويقية ووظائفها.
وبصفة عامة تتصف البنيات التسويقية للمنتجات الزراعية في معظم الدول العربية بالضعف وتعاني العديد من أوجه القصور، الأمر الذي ينعكس سلباً على إمكانية حصول المستهلكين على الكثير من السلع الزراعية رغم المزايا النسبية التي تمتلكها الدول العربية في إنتاجها. فهناك بعض حالات الدول العربية التي تتميز بإنتاج وفير من أنواع عديدة من السلع الغذائية، ولكن يحد قصور البنيات التسويقية من سهولة أو إمكانية حصول المستهلك عليها، بخاصة وأنها تتسم في معظمها بموسمية الإنتاج وسرعة التلف.

2 - 4 اتجاهات تكاليف إنتاج السلع الغذائية:

على الرغم من اتجاه أسعار السلع الغذائية نحو الانخفاض في معظم الدول العربية بين عامي 2008م و2009م إلا أنها ظلت في مستويات مرتفعة نسبياً، الأمر الذي انعكس على ارتفاع تكاليف إنتاج السلع الغذائية نتيجة لارتفاع تكاليف الأسمدة ومياه الري والتكاليف التسويقية.
وترتبط تكاليف إنتاج وأسعار السلع الغذائية بتحقيق الأمن الغذائي بتأثيرها المباشر على إمكانية حصول المستهلكين على المنتجات. وتشير بيانات المنظمة إلى اتجاه تكاليف إنتاج العديد من السلع الغذائية في الوطن العربي إلى الزيادة خلال سنوات الفترة 2007م – 2009م، وبخاصة تكاليف إنتاج الحبوب والزيوت النباتية، والخضر. ويعود ذلك بصفة رئيسة إلى ارتفاع تكاليف الأسمدة ورسوم المياه والأرض في المشروعات المروية، إضافة إلى ارتفاع تكاليف العمالة والميكنة الزراعية. كما أنه وفي بعض حالات الدول تتعدد وتتزايد الرسوم التي يتحملها المزارع بعد حصاد المحصول.

2 - 5 سياسات الأمن الغذائي:

تعتبر السياسات الزراعية من أهم السياسات التي تتبناها الدول العربية لتوجيه أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها تعتبر الحلقة الأهم التي تربط بين إستراتيجيات التنمية في البلاد العربية وبين خطط التنمية اللازمة لتحقيق الأهداف التنموية.
وهناك العديد من المبررات التي تدعو الدول العربية إلى بذل المزيد من الجهد لتطوير وتنسيق سياساتها الزراعية، من أهمها ضرورة تقليص الفجوة الغذائية ومواجهة تحديات المتغيرات الاقتصادية والطبيعية المعاصرة. ولذلك شهدت السنوات القليلة الماضية جهوداً حثيثة على مستوى الدول العربية في هذا المجال حيث عملت تلك الدول على تطوير سياسات إدارة الموارد الطبيعية، وحماية وتنمية قطاع الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي، تطوير الاستثمار والتمويل الزراعي، تطوير تسويق وتجارة المنتجات الزراعية وتطوير سياسات الدعم .
ومما لا شك فيه أن برامج إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة التي تتابع المنظمة العربية للتنمية الزراعية تنفيذها بالتعاون مع الدول العربية وشركاء التنفيذ، إضافة إلى البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي الذي أثنى على إطلاقه من القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي عقدت بالكويت في مطلع العام الماضي تستهدف توفير الغذاء الآمن للسكان بالوطن العربي من خلال تصديها لكافة محددات الإنتاج الزراعي والسمكي بالوطن العربي من ناحية، وتنسيق السياسات الزراعية وترشيد استخدامات الموارد الزراعية المتاحة وتعظيم الاستفادة منها من ناحية أخرى. وبطبيعة الحال فإن تحقيق ذلك يتطلب تضافر الجهود لتنفيذ برامج الإستراتيجية الرئيسة السبعة بكافة مكوناتها التنموية، وتنفيذ مكونات البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي المتمثلة في تحسين مستويات الإنتاجية في الزراعات القائمة، واستثمار المزيد من الأراضي بالاستفادة من العوائد المائية لترشيد استخدامات مياه الري، والتوسع أو إقامة مشروعات استثمارية متكاملة مرتبطة بأنشطة البرنامج.

الجزء الأول

مؤشرات أوضاع الأمن الغذائي العربي

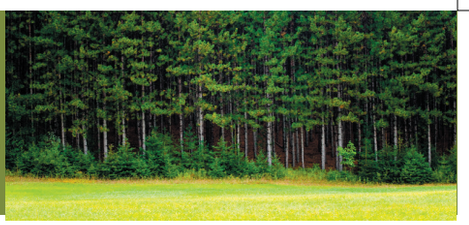

الجزء الأول مؤشرات أوضاع الأمن الغذائي العربي

1 - 1 مؤشرات عرض السلع الغذائية 2007م – 2009م:

1 - 1 - 1 التطورات في إنتاج السلع الغذائية الرئيسة:

تشكل مجموعة الحبوب الغذائية بأنواعها المختلفة أهم مكونات سلة الغذاء بالوطن العربي، وتضم هذه المجموعة القمح، الذرة الشامية، الأرز، الشعير والذرة الرفيعة. ويوضح الجدول (1-1) أن الإنتاج العربي من مجموعة الحبوب قد شهد تراجعاً ملحوظاً بين عامي 2007م – 2008م، حيث انخفض الإنتاج من حوالي 49.76 مليون طن عام 2007م إلى نحو 46.68 مليون طن عام 2008م بانخفاض قدر بنحو 6.2%، ويرجع ذلك أساساً إلى موجة الجفاف وعدم انتظام معدلات الأمطار خلال الموسم، والتي أثرت بشدة على الإنتاج الزراعي في العديد من الدول العربية كما هو الحال في سوريا والتي تعتبر إحدى الدول العربية الرئيسة المنتجة لمجموعة الحبوب في المنطقة، إضافة إلى الظروف المناخية غير الملائمة التي تعرضت لها دول المغرب العربي خاصة المغرب والجزائر. أما في العام 2009م فقد قدر الإنتاج بنحو 55 مليون طن بزيادة نسبية تقدر بنحو 17.8% عن عام 2008م ونحو 10.5% عن إنتاج عام 2007م. ويمثل الإنتاج العربي من مجموعة الحبوب نحو 1.8 % من الإنتاج العالمي لهذه المجموعة والذي قدر عام 2008م بنحو 2525 مليون طن.

ويعتبر القمح المحصول الرئيس في مجموعة الحبوب، حيث يمثل إنتاجه ما بين 40% - 45% من إنتاج الحبوب، وقد تراجع المنتج منه عربياً من حوالي 22.9 مليون طن عام 2007م إلى حوالي 20.43 مليون طن عام 2008م بانخفاض قدر بنحو 10.6%، وبالمقارنة فقد انخفض الإنتاج للعام 2008م بنحو 30.4% عما كان عليه في العام 2006م. أما بالنسبة لعام 2009م فقد ارتفع الإنتاج إلى نحو 25.9 مليون طن بزيادة تقدر بنحو26.7% عن العام 2008م، ويمثل إنتاج القمح في الدول العربية نحو 2.9% من حجم الإنتاج العالمي من القمح الذي قدر عام 2008م بنحو 690 مليون طن.

تأثر أيضاً إنتاج محصول الشعير على المستوى العربي نتيجة لتراجع إنتاجه بشدة في بعض الدول المنتجة الرئيسة خاصة المغرب وسوريا، حيث انخفض إنتاجه من نحو 4.4 مليون طن عام 2007م إلى نحو 3.02 مليون طن عام 2008م بانخفاض بلغ نحو 31.8%، وبنحو 54.5% عما هو محقق في عام 2006م، إلا أن إنتاجه عاود ارتفاعه عام 2009م ليصل إلى نحو 4.4 مليون طن بزيادة تبلغ نحو 45.8% عن مستوى الإنتاج في عام 2008م، ويمثل الإنتاج العربي من الشعير حوالي 2.2% من حجم الإنتاج العالمي المقدر عام 2008م بنحو 138.4 مليون طن.

أما بالنسبة إلى محصول الذرة الشامية فقد ارتفع الإنتاج العربي من حوالي 7.33 مليون طن عام 2007م إلى حوالي 7.66 مليون طن عام 2008م بنسبة ارتفاع قدرها 4.6%، ثم إلى نحو 8.07 مليون طن عام 2009م، وبنسبة 5.3%. ويعادل إنتاج الوطن العربي نحو 1% من حجم الإنتاج العالمي الذي قدر عام 2008م بنحو 794.7 مليون طن.

وفيما بين عامي 2007م و2008 ارتفع الإنتاج العربي من محصول الأرز الذي يزرع بشكل رئيس في الأراضي المروية، بنسبة 3.3% من نحو 7.43 مليون طن عام 2007م إلى 7.67 مليون طن عام 2008م، ثم إلى حوالي 7.99 مليون طن عام 2009م بارتفاع نسبي بلغ نحو 4.2% عن العام 2008م. ويمثل الإنتاج العربي نحو 1.1% من حجم الناتج العالمي المقدر بنحو 663.6 مليون طن.

كما ارتفع الإنتاج العربي من الذرة الرفيعة والدخن من حوالي 6.64 مليون طن عام 2007م إلى حوالي 6.66 مليون طن عام 2008م بنسبة بلغت نحو أقل من 1%، ثم إلى نحو 7.55 مليون طن عام 2009م بنسبة 13.3%، ويمثل الإنتاج العربي من محصول الذرة الرفيعة والدخن نحو 8.6% من حجم الإنتاج العالمي المقدر عام 2008م بنحو 97.9 مليون طن.

ويوضح الجدول (1-1) والشكل (1-1) الإنتاج العربي من محاصيل مجموعة الحبوب خلال الفترة 2007م-2009م.

جدول (1-1): تطور إنتاج مجموعة الحبوب في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م

الكمية: ألف طن

المجموعة السلعية	2007م	2008م	*2009م	التغير بين عامي 2007م - 2008م (%)	التغير بين عامي 2008م - 2009م (%)
مجموعة الحبوب	49759.67	46679.71	54976.03	6.2 -	17.8
القمح	22860.03	20472.67	25885.23	-10.6	26.7
الشعير	4422.32	3016.65	4398.93	-31.8	45.8
الذرة الشامية	7327.00	7664.97	8068.79	4.6	5.3
الأرز	7428.93	7670.87	7989.27	3.3	4.2
الذرة الرفيعة والدخن	6643.00	6661.00	7550.00	0.3	13.3

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (29)، 2009م.

شكل (1-1): الإنتاج العربي من مجموعة الحبوب الرئيسة خلال الفترة 2007م-2009م

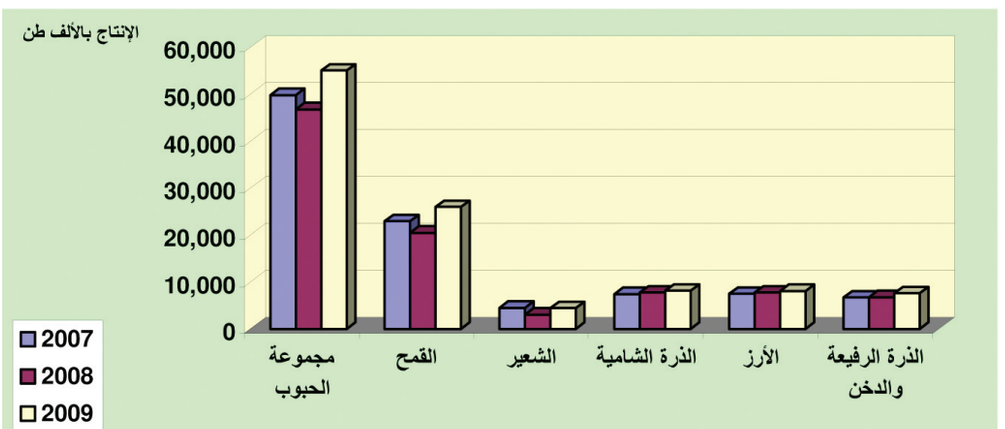

1 - 1 - 2 التطورات في إنتاج السلع الغذائية النباتية:

وهي تشمل المجموعات الغذائية النباتية الرئيسة التي تدخل في مكونات الغذاء للمواطن العربي، ويوضح الجدول (1-2) والشكل (1-2) أنه فيما بين عامي 2007م و2008م تراجع إنتاج مجموعة البقوليات من حوالي 1.3 مليون طن إلى حوالي 1.14 مليون طن وبنسبة 11.7%، ثم تحسن الإنتاج ليصل إلى نحو 1.44 مليون طن عام 2009م أي بارتفاع قدر بنحو 25.7% عن العام 2008م ونحو 10.7% عن العام 2007م، ويمثل الإنتاج العربي من هذه المجموعة نحو 1.9% من الإنتاج العالمي المقدر عام 2008م بنحو 61 مليون طن.

أما الإنتاج من السكر المكرر فقد شهد تحسناً نسبياً حيث ارتفع من نحو 2.89 مليون طن عام 2007م إلى نحو 2.90 مليون طن عام 2008م ثم واصل ارتفاعه إلى نحو 2.99 مليون طن عام 2009م بارتفاع نسبي بلغ نحو 3% عن العام 2008م، ويمثل الإنتاج العربي من السكر المكرر نحو 2.2% من الإنتاج العالمي والمقدر بنحو 132 طن عام 2008م.

أما بالنسبة إلى محصول البطاطس فقد شهد الإنتاج العربي تحسناً ملحوظاً بين عامي 2007م و2008 بنحو 18%، من حوالي 9.37 مليون طن إلى حوالي 11.07 مليون طن، وشهد العام 2009م تواصل ارتفاع إنتاج البطاطس بنسبة 3.5% ليحقق نحو 11.45 مليون طن تمثل نحو 6.0% من الإنتاج العالمي من هذه المجموعة المقدر في نفس العام بنحو 510 مليون طن.

وأرتفع أيضاً الإنتاج العربي من مجموعة محاصيل الفاكهة بين عامي 2007م و2008 بنحو 5.5%، من حوالي 28.3 مليون طن إلى حوالي 29.9 مليون طن، وتواصل ارتفاع إنتاج محاصيل الفاكهة عام 2009م ليحقق نحو 31.3 مليون طن بارتفاع نسبي قدر بنحو 4.9%. ويمثل الإنتاج العربي من محاصيل الفاكهة نحو 5.2% من الإنتاج العالمي من هذه المجموعة المقدر بنحو 572 مليون طن.

وضمن هذه المجموعات السلعية، ارتفع أيضاً الإنتاج العربي بين عامي 2007م و2008 من محاصيل الخضر بنحو 7.6%، حيث ارتفع من حوالي 48.0 مليون طن عام 2007م إلى حوالي 51.7 مليون طن عام 2008م وتواصل استمرار ارتفاعه ليصل لنحو 53.2 مليون طن عام 2009م بارتفاع قدر بنحو 2.9% عن إنتاج عام 2008م، ويمثل الإنتاج العربي من الخضر نحو 5.6% من الإنتاج العالمي المقدر بنحو 916 مليون طن.

أما الإنتاج العربي من جملة الزيوت النباتية فقد شهد ارتفاعاً نسبياً بين عامي 2007م - 2008م حيث ارتفع الإنتاج من نحو 1.60 مليون طن عام 2007م إلى نحو 1.79 مليون طن عام 2008م بنسبة ارتفاع بلغت نحو 10.1% ثم تراجع الإنتاج في العام 2009م إلى نحو 1.65 مليون طن بانخفاض نسبي بلغ نحو 7.6%. جدول (1-2) يوضح إنتاج مجموعات السلع الغذائية النباتية الرئيسة في الوطن العربي خلال الفترة 2007م – 2009م، ويوضح الشكل (1-2) تطور الإنتاج العربي من السلع الغذائية النباتية الرئيسة في الوطن العربي خلال نفس الفترة.

جدول (1-2): تطور إنتاج مجموعات السلع الغذائية النباتية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م

الكمية: بالألف طن

المجموعة السلعية	2007م	2008م	2009م*	التغير بين عامي 2007م-2008م (%)	التغير بين عامي 2008م-2009م (%)
البقوليات	1296.17	1144.81	1438.71	-11.7	25.7
البطاطس (البطاطا)	9366.90	11068.24	11453.72	18.2	3.5
الخضر	48006.77	51674.12	53151.83	7.6	2.9
الفاكهة	28302.55	29873.10	31341.20	5.5	4.9
السكر المكرر	2894.17	2906.83	2995.20	0.4	3.0
الزيوت النباتية	1621.50	1786.37	1650.86	10.1	-7.6

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (29)، 2009م.

شكل (1-2): تطور الإنتاج العربي من مجموعة السلع الغذائية النباتية خلال الفترة 2007م – 2009م

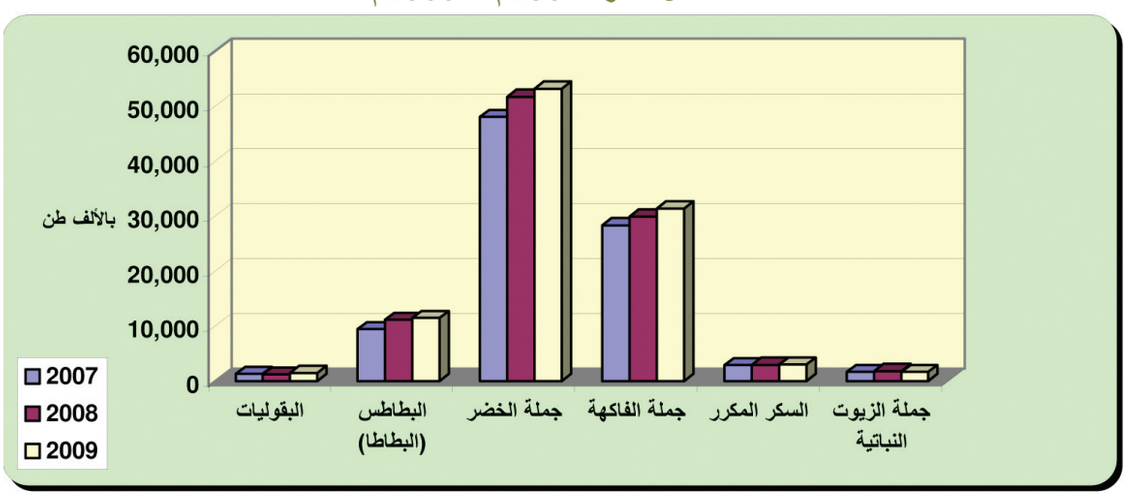

1 - 1 - 3 تطورات إنتاج سلع المنتجات الحيوانية والسمكية:

تعد البروتينات الحيوانية مكونات ضرورية لنمو جسم الإنسان وتكوين وتعويض أنسجته، وقيامه بالنشاط وتنظيم وظائفه الحيوية المختلفة، وتكوين وتقوية جهازه المناعي، ولذلك فإن مصادر البروتينات الحيوانية من لحوم ومنتجات دواجن وألبان ومنتجاتها وأسماك تعتبر مكونات أساسية في سلة الغذاء العربية، وتعتبر هذه المجموعات الغذائية من أهم مصادر البروتين الحيواني والطاقة للمواطن العربي. ويوضح الجدول (1-3) أن إنتاج هذه المجموعات قد شهد تحسناً نسبياً خلال الفترة 2007م – 2009م، حيث ارتفع إنتاج جملة اللحوم من 7.26 مليون طن إلى نحو 7.43 مليون طن عام 2008م بنسبة ارتفاع بلغت نحو 2.2%، ثم إلى نحو 7.62 مليون طن عام 2009م، وبنسبة 2.7%. أما بالنسبة إلى اللحوم الحمراء فقد ازداد إنتاجها بين عامي 2007م-2008م بنحو 170 ألف طن حيث ازداد الإنتاج من حوالي 4.45 مليون طن عام 2007م، إلى نحو 4.62 مليون طن عام 2008م، وبنسبة 3.8%، ثم إلى 4.71 مليون طن عام 2009م، وبنسبة 1.8%. ويعادل الإنتاج العربي من اللحوم الحمراء نحو 2.5% من الإنتاج العالمي المقدر عام 2008م بنحو 188.3 مليون طن.

وقد استقر الإنتاج العربي من لحوم الدواجن بين عامي 2007م و2008م في حدود 2.80 مليون طن، ثم ارتفع الإنتاج ليصل عام 2009م إلى نحو 2.92 مليون طن بنسبة ارتفاع بلغت نحو 4%. يعادل الإنتاج العربي من لحوم الدواجن نحو 3.1% من الإنتاج العالمي والمقدر عام 2008م بنحو 91.7 مليون طن.

ويوضح الجدول (1-3) والشكل (1-3) استمرار الإنتاج العربي من مجموعة الألبان ومنتجاتها في الارتفاع، حيث إن هذه الصناعة مازالت تشهد تطوراً مستمراً في المنطقة العربية، وقد ارتفع حجم المنتج منها من نحو 24.6 مليون طن عام 2007م إلى حوالي 25.19 مليون طن عام 2008م بنسبة زيادة قدرها حوالي 2.4%، ثم إلى نحو 25.21 مليون طن عام 2009م. ويمثل الإنتاج العربي من الألبان ومنتجاتها حوالي 3.6% من الإنتاج العالمي والمقدر عام 2008م بنحو 694 مليون طن.

وبلغ الإنتاج العربي من مجموعة الأسماك عام 2008م حوالي 3.88 مليون طن بزيادة نحو 8.5% عن العام 2007م، وقدر الإنتاج بنحو 3.93 مليون طن في العام 2009م وبنسبة ارتفاع بلغت نحو 1.3%. يعادل الإنتاج العربي من الأسماك نحو 2.35% فقط من حجم الناتج العالمي المقدر عام 2008م بنحو 165 مليون. ويوضح الشكل (1-3) تطور الإنتاج العربي من هذه المجموعات السلعية خلال الفترة 2007م – 2009م.

جدول (1-3): تطور إنتاج مجموعات سلع المنتجات الحيوانية والسمكية في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م

الكمية: بالألف طن

المجموعة السلعية	2007م	2008م	*2009م	التغير بين عامي 2007م - 2008م (%)	التغير بين عامي 2008م - 2009م (%)
اللحوم	7264.30	7426.01	7624.14	2.2	2.7
لحوم حمراء	4453.00	4622.74	4707.35	3.8	1.8
لحوم بيضاء	2811.30	2803.27	2916.79	0.3-	4.0
البيض	1473.33	1487.42	1494.25	1.0	0.5
الألبان ومنتجاتها	24597.29	25186.63	25205.65	2.4	0.1
الأسماك	3580.73	3883.92	3933.03	8.5	1.3

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (29)، 2009م.

شكل (1-3): تطور الإنتاج العربي من سلع المنتجات الحيوانية والسمكية خلال الفترة 2007م-2009م

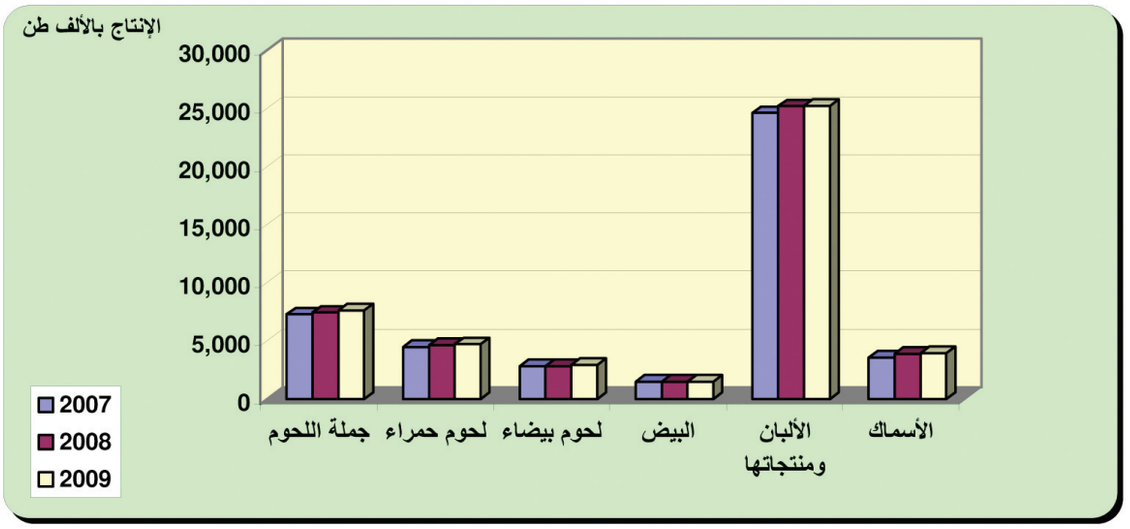

1 - 2 التطورات في تجارة مجموعات السلع الغذائية الرئيسة:

أدى ارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى تأثيرات هائلة على حياة وسبل العيش لسكان العالم خلال السنوات القليلة الماضية، وأصبح الذين يعانون من سوء التغذية بالفعل أو الذين يعيشون في فقر وينفقون نحو 70-80٪ من الدخل على الغذاء اليومي أكثر من مليار نسمة على مستوى العالم.

وتتلخص الأسباب الرئيسة لأزمة الغذاء الحالية في الآثار المجتمعة للمضاربة في المخزونات الغذائية، والظواهر الجوية الشديدة الوطأة، ومخزونات الحبوب المنخفضة، والنمو في إنتاج الوقود الحيوي، وارتفاع أسعار النفط، إطار (1). وعلى الرغم من أن الأسعار قد انخفضت منذ الذروة التي بلغتها في الربع الأول من عام 2008م، إلا أنها ما زالت مرتفعة عن مستواها في عام 2004م. وقد تأثرت العديد من السلع الرئيسة الأساسية بذلك وفقاً للعرض والطلب والأزمة الاقتصادية التي أعقبت ذلك وتطرح التقديرات معدلاً لأسعار المحاصيل يتوقع أن يكون أعلى بين 10%-20% (بعد احتساب عامل التضخم)، للسنوات العشر المقبلة مقارنة بالمتوسط السائد خلال الفترة 1997م- 2006م. أما أسعار الزيوت النباتية فيقدر أن ترتفع بأكثر من 30%.

وتشير التوقعات إلى أن تقلباً حاداً في الأسعار على نحو مشابه للزيادات التي سجلت عام 2008م، ليس حدثاً مستبعداً كلياً في غضون السنوات المقبلة، لا سيما أن الأسعار السلعية أضحت مرتبطة على نحوٍ متزايد بتكاليف الطاقة والنفط. وفي ذات الوقت، لا يستبعد خبراء بيئيون أنماطاً شاذة في الأحوال المناخية.

إطار (1): الأمن الغذائي والتغذية

- تعتبر قضية تحسين التغذية قضية ذات أهمية قصوى ومكوناً مهماً من مكونات الأمن الغذائي.
- يعتبر سوء التغذية انتقاصاً لحق أساسي من حقوق الإنسان، وسبباً من أسباب مشكلات الفقر والتخلف، وفي ذات الوقت فإنه يعتبر سبباً لهذه المشكلات.
- تتوازى مشكلة نقص التغذية مع مشكلات الصحة العامة المنتشرة والمتنامية، التي تتمثل في السمنة وزيادة الوزن، في البلدان الغنية و الفقيرة على حد سواء.
- يمثل توفير الغذاء الآمن للسكان احد الأهداف الإستراتيجية لإستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين، والتي تتسق برامجها مع المتطلبات والإجراءات اللازمة لتحسين التغذية التي تشمل:
  - o السياسات الاقتصادية الكلية المتعلقة بالتجارة، والتخزين، والسياسات الزراعية بصفة عامة.
  - o السياسات والبرامج الرامية إلى زيادة الإنتاج الزراعي والنهوض بالإنتاجية والتي تعد شرطاً مسبقاً لضمان التغذية الكافية في المستقبل وتحقيق رؤية الإستراتيجية، المتمثلة في:

"الوصول إلى زراعة عربية ذات كفاءة اقتصادية عالية في استخدام الموارد، قادرة على تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، وتوفير سبل الحياة الكريمة للعاملين في القطاع

وحتى مع توقعات الزيادة في الإنتاج الزراعي والاستهلاك والتجارة لدى البلدان النامية، فلن تنفك ظواهر انعدام الأمن الغذائي والجوع التي تمثل مشكلات متفاقمة بالنسبة إلى فقراء العالم. وعليه فأن المشكلة الرئيسة على المدى البعيد تظل في عدم قدرة وصول فقراء العالم إلى الغذاء، وليست في توافر الإمدادات الغذائية في ذاتها. وعليه فإن النجاح في التصدي إلى هذه المشكلة يتوقف بالدرجة الأولى على النجاح في خفض مستويات الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي، سيكون جزء كبير من الحل أنجز فعلياً. ويشكِّل القطاع الزراعي في ذاته عاملاً مساعداً للنمو الاقتصادي وللتخفيف من مستويات الفقر خاصة وأن 75% من الفقراء لدى البُلدان النامية يقطنون المناطق الريفية.

وقد تأثرت التجارة الخارجية العربية من مجموعات السلع الغذائية الرئيسة بمجمل هذه الأوضاع، حيث ارتفعت قيمتها (الصادرات + الواردات) من نحو 44.28 مليار دولار عام 2007م إلى نحو 50.41 مليار دولار عام 2008م بزيادة تقدر بنحو 13.9%، ثم ارتفعت إلى نحو 50.55 مليار دولار عام 2009م بنسبة ارتفاع قدرت بنحو أقل من 1%. ويوضح الجدول (1-4) وشكل (1-4) ارتفاع قيمة الصادرات العربية من نحو 9.68 مليار دولار عام 2007م إلى 10.27 مليار دولار عام 2008م بنسبة ارتفاع بلغت نحو 6.1% ثم إلى 11.5 مليار دولار عام 2009م بنسبة ارتفاع بلغت نحو 12%. إما في جانب الواردات فقد ارتفعت القيمة من نحو 34.59 مليار دولار عام 2007م إلى نحو 40.14 مليار دولار عام 2008م بنسبة ارتفاع بلغت نحو 15.9%، ثم انخفضت عام 2009م إلى نحو 39.04 مليار دولار بنسبة انخفاض بلغت نحو 2.7%

جدول (1-4): تطور قيمة الصادرات والواردات من مجموعات السلع الغذائية الرئيسة في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م

القيمة: مليون دولار

المجموعة السلعية	2007م	2008م	*2009م	التغير بين عامي 2007م - 2008م (%)	التغير بين عامي 2008م - 2009م (%)
الصادرات	9685	10275	11505	6.1	12.0
الواردات	34594	40137	39047	15.9	2.7-
الإجمالي	44279	50412	50552	13.9	0.3

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (29)، 2009م.

شكل (1-4): تطور قيمة الصادرات والواردات من مجموعات السلع الغذائية الرئيسة في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م

1 - 2 - 1 التطورات في تجارة مجموعات الحبوب الغذائية الرئيسة:

شهدت الواردات من مجموعة الحبوب الرئيسة ارتفاعاً مستمراً خلال الفترة 2007م -2009م، حيث ارتفعت الكميات من نحو 57.18 مليون طن عام 2007م إلى نحو 58.77 مليون طن عام 2008م بنسبة زيادة بلغت نحو 2.8%، ثم إلى نحو 59.76 مليون طن عام 2009م بنسبة زيادة بلغت نحو 1.7% (جدول رقم 1-5). وفي المقابل ارتفعت القيمة لهذه الواردات من الحبوب من 15.38 مليار دولار إلى نحو 19.10 مليار دولار عام 2008م بنسبة زيادة قدرها نحو 24.2%، ثم انخفضت إلى نحو 17.26 مليار دولار عام 2009م بنسبة انخفاض بلغت نحو 9.6% عن العام 2008م (جدول 1-6). ومن بين السلع الغذائية الرئيسة تأثرت تجارة سلعة القمح ودقيقه بدرجة كبيرة بهذه الأوضاع حيث ارتفعت كمية الواردات من 27.51 مليون طن عام 2007م إلى نحو 29.37 مليون طن عام 2008م بنسبة زيادة بلغت نحو 6.8% ثم إلى 29.47 عام 2009م بنسبة زيادة بلغت نحو أقل من 1%.وفي جانب قيمة واردات القمح ودقيقه كما يعكسها الجدول رقم (1-6) فقد ارتفعت من 7.74 مليار دولار إلى نحو 10.54 مليار دولار عام 2008م بنسبة زيادة قدرها نحو 36.2% ثم انخفضت إلى نحو 9.05 مليار دولار عام 2009م بنسبة انخفاض بلغت نحو 14.2%. وتمثل قيمة واردات القمح نحو 50.3% من إجمالي قيمة واردات الحبوب في الوطن العربي لعام 2007م ونحو 56%، و52.4% من قيمتها لعام 2008م وعام 2009م على الترتيب.

أما بالنسبة لمحصول الذرة الشامية والذي تمثل قيمة وارداته في المتوسط نحو 18.77% من إجمالي قيم واردات مجموعة الحبوب للعام 2009م، فقد انخفضت الواردات العربية منه من 14.6 مليون طن عام 2007 إلى نحو 14.08 مليون طن عام 2008م بنسبة انخفاض بلغت نحو 3.7% ثم ارتفعت إلى نحو 15.58 مليون طن عام 2009م بنسبة زيادة بلغت نحو 10.7% عن العام 2008م. أما قيمة الواردات من هذه السلعة فبرغم انخفاض الكمية بين عامي 2007م-2008م إلا أنها ارتفعت من نحو 3.14 مليار دولار عام 2007م إلى نحو 3.45 مليار دولار عام 2008م بنسبة ارتفاع بلغت نحو 10.1% ثم انخفضت إلى نحو 3.24 مليار دولار عام 2009م بنسبة انخفاض بلغت نحو 6.1%.

وبالنسبة لسلعة الأرز، وعلى الرغم من الاستقرار النسبي لكمية وارداتها السنوية خلال الفترة 2007م-2009م في حدود 3.98 مليون طن كما تعكسها بيانات الجدول رقم (1-5)، إلا أن قيمة الواردات من هذه السلعة كما تعكسها بيانات الجدول رقم (1-6)، فقد ارتفعت بمعدلات اكبر حيث ارتفعت من نحو 2.15 مليار دولار عام 2007م إلى 2.62 مليار دولار عام 2008م بنسبة ارتفاع بلغت نحو 22.1% ثم انخفضت إلى نحو 2.48 مليار دولار عام 2009م بانخفاض نسبي بلغ نحو 5.6% عام عن العام 2008م.

أما الشعير فإن قيمة وارداته تمثل نحو 13.2% من قيمة الواردات العربية من مجموعة الحبوب في المتوسط للعام 2009م، وقد ارتفعت كمية الواردات من نحو 10.2 مليون طن عام 2007م إلى نحو 10.98 مليون طن عام 2008م بنسبة ارتفاع بلغت نحو 7.7%، ثم انخفضت إلى نحو 10.82 مليون طن عام 2009م،بنسبة انخفاض بلغت نحو 1.5% كما تعكسها بيانات الجدول رقم (1-5)، وارتفعت قيمتها من نحو 2.07 مليار دولار عام 2007م إلى نحو 2.37 مليار دولار عام 2008م بنسبة ارتفاع بلغت نحو 14.7% ثم انخفضت إلى نحو 2.28 مليار دولار عام 2009م بنسبة انخفاض بلغت نحو 3.9%. كما تعكسها بيانات الجدول رقم (1-6)، ويوضح الشكل (1-5) تطور كمية الواردات العربية من محاصيل الحبوب خلال الفترة 2007م-2009م. ويوضح الشكل (1-6) تطور قيمة الواردات العربية من مجموعة الحبوب الغذائية الرئيسة خلال الفترة 2007م – 2009م

جدول (1-5): التغير النسبي في كمية الواردات من سلع الحبوب الغذائية الرئيسة في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م

الكمية: ألف طن

المجموعة السلعية	2007م	2008م	*2009م	التغير بين عامي 2007م - 2008م (%)	التغير بين عامي 2008م - 2009م (%)
مجموعة الحبوب	57176.62	58770.44	59756.79	2.8	1.7
القمح والدقيق	27508.13	29365.87	29467.35	6.8	0.3
الذرة الشامية	14612.49	14077.01	15582.90	3.7-	10.7
الأرز	3945.11	3988.44	3982.79	1.1	0.1-
الشعير	10196.60	10984.71	10815.10	7.7	1.5-

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (29)، 2009م.

جدول (1-6): التغير النسبي في قيمة الواردات من سلع الحبوب الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م

القيمة: مليون دولار

المجموعة السلعية	2007م	2008م	*2009م	التغير بين عامي 2007م - 2008م (%)	التغير بين عامي 2008م - 2009م (%)
مجموعة الحبوب	15381.58	19101.34	17264.56	24.2	9.6-
القمح والدقيق	7741.06	10542.91	9050.70	36.2	14.2-
الذرة الشامية	3137.34	3452.69	3240.58	10.1	6.1-
الأرز	2146.05	2621.40	2475.69	22.1	5.6-
الشعير	2066.34	2370.50	2278.15	14.7	3.9-

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (29)، 2009م.

شكل رقم (1-5) تطور كمية الواردات العربية من مجموعة الحبوب الغذائية الرئيسية خلال الفترة 2007م – 2009م

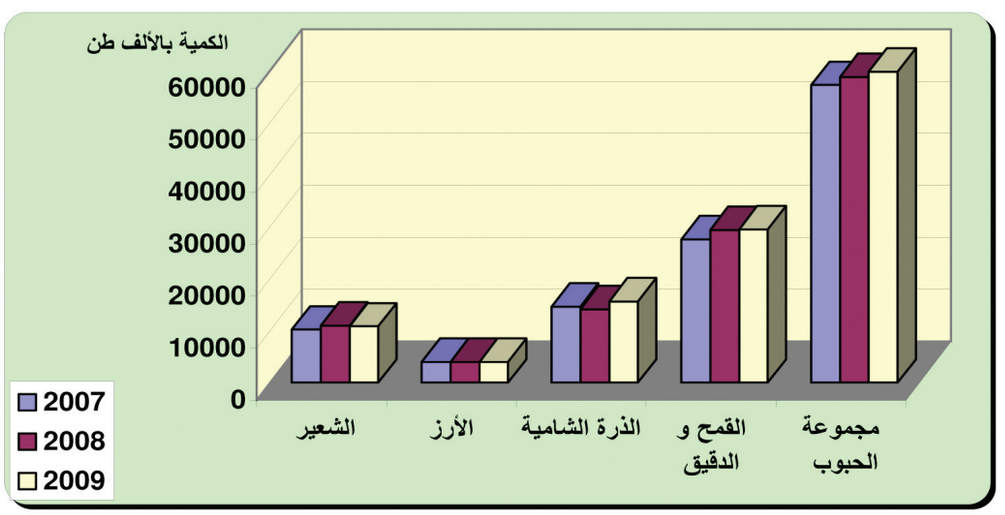

شكل رقم (1-6) تطور قيمة الواردات العربية من مجموعة الحبوب الغذائية الرئيسة خلال الفترة 2007م – 2009م

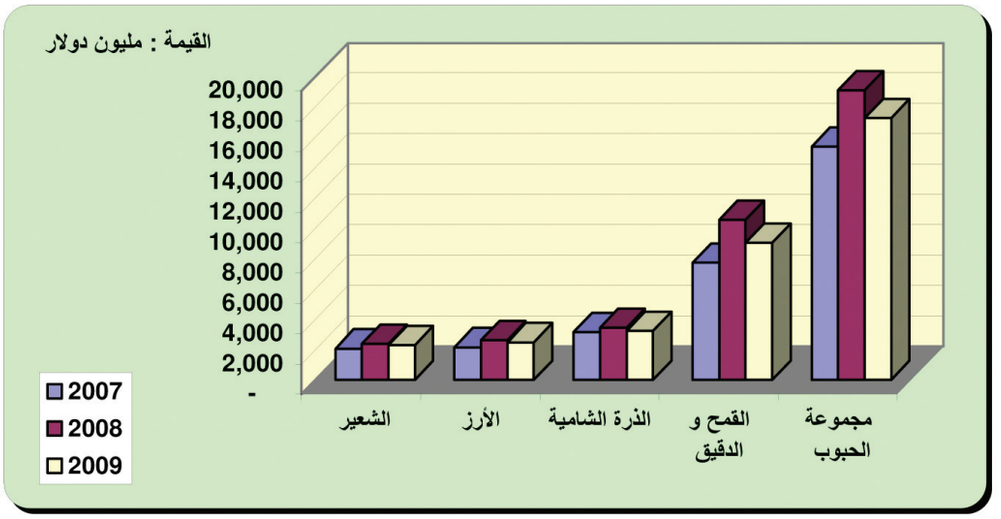

أما في جانب الصادرات العربية من مجموعة الحبوب الغذائية الرئيسة، تشير بيانات الجدول (1-7) الخاصة بتطور كمية الصادرات العربية من مجموعة الحبوب الغذائية الرئيسة خلال الفترة 2007م-2009م وبيانات الجدول (1-8) الخاصة بتطور قيمة الصادرات العربية من مجموعة الحبوب الغذائية الرئيسة خلال الفترة 2007م-2009م، إلى أنه على الرغم من تراجع كمية الصادرات العربية من مجموعة الحبوب من حوالي 3.32 مليون طن عام 2007م إلى حوالي 2.62 مليون طن عام 2008م، أي بنسبة انخفاض قدرها 20.9% فإن قيمة هذه الصادرات انخفضت بشكل أقل من نحو 875.85 مليون دولار إلى نحو 803.76 مليون دولار بين هذين العامين بنسبة انخفاض بلغت نحو 8.2%، متأثرة بذلك بالارتفاع الحاد في أسعار السلع الزراعية الذي شهده العالم خلال عام 2008م، أما بالنسبة للعام 2009م فقد ارتفعت كمية الصادرات إلى نحو 3.35 مليون طن بارتفاع بلغ نحو 27.9%وارتفعت قيمتها إلى نحو 916 مليون دولار بنسبة ارتفاع بلغت نحو 14%.

ويعتبر القمح والدقيق من السلع الغذائية الرئيسة في هذه المجموعة، حيث قدرت صادراتهما عام 2007م بنحو 1.57 مليون طن بقيمة بلغت نحو 346.8 مليون دولار، وقد تراجعت كمية صادراتهما عام 2008م إلى نحو 864.6 ألف طن بنسبة انخفاض بلغت نحو 44.9% وتراجعت قيمتها بنسبة 19.4% لتصل إلى نحو 279.6 مليون دولار، ثم ارتفعت الصادرات مرة أخرى عام 2009م بنسبة 61.2% لتصل إلى نحو 1.4 مليون طن بقيمة تصل إلى نحو 293.4 مليون دولار مرتفعة بذلك بنسبة 4.9% عن عام 2008م. وتمثل صادرات القمح ودقيقه نحو 41.6% من جملة صادرات مجموعة الحبوب والدقيق في عام 2009م.

يلي ذلك محصول الأرز حيث شهدت الفترة 2007م – 2009م استقراراً نسبياً في كمية وقيمة الصادرات العربية منه حيث استقرت الكمية المصدرة في حدود 1.31 مليون طن بقيمة بلغت نحو 453.6 مليون دولار في عام 2008م.

أما بالنسبة إلى الذرة الشامية فقد واصلت صادراتها الانخفاض في الكمية والقيمة خلال الفترة 2007م و2009م، حيث انخفضت كمية الصادرات من نحو 40 ألف طن في عام 2007م إلى 38.2 ألف طن عام 2008م بنسبة انخفاض بلغت نحو 4.7% ثم إلى 21.1 ألف طن في العام 2009م بنسبة انخفاض بلغت نحو 44.8% عن العام 2008م. وفي جانب القيمة فقد انخفضت من نحو 12 مليون دولار عام 2007م إلى نحو 9.79 مليون دولار عام 2008م بنسبة انخفاض بلغت نحو 19.2% ثم انخفضت إلى 8.14 مليون دولار عام 2009م بنسبه انخفاض بلغت نحو 16.9%.

وضمن هذه المجموعة يأتي محصول الشعير الذي بلغت كمية الصادرات منه نحو 13.39 ألف طن بقيمة إجمالية بلغت نحو 2.6 مليون دولار للعام 2007م، وارتفعت الكمية بنسبة أقل من 1% إلى نحو 13.43 ألف طن عام 2008م، وبقيمة بلغت نحو 2.66 مليون دولار وبنسبة ارتفاع بلغت نحو أقل من 1% عن العام 2007م، ثم ارتفعت الكمية عام 2009م بنحو 16.2% إلى نحو 15.6 ألف طن وبقيمة بلغت نحو 3.1 مليون دولار في العام 2009م، بارتفاع بلغ نحو 16.5%عن العام 2008م. الشكل (1-7) يوضح تطور كمية الصادرات العربية من مجموعة الحبوب الغذائية الرئيسة خلال الفترة 2007م-2009م والشكل (1-8) يوضح تطور قيمة الصادرات العربية من مجموعة الحبوب الغذائية الرئيسة خلال الفترة 2007م-2009م.

جدول رقم (1-7) تطور كمية الصادرات العربية من مجموعة الحبوب الغذائية الرئيسة خلال الفترة 2007م-2009م

الكمية: ألف طن

المجموعة السلعية	2007م	2008م	*2009م	التغير بين عامي 2007م - 2008م (%)	التغير بين عامي 2008م - 2009م (%)
مجموعة الحبوب	3315.84	2624.35	3348.08	20.9-	27.6
القمح والدقيق	1569.38	864.59	1394.03	44.9-	61.2
الذرة الشامية	40.10	38.20	21.06	4.7-	44.9-
الأرز	1307.94	1313.19	1327.28	0.4	1.1
الشعير	13.39	13.43	15.60	0.3	16.2

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (29)، 2009م.

جدول رقم (1-8) تطور قيمة الصادرات العربية من مجموعة الحبوب الغذائية الرئيسة خلال الفترة 2007م-2009م

القيمة: مليون دولار

المجموعة السلعية	2007م	2008م	*2009م	التغير بين عامي 2007م - 2008م (%)	التغير بين عامي 2008م - 2009م (%)
مجموعة الحبوب	875.85	803.78	91653	8.2-	14.0
القمح والدقيق	346.80	279.61	293.41	19.4-	4.9
الذرة الشامية	12.11	9.79	8.14	19.2-	16.9-
الأرز	453.56	458.07	478.28	1.0	4.4
الشعير	2.64	2.66	3.10	0.8	16.5

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (29)، 2009م.

شكل رقم (1-7) تطور كمية الصادرات العربية من مجموعة الحبوب الغذائية الرئيسة خلال الفترة 2007م-2009م

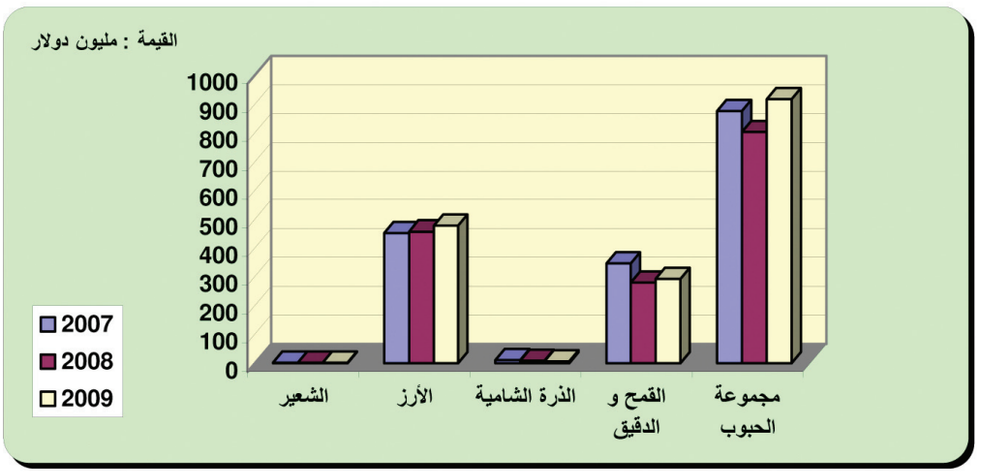

شكل رقم (1-8) تطور قيمة الصادرات العربية من مجموعة الحبوب الغذائية الرئيسة خلال الفترة 2007م-2009م

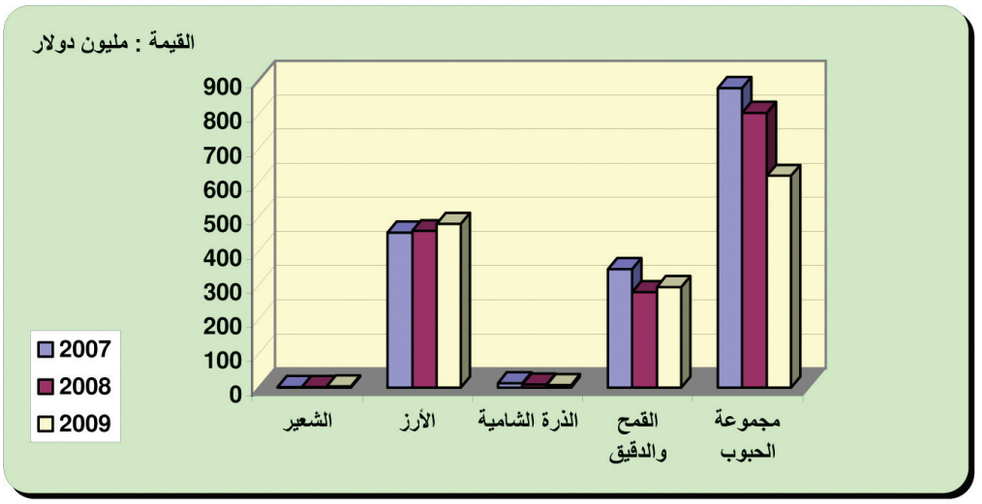

1 - 2 - 2 التطورات في تجارة المجموعات الغذائية الرئيسة الأخرى:

على الرغم من أن المنطقة العربية قد تأثرت من الأزمة المالية العالمية التي سادت عام 2008م، إلا أن معظم الدول تمكنت من تخفيف وطأتها وانعكاساتها السلبية على الاقتصاديات الوطنية العربية ورفاهة مواطنيها، وعلى الرغم من التباطؤ الاقتصادي عام 2009م توضح مؤشرات التغير النسبي للتجارة الخارجية للمجموعات السلعية الموضحة بالجدول (1-9) والذي يوضح تطور كمية الواردات العربية من المجموعات الغذائية الرئيسة الأخرى خلال الفترة 2007م-2009م والجدول (1-10) والذي يبين تطور قيمة الواردات العربية من المجموعات الغذائية الرئيسة الأخرى خلال الفترة 2007م-2009م، تبايناً نسبياً في كمية وقيمة الواردات العربية من هذه المجموعة خلال الفترة 2007م - 2009م.

شهد محصول البطاطس (البطاطا) انخفاضاً نسبياً في كمية وارداته من نحو 881.3 ألف طن عام 2007م إلى نحو 664.7 ألف طن عام 2008م ثم ارتفع إلى نحو 770.6 ألف طن في العام 2009م بنسبة انخفاض بلغت نحو 24.6% بين عامي 2007م و2008م ونسبة ارتفاع بلغت نحو 15.9% بين عامي 2008م و2009م.أما قيمة هذه الواردات فقد انخفضت من نحو 457.4 مليون دولار إلى نحو 362.4 مليون دولار في عام 2008م بنسبة انخفاض بلغت نحو 20.8%، ثم ارتفعت إلى نحو 399.1 مليون دولار في العام 2009م بنسبة ارتفاع بلغت نحو 10%.

شهدت باقي المجموعات السلعية أيضاً انخفاضاً نسبياً في كمية وقيمة الواردات بين عامي 2007م – 2008م، حيث انخفضت واردات البقوليات من حوالي 1.07 مليون طن عام 2007م إلى حوالي 1.04 مليون طن عام 2008م أي بانخفاض نسبي بلغ نحو 2.3%، إلا أن قيمتها ارتفعت من نحو 570.6 مليون دولار إلى نحو 637.4 مليون دولار بارتفاع بلغ نحو 11.7%.أما العام 2009م فقد شهد ارتفاعاً نسبياً في كمية وقيمة صادراتها حيث ارتفعت الكمية إلى 1.2 مليون طن بارتفاع بلغ نحو 14.6% عن العام 2008م. أما القيمة فقد انخفضت إلى 595.6 مليون دولار بنسبة انخفاض بلغت نحو 6.6%.

أما واردات الخضر فقد شهدت ارتفاعاً مستمراً خلال الفترة 2007م – 2009م من حوالي 2.10 مليون طن عام 2007م إلى 2.29 عام 2008م ثم إلى 2.4 مليون طن عام 2009م بنسبة ارتفاع بلغت نحو9.1% و4.7% على التوالي وبلغت قيمتها 773 مليون دولار عام 2007م وحوالي 896 مليون دولار عام 2008م و852.5 مليون دولار عام 2009م، بنسبة ارتفاع بلغت نحو 15.9% بين عامي 2007م و2008م ونسبة انخفاض بلغت نحو 4.8% بين عامي 2008م و2009م.

أما الواردات العربية من مجموعة الفاكهة فقد انخفضت من نحو 2.97 مليون طن في عام 2007م إلى نحو 2.90 مليون طن في عام 2008م بنسبة انخفاض بلغت نحو 2.6%، إلا أن قيمتها ارتفعت نسبياً إلى 1.68 مليار دولار عام 2008م بنحو 3.3%. ثم ارتفعت الكمية إلى 3.31 مليون طن بنسبة زيادة بلغت نحو 14.3% وارتفعت القيمة إلى نحو 1.77 مليار دولار عام 2009م بنسبة ارتفاع بلغت نحو 8.8%.

أما سلعة السكر المكرر فقد شهدت الفترة 2007م – 2009م انخفاض كمية الواردات منها بنحو 2.1% وذلك من نحو 8.68 مليون طن إلى نحو 8.49 مليون طن عام 2008م، وارتفعت قيمتها بنحو أقل من 1% وذلك من نحو 3.36 مليار دولار إلى نحو 3.37 مليار دولار، ثم ارتفعت الكمية إلى نحو 9.64 مليون طن بقيمة بلغت نحو 3.68 مليار دولار عام 2009م بنسبة ارتفاع بلغت نحو 13.8% للكمية و9.3% للقيمة.

وارتفعت أيضاً كمية واردات الزيوت النباتية خلال الفترة من نحو 3.5 مليون طن إلى نحو 3.9 مليون طن عام 2008م، ثم إلى 4.5 مليون طن بزيادة نسبية تقدر بنحو 12.1% و13.8% على التوالي، وارتفعت قيمتها من نحو 3.38 مليار دولار عام 2007م إلى نحو 4.17 مليار دولار عام 2008م ثم إلى 4.3 مليار دولار عام 2009م بارتفاع نسبي قدر بنحو 23.4% و3.2% على التوالي. يوضح الشكل (1-9) تطور كمية الواردات العربية من المجموعات الغذائية الرئيسة الأخرى خلال الفترة 2007م-2009م والشكل (1-10) يوضح تطور قيمة الواردات العربية من المجموعات الغذائية الرئيسة الأخرى خلال الفترة 2007م-2009م

جدول رقم (1-9) تطور كمية الواردات العربية من المجموعات الغذائية الرئيسة الأخرى خلال الفترة 2007م-2009م

الكمية: ألف طن

المجموعة السلعية	2007م	2008م	*2009م	التغير بين عامي 2007م - 2008م (%)	التغير بين عامي 2008م - 2009م (%)
البطاطس	881.27	664.72	770.56	24.6-	15.9
البقوليات	1069.77	1045.33	1197.84	2.3-	14.6
الخضر	2098.95	2290.08	2397.19	9.1	4.7
الفاكهة	2974.65	2898.12	3311.35	2.6-	14.3
السكر(مكرر)	8678.25	8492.83	9639.53	2.1-	13.5
الزيوت النباتية	3498.07	3921.79	4461.9	12.1	13.8

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (29)، 2009م.

جدول رقم (1-10) تطور قيمة الواردات العربية من المجموعات الغذائية الرئيسة الأخرى خلال الفترة 2007م-2009م

القيمة: مليون دولار

المجموعة السلعية	2007م	2008م	*2009م	التغير بين عامي 2007م - 2008م (%)	التغير بين عامي 2008م - 2009م (%)
البطاطس	457.39	362.39	399.13	20.8 -	10.1%
البقوليات	570.64	637.45	595.61	11.7	6.6-
الخضر	773.2	895.95	852.54	15.9	4.8-
الفاكهة	1634.24	1687.71	1768.44	3.3	4.8
السكر(مكرر)	3355.79	3371.38	3685.02	0.5	9.3
الزيوت النباتية	3377.61	4168.85	4301.92	23.4	3.2

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (29)، 2009م.

شكل رقم (1-9) تطور كمية الواردات العربية من المجموعات الغذائية الرئيسة الأخرى خلال الفترة 2007م-2009م

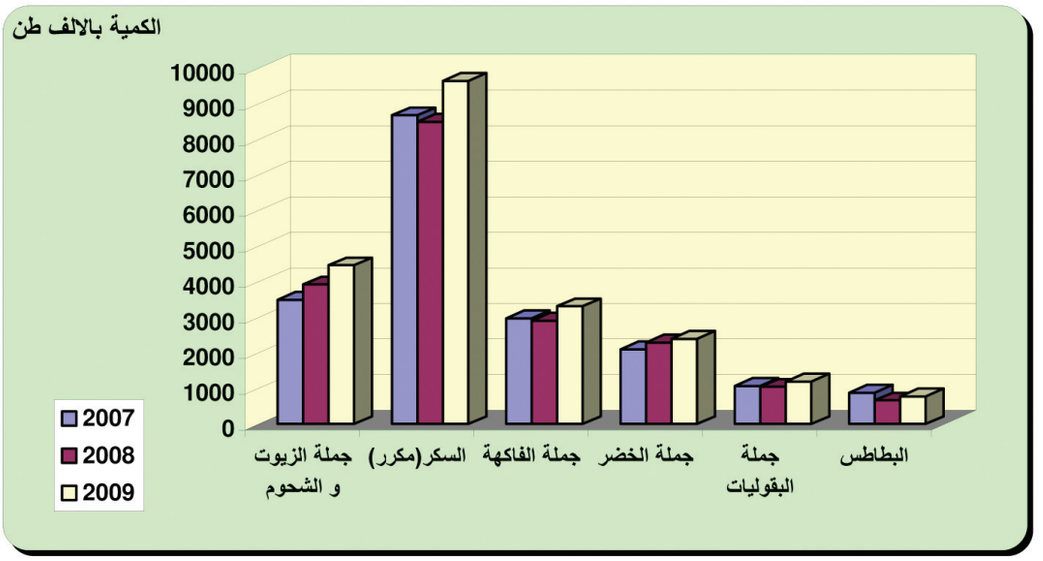

شكل رقم (1-10) تطور قيمة الواردات العربية من المجموعات الغذائية الرئيسة الأخرى خلال الفترة 2007م-2009م

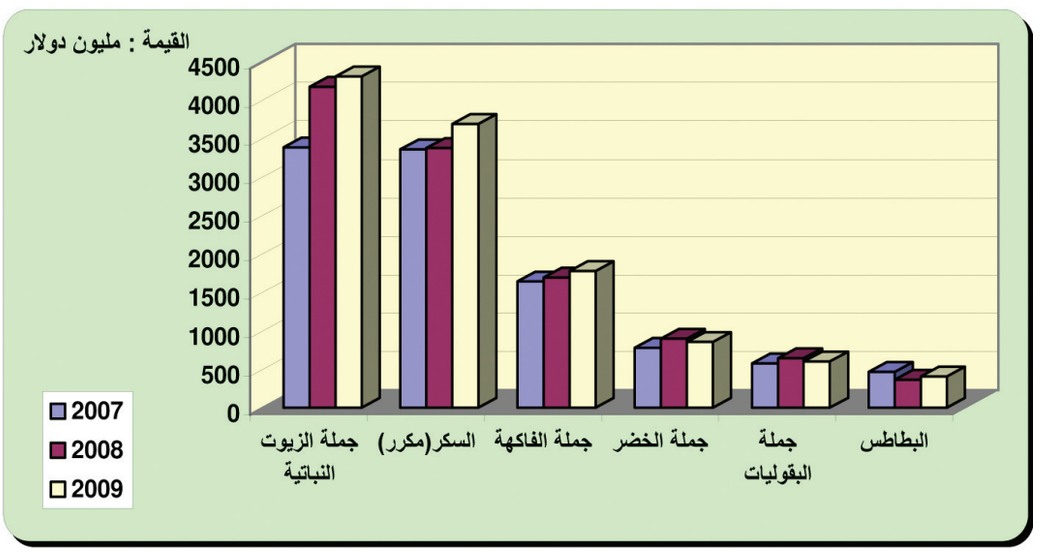

في جانب الصادرات توضح بيانات جدول (1 – 11) التغير النسبي في كمية الصادرات العربية من مجموعة الحبوب الغذائية الرئيسة خلال الفترة 2007م- 2009م، وتوضح بيانات جدول (1-12) التغير النسبي في قيمة الصادرات العربية من مجموعة الحبوب الغذائية الرئيسة خلال الفترة 2007م-2009م، وتوضح تلك البيانات تبايناً نسبياً في كمية وقيمة الصادرات العربية من هذه المجموعات خلال الفترة 2007م - 2009م. وقد شهدت صادرات محصول البطاطس (البطاطا) ارتفاعاً نسبياً من نحو 741.8 ألف طن عام 2007م إلى نحو 831.4 ألف طن عام 2008م ثم إلى 872.3 ألف طن في العام 2009م بنسبة ارتفاع بلغت نحو 12.1% و4.9% على التوالي. أما قيمة هذه الصادرات فقد ارتفعت من نحو 202.5 مليون دولار إلى نحو 229.2 مليون دولار في عام 2008م بنسبة ارتفاع بلغت نحو 13.2% ثم انخفضت نسبياً بأقل من 1% إلى نحو 227.4 مليون دولار في العام 2009م.

باقي المجموعات السلعية شهدت أيضاً انخفاضاً نسبياً في كمية وقيمة صادراتها، حيث انخفضت صادرات البقوليات من حوالي 358.3 ألف طن عام 2007م إلى حوالي 153.3 ألف طن عام 2008م أي بانخفاض بلغ نحو 57.2% وانخفضت قيمتها من نحو 201.5 مليون دولار إلى نحو 135.1 مليون دولار بانخفاض بلغ نحو 32.9%. أما العام 2009م فقد

شهد تحسناً نسبياً في كمية وقيمة صادراتها حيث ارتفعت الكمية إلى 322.2 ألف طن بارتفاع بلغ نحو 110.2% عن العام 2008م إلا أنها مازالت منخفضة مقارنة بالعام 2007م. أما القيمة فقد انخفضت من 201.5 مليون دولار عام 2007م إلى نحو 135.1 مليون دولار عام 2008م بنسبة انخفاض بلغت نحو 32.9% ثم ارتفعت إلى نحو 182.8 مليون دولار عام 2008م بنسبة 35.3% إلا أنها مازالت منخفضة مقارنة بالعام 2007م.

وارتفعت أيضاً صادرات الفاكهة من حوالي 2.26 مليون طن بلغت قيمتها 1.2 مليار دولار عام 2007م إلى حوالي 2.33 مليون طن بقيمة تقدر بنحو 1.27 مليار دولار عام 2008م بزيادة نسبية للكمية تقدر بنحو 3 % وللقيمة بنحو 6.1%. واستمرت الصادرات في الارتفاع في العام 2009م إلى نحو 2.51 مليون طن بقيمة بلغت نحو 1.35 مليار دولار بنسبة زيادة بلغت نحو 7.5% للكمية ونحو 6.4% للقيمة.

أما الصادرات العربية من مجموعة الخضر فقد انخفضت من نحو 3.27 مليون طن بقيمة بلغت نحو 1.82 مليار دولار عام 2007م إلى نحو 3.23 مليون طن بقيمة تقدر بنحو 1.77 مليار دولار عام 2008م بانخفاض نسبي للكمية يقدر بنحو 1.4% وللقيمة بنحو 2.7%. ثم واصلت انخفاضها إلى 3.0 مليون طن بقيمة بلغت نحو 2.27 مليار دولار عام 2009م بنسبة انخفاض بلغت نحو 6.7% للكمية إلا أن قيمتها ارتفعت بنسبة 27.9%.

أما كمية وقيمة الصادرات العربية من السكر المكرر بين عامي 2007م و2008م، فقد شهدت تحسناً نسبياً حيث ارتفعت كمية الصادرات بنحو 1.9% وذلك من نحو 1.40 مليون طن إلى نحو 1.43 مليون طن، وارتفعت قيمتها بنحو 2.19% وذلك من نحو 635.08 مليون دولار إلى نحو 648.97 مليون دولار بنسبة ارتفاع بلغت نحو 2.2%، ثم واصلت ارتفاعها إلى نحو 1.79 مليون طن بقيمة بلغت نحو 753.07 مليون دولار في عام 2009م بنسبة ارتفاع بلغت نحو 25.3% للكمية و16% للقيمة.

وارتفعت أيضاً كمية صادرات الزيوت النباتية من نحو 823.5 ألف طن إلى نحو 851 ألف طن بزيادة نسبية تقدر بنحو 34%، وارتفعت قيمتها من نحو 1.52 مليار دولار عام 2007م إلى نحو 1.57 مليار دولار عام 2008م بارتفاع نسبي قدر بنحو 3.6%. ثم ارتفعت كميتها مرة أخرى في العام 2009م إلى 972.8 ألف طن بنسبة ارتفاع بلغت نحو 14.3% كما ارتفعت قيمتها إلى نحو 1.75 مليار دولار بنسبة ارتفاع بلغت نحو 11.6%. الشكل (1-11) يوضح التطورات في كمية الصادرات من المجموعات الغذائية الرئيسة الأخرى خلال الفترة 2007م – 2009م والشكل (1-12) يوضح التطورات في قيمة الصادرات من المجموعات الغذائية الرئيسة الأخرى خلال الفترة 2007م – 2009م.

الجدول (1-11) التغير النسبي في كمية الصادرات العربية من مجموعة الحبوب الغذائية الرئيسة خلال الفترة 2007م-2009م

الكمية: (ألف طن)

المجموعة السلعية	2007م	2008م	*2009م	التغير بين عامي 2007م - 2008م (%)	التغير بين عامي 2008م - 2009م (%)
البطاطس	741.84	831.42	872.29	12.1	4.9
البقوليات	358.33	153.28	322.18	-57.2	110.2
الخضر	3271.67	3226.19	3008.7	-1.4	-6.7
الفاكهة	2265.93	2332.98	2507.83	3.0	7.5
السكر (مكرر)	1401.61	1427.97	1789.69	1.9	25.3
الزيوت النباتية	823.47	851.1	972.84	3.4	14.3

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (29)، 2009م.

الجدول (1-12) التغير النسبي في قيمة الصادرات العربية من مجموعة الحبوب الغذائية الرئيسة خلال الفترة 2007م-2009م

القيمة: مليون دولار

المجموعة السلعية	2007م	2008م	2009م*	التغير بين عامي 2007م - 2008م (%)	التغير بين عامي 2008م - 2009م (%)
البطاطس	202.55	229.24	227.44	13.2	-0.8
البقوليات	201.55	135.14	182.8	-32.9	35.3
الخضر	1820.82	1772.42	2266.75	-2.7	27.9
الفاكهة	1196.15	1269.13	1350.6	6.1	6.4
السكر (مكرر)	635.08	648.97	753.07	2.2	16.0
الزيوت النباتية	1515.23	1570.2	1752.23	3.6	11.6

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (29)، 2009م

شكل رقم (1-11) التطورات في كمية الصادرات من المجموعات الغذائية الرئيسة الأخرى خلال الفترة 2007م – 2009م

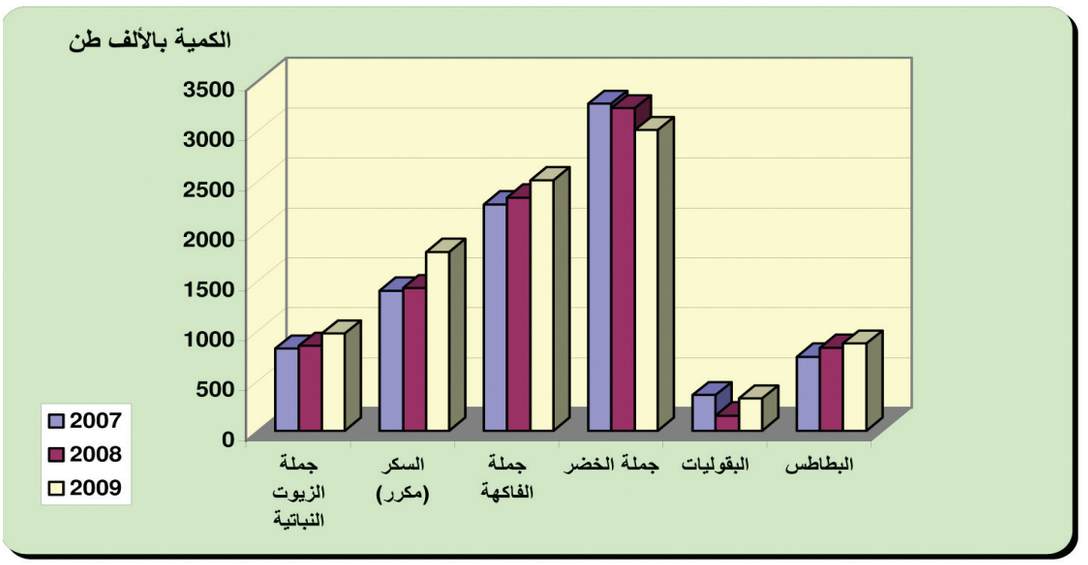

شكل رقم (1-12) التطورات في قيمة الصادرات من المجموعات الغذائية الرئيسة الأخرى خلال الفترة 2007م – 2009م

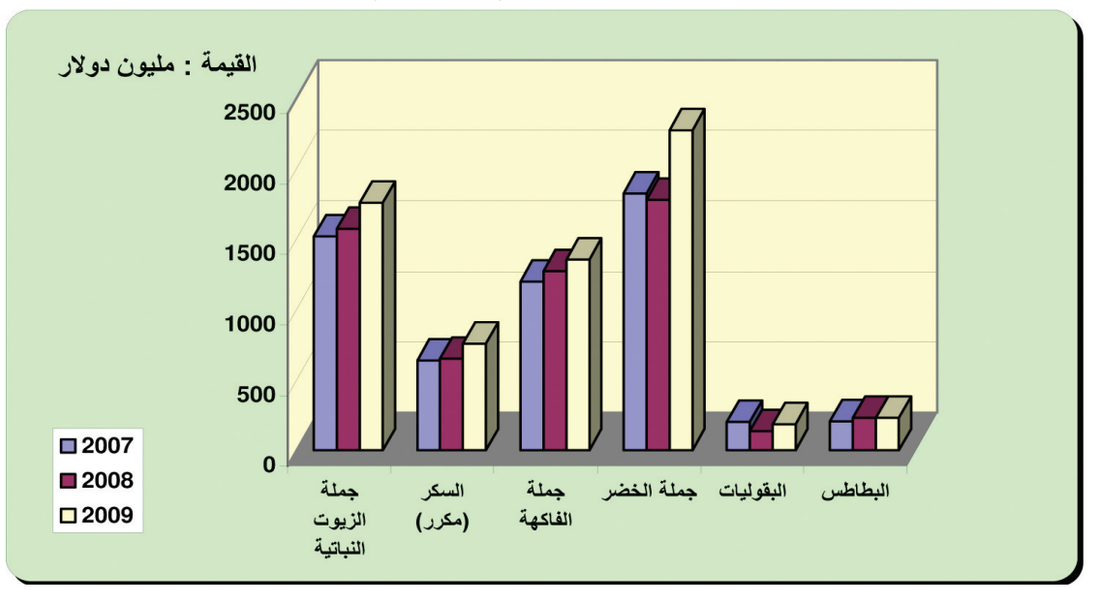

1 - 2 - 3 التطورات في تجارة سلع المنتجات الحيوانية والسمكية الغذائية الرئيسة الأخرى:

شهدت أيضاً المجموعات الغذائية من المنتجات الحيوانية والسمكية والتي تشمل اللحوم بأنواعها المختلفة والألبان ومنتجاتها ومجموعة الأسماك تغيرات نسبية في كمية وقيمة الواردات خلال الفترة 2007م – 2009م والتي تعكسها بيانات الجدولين (1-13) و(1-14)، حيث ارتفعت الواردات العربية من جملة اللحوم من 1.736 مليون طن إلى 1.738 مليون طن عام 2008م ثم إلى 1.86 مليون طن بارتفاع نسبي يقدر بنحو أقل من 1% للعام 2008م و7.1% للعام 2009م يقابلها ارتفاع نسبي في قيمتها يقدر بنحو 3.9%، حيث ارتفعت قيمتها من 3.15 مليار دولار إلى نحو 3.28 مليار دولار عام 2008م ثم إلى 3.48 مليار دولار بنسبة ارتفاع بلغت نحو 6.2%. ومن بين سلع هذه المجموعة شهدت اللحوم الحمراء ارتفاعاً متواصلاً خلال الفترة، حيث ارتفعت الواردات من 739.8 ألف طن في عام 2007م إلى 750.7 ألف طن في عام 2008م، والى نحو 800.9 ألف طن في عام 2009م، بارتفاع بلغ نحو 1.5% للعام 2008م ونحو 6.7% للعام 2009م. أما في جانب قيمتها فقد ارتفعت من 1.7 مليار دولار إلى 1.8 مليار دولار للعام 2008م ثم إلى 1.9 مليار دولار عام 2009م بنسبة ارتفاع بلغت نحو 6.3% و3% على التوالي.

شهدت واردات اللحوم البيضاء انخفاضاً طفيفاً بين عامي 2007م و2008 حيث انخفضت نسبتها بنسبة قليلة من 996.8 ألف طن إلى نحو 987.8 ألف طن عام 2008م بنسبة انخفاض بلغت نحو أقل من 1% ثم ارتفعت إلى نحو 1.1 مليون طن عام 2009م بنسبة ارتفاع بلغت نحو 7.4%. كما ارتفعت قيمتها بنسبة 1.1% من نحو 1.4 مليار دولار عام 2007م إلى نحو 1.45 مليار دولار عام 2008م ثم ارتفعت قيمة الصادرات عام 2009م إلى نحو 1.59 مليار دولار بنسبة ارتفاع بلغت نحو 10.3%.

كما ارتفعت الواردات العربية من مجموعة الألبان من حوالي 12.82 مليون طن عام 2007م إلى حوالي 13.06 مليون طن عام 2008م بزيادة نسبية تقدر بنحو 1.9%، بينما ارتفعت قيمتها بنسبة 13.9%، من 4.8 مليار دولار إلى نحو 5.4 مليار دولار. أما العام 2009م فقد شهد ارتفاعاً اعلي بنسبة 7.1% للكمية حيث ارتفعت من نحو 13 مليون طن إلى نحو 13.9 مليون طن واستقرت قيمتها في حدود 5.44 مليار دولار.

وارتفعت كمية الواردات العربية من مجموعة الأسماك من حوالي 626.3 ألف طن عام 2007م إلى حوالي 650.4 ألف طن عام 2008م ثم إلى 671.5 ألف طن بارتفاع نسبي يقدر بنحو 3.8% بين عامي 2007م و2008م و17.1% بين عامي 2008م و2009م. وارتفعت قيمة هذه الواردات بنسبة 6.9% للعام 2008م ثم بنسبة 5.8% للعام 2009م. يوضح الشكل رقم (1-14) تطور كمية الواردات العربية من المنتجات الغذائية الحيوانية والسمكية خلال الفترة 2007م-2009م والشكل رقم (1-15) يبين تطور كمية الواردات العربية من المنتجات الغذائية الحيوانية والسمكية خلال الفترة 2007م-2009م.

الجدول (1-13) التغير النسبي في كمية الواردات العربية من المنتجات الحيوانية والسمكية الغذائية خلال الفترة 2007م-2009م

الكمية:(ألف طن)

المجموعة السلعية	2007م	2008م	2009م*	التغير بين عامي 2007م - 2008م (%)	التغير بين عامي 2008م - 2009م (%)
اللحوم	1736.61	1738.56	1861.76	0.1	7.1
اللحوم الحمراء	739.82	750.74	800.89	1.5	6.7
اللحوم البيضاء	996.79	987.82	1060.87	-0.9	7.4
الأسماك	626.3	650.41	761.49	3.8	17.1
البيض	70.16	69.77	77.42	-0.6	11.0
الألبان ومنتجاتها	12820.94	13058.73	13990.68	1.9	7.1

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (29)، 2009م.

الجدول (1-14) التغير النسبي في قيمة الواردات العربية من المنتجات الحيوانية والسمكية الغذائية خلال الفترة 2007م-2009م

القيمة: مليون دولار

المجموعة السلعية	2007م	2008م	2009م*	التغير بين عامي 2007م - 2008م (%)	التغير بين عامي 2008م - 2009م (%)
اللحوم	3155.51	3279.91	3484.17	3.9	6.2
اللحوم الحمراء	1723.67	1833.02	1888.1	6.3	3.0
اللحوم البيضاء	1431.84	1446.89	1596.1	1.1	10.3
الأسماك	951.7	1017.5	1076.82	6.9	5.8
البيض	156.39	170.28	182.8	8.9	7.4
الألبان ومنتجاتها	4780.12	5444.53	5436.03	13.9	-0.2

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (29)، 2009م.

شكل رقم (1-13) تطور كمية الواردات العربية من المنتجات الغذائية الحيوانية والسمكية خلال الفترة 2007م-2009م

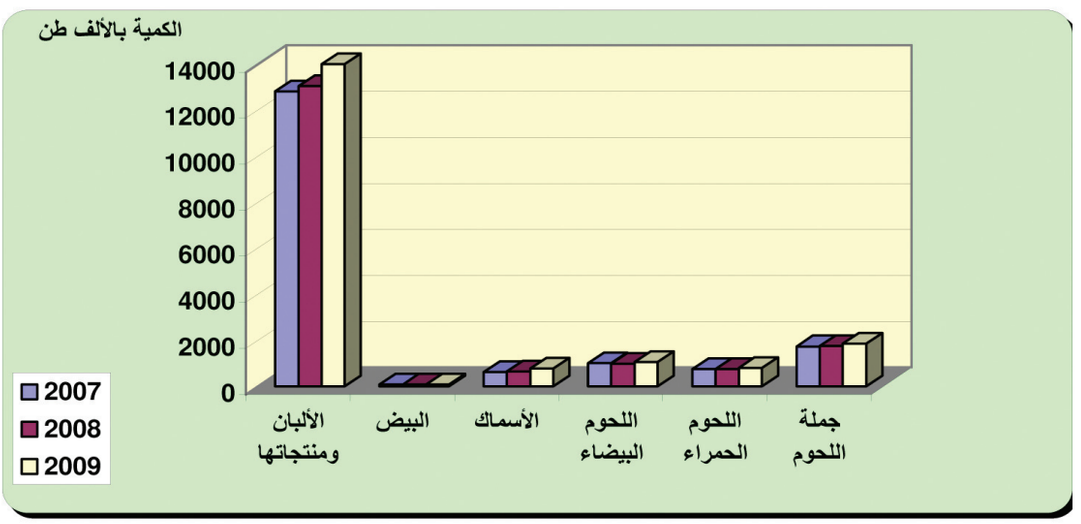

شكل رقم (1-14) تطور قيمة الواردات العربية من المنتجات الغذائية الحيوانية والسمكية خلال الفترة 2007م-2009م

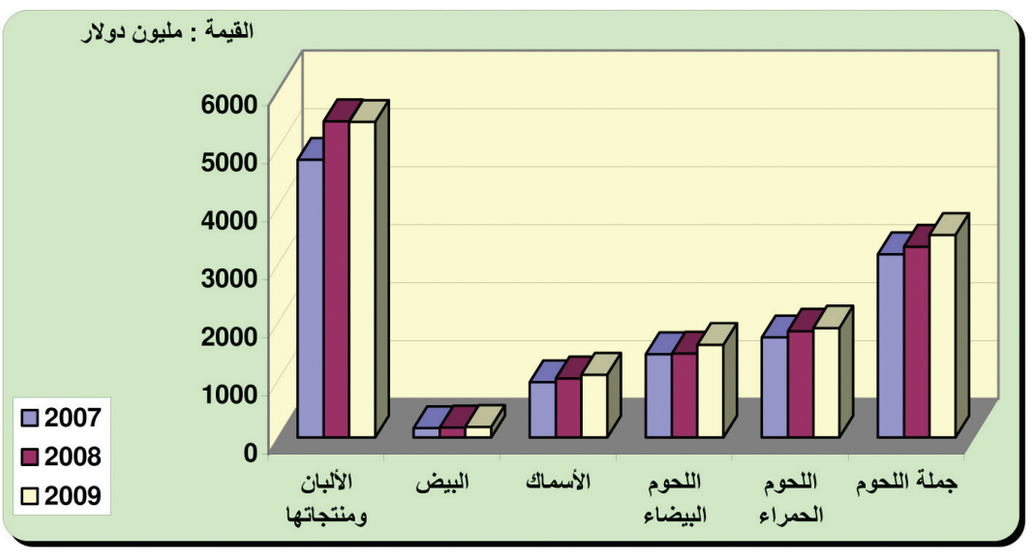

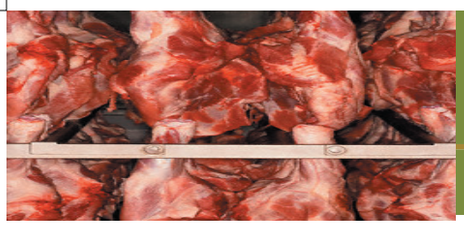

أما في جانب الصادرات فقد شهدت تجارة هذه المجموعات السلعية انخفاضاً نسبياً في السنوات الأخيرة كما يوضحه الجدول (1-15)، وشكل (1-16) حيث انخفضت صادرات اللحوم من حوالي 96.07 ألف طن إلى نحو 94.9 عام 2008م بنسبة انخفاض بلغت نحو 1.2% ثم ارتفعت إلى نحو 107 ألف طن في عام 2009م بنسبة ارتفاع بلغت نحو 12.7%. شهدت صادرات اللحوم الحمراء أيضاً انخفاضاً من حوالي 43.7 ألف طن عام 2007م إلى حوالي 37.3 ألف طن عام 2008م بانخفاض يقدر بنحو 14.7% ثم ارتفعت إلى نحو 44.16 ألف طن عام 2009م بنسبة ارتفاع بلغت نحو 18.5% وهي كميات لا تتناسب مع حجم ما تمتلكه المنطقة العربية من الثروة الحيوانية التي قدرت عام 2008م بنحو 384 مليون رأس. وفي جانب القيمة لهذه الصادرات كما تعكسها بيانات الجدول (1-16) فقد ارتفعت القيمة بالنسبة لإجمالي اللحوم من 176.29 مليون دولار عام 2007م إلى نحو 181.65 مليون دولار عام 2008م بنسبة ارتفاع بلغت نحو 3% ثم إلى 206.56 مليون دولار عام 2009م بنسبة ارتفاع بلغت نحو 13.7%. أما قيمة صادرات اللحوم الحمراء فقد انخفضت بين عامي 2007م و2008م بنسبة 10.7% من 78.88 مليون دولار إلى 70.41 مليون دولار وارتفعت بنسبة 14.5% عام 2009م إلى نحو 80.63 مليون دولار.

وارتفعت أيضاً الصادرات العربية من لحوم الدواجن بين عامي 2007م و2008م، حيث ارتفعت كمية الصادرات بنحو 10.1% من حوالي 52.36 ألف طن إلى حوالي 57.6 ألف طن ثم إلى 63.6 ألف طن عام 2009م بارتفاع نسبي يقدر و10.4%، يقابلها ارتفاع نسبي في قيمتها يقدر بنسبة 14.2% بين عامي 2007م و2008م، وبنحو 8.6% بين عامي 2008م و2009م.

وتمثل تجارة مجموعة الألبان ومنتجاتها وزناً نسبياً مقدراً في تجارة مجموعات السلع الغذائية الرئيسة، حيث قدرت الصادرات العربية من هذه المجموعة عام 2007م بحوالي 1.58 مليون طن ارتفعت عام 2008م إلى حوالي 2.32 مليون طن بزيادة نسبية تقدر بحوالي 46.5% مقابل ارتفاع في قيمة هذه الصادرات تقدر بنحو 74.1% من نحو 579.8 مليون دولار إلى نحو 1.01 مليار دولار في عام 2008م. وفي عام 2009م ارتفعت كمية صادرات الألبان إلى نحو 2.42 مليون طن بنسبة ارتفاع بلغت نحو 4.4%، إلا أن قيمتها انخفضت من 1.01 مليار دولار عام 2008م إلى نحو 855 مليون دولار عام 2009م بنسبة انخفاض بلغت نحو 15.3%.

وتشير التغيرات النسبية في تجارة مجموعة الأسماك إلى ارتفاع ملحوظ في حجم الصادرات بين عامي 2007م و2009م، حيث ارتفعت الصادرات العربية من حوالي 818 ألف طن عام 2007م إلى حوالي 868 ألف طن عام 2008م ثم إلى 890 ألف طن عام 2009م بزيادة نسبية تقدر بنحو6.1% و2.5% على التوالي تقابلها زيادة نسبية في قيمتها تقدر بنحو 6.9% للعام 2008م و13.3% للعام 2009م حيث ارتفعت القيمة من 2.4 مليار دولار إلى 2.6 مليار دولار عام 2008م، وإلى 2.9 مليار دولار عام 2009م. توضح الأشكال (1-16) و(1-17) و(1-18) تطور كمية الصادرات العربية من المنتجات الغذائية الحيوانية والسمكية خلال الفترة 2007م-2009م وتطور كمية الصادرات العربية من منتجات اللحوم والدواجن خلال الفترة 2007م-2009م وتطور كمية الصادرات العربية من منتجات الألبان والأسماك خلال الفترة 2007م-2009م على الترتيب.

الجدول (1-15) التغير النسبي في كمية الصادرات العربية من المنتجات الحيوانية والسمكية الغذائية خلال الفترة 2007م-2009م

الكمية: ألف طن

المجموعة السلعية	2007م	2008م	2009م*	التغير بين عامي 2008م - 2007م (%)	التغير بين عامي 2009م - 2008م (%)
اللحوم	96.07	94.91	107.00	-1.2	12.7
لحوم حمراء	43.71	37.28	44.16	-14.7	18.5
لحوم بيضاء	52.36	57.63	63.62	10.1	10.4
البيض	48.98	51.36	49.89	4.9	-2.9
الألبان ومنتجاتها	1580.2	2315.53	2418.27	46.5	4.4
الأسماك	818.15	867.88	889.99	6.1	2.5

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (29)، 2009م.

الجدول (1-16) التغير النسبي في قيمة الصادرات العربية من المنتجات الحيوانية والسمكية الغذائية خلال الفترة 2007م-2009م

القيمة: مليون دولار

المجموعة السلعية	2007م	2008م	2009م*	التغير بين عامي 2007م 2008م (%)	التغير بين عامي 2008م 2009م (%)
اللحوم	176.29	181.65	206.56	3.0	13.7
اللحوم الحمراء	78.88	70.41	80.63	10.7-	14.5
اللحوم البيضاء	97.41	111.24	120.82	14.2	8.6
البيض	51.76	58.47	58.29	13.0	0.3-
الألبان ومنتجاتها	579.84	1009.65	855.1	74.1	15.3-
الأسماك	2429.45	2596.03	2940.92	6.9	13.3

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (29)، 2009م.

شكل رقم (1-15) تطور كمية الصادرات العربية من المنتجات الغذائية الحيوانية والسمكية خلال الفترة 2007م-2009م

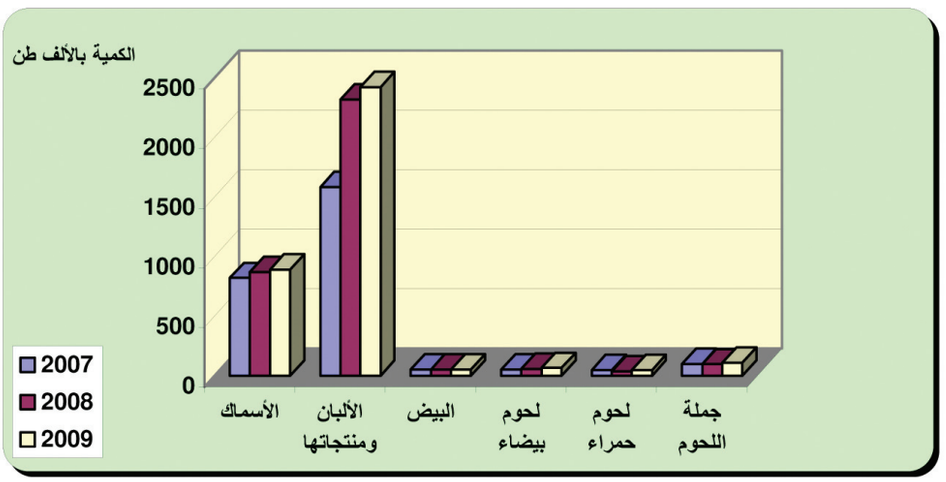

شكل رقم (1-16) تطور كمية الصادرات العربية من منتجات اللحوم والدواجن خلال الفترة 2007م-2009م

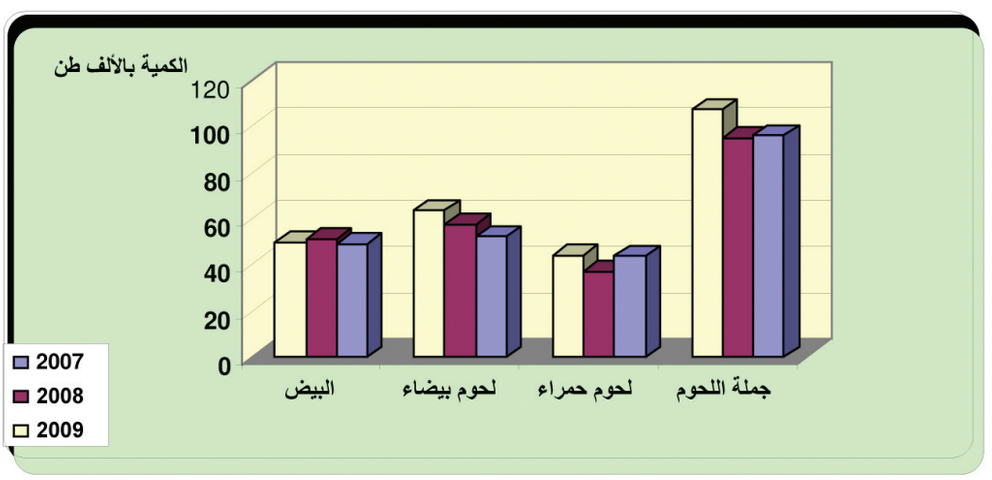

شكل رقم (1-17) تطور كمية الصادرات العربية من منتجات الألبان والأسماك
خلال الفترة 2007م-2009م

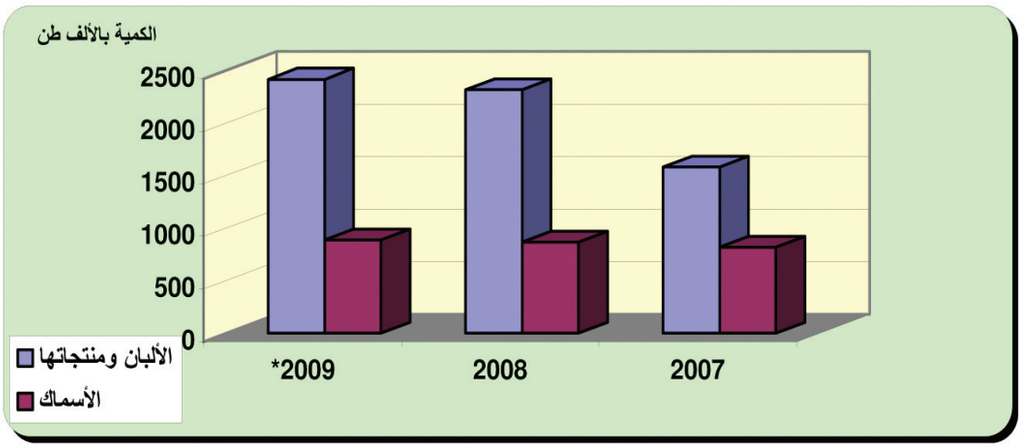

1 - 3 التطورات في المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسة:

يتكون المتاح للاستهلاك في صورته البسيطة من محصلة العمليات التجارية للواردات والصادرات من المجموعات الغذائية مضافاً إليها الإنتاج المحلي من تلك المجموعات. ولكن في صورته الأكثر دقة يدخل في حسابه حركة المخزون منها والكميات المستخدمة في التصنيع أو كتقاوي للزراعة والفاقد من المحصول. وعلى المستوى القطري بالوطن العربي انتهجت الدول العربية العديد من الإجراءات لزيادة القدرة على توفير الغذاء الآمن للسكان لتحقيق الاستقرار في المجتمعات العربية. ومن بين هذه الإجراءات نشر التوعية التغذوية، وثقافة ترشيد الاستهلاك وتعديل تفضيلات المستهلك بما يتواءم مع الجهود الرامية لمعالجة حالة العجز أو الانكشاف الغذائي وضبط إجراءات سلامة الغذاء وحماية المستهلك، وتطبيق المواصفات والمعايير القياسية والارتقاء بالتصنيع الغذائي والقيمة المضافة للحد من الفاقد، بجانب الإدارة الرشيدة للموارد، مع التركيز على الموارد ذات الندرة النسبية.

1 - 3 - 1 المتاح للاستهلاك من مجموعة الحبوب:

تمثل مجموعة الحبوب المكون الرئيس لسلة الغذاء في الوطن العربي والعنصر الأساس في منظومة الأمن الغذائي العربي، ويوضح الجدول (1-17) التباين الواضح للمتاح للاستهلاك من عام لآخر كمحصلة لحجم الإنتاج وحجم التجارة الخارجية، حيث انخفض المتاح للاستهلاك من مجموعة الحبوب الرئيسة من 103.6 مليون طن عام 2007م إلى نحو 102.8 مليون طن عام 2008م بنسبة انخفاض بلغت نحو أقل من 1% ثم ارتفع إلى نحو 111.4 مليون طن عام 2009م بنسبة ارتفاع بلغت نحو 8.3%.

من بين سلع هذه المجموعة شهد المتاح من القمح ودقيقه ارتفاعاً مستمراً خلال الفترة من حوالي 48.8 مليون طن عام 2007م إلى حوالي 48.9 مليون طن عام 2008م ثم إلى 53.9 مليون طن بنسبة ارتفاع بلغت نحو أقل من 1% و10.3% على التوالي، ويمثل المتاح من القمح ودقيقه نحو 48.5% من إجمالي المتاح من مجموعة الحبوب للعام 2009م. وارتفع المتاح للاستهلاك من محصول الأرز من حوالي 10.07 مليون طن عام 2007م إلى حوالي 10.35 مليون طن عام 2008م أي بنحو 2.8% ثم إلى 10.64 مليون طن بنسبة ارتفاع بلغت نحو 2.9%، يمثل محصول الأرز نحو 9.6% من إجمالي المتاح من مجموعة الحبوب للعام 2009م.

أما المتاح للاستهلاك من باقي مجموعة الحبوب بين عامي 2007م و2009م فقد تباينت المعدلات بين الارتفاع والانخفاض، حيث انخفض المتاح للاستهلاك من محصول الذرة الشامية من حوالي 21.9 مليون طن عام 2007م، إلى حوالي 21.7 مليون طن عام 2008م بانخفاض نسبي قدر بنحو 1% ثم ارتفع عام 2009م إلى نحو 23.6 مليون طن بنسبة ارتفاع بلغت نحو 8.9%.ويمثل المتاح من محصول الذرة الشامية نحو 21% من إجمالي المتاح من مجموعة الحبوب. وانخفض المتاح للاستهلاك من محصول الشعير من حوالي 14.6 مليون طن عام 2007م إلى حوالي 14 مليون طن عام 2008م أي بنسبة انخفاض بلغت نحو 4.2%، ثم ارتفع عام 2009م إلى 15.2 مليون طن بنسبة ارتفاع بلغت نحو 8.6%، ويمثل المتاح من محصول الشعير نحو 13.6% من إجمالي المتاح من مجموعة الحبوب. الجدول (1-17) يبين التغير

النسبي في المتاح للاستهلاك من مجموعة الحبوب خلال الفترة 2007م-2009م. الشكل رقم (1-19) يوضح التطورات في المتاح للاستهلاك من مجموعة الحبوب خلال الفترة 2007م-2009م.

جدول (1-17) التغير النسبي في المتاح للاستهلاك من مجموعة الحبوب خلال الفترة 2007م-2009م

الكمية: ألف طن

المجموعة السلعية	2007م	2008م	2009م*	التغير بين عامي 2007م - 2008م (%)	التغير بين عامي 2008م - 2009م (%)
مجموعة الحبوب	103620.45	102825.80	111385.74	0.8-	8.3
القمح والدقيق	48798.78	48928.95	53958.55	0.3	10.3
الذرة الشامية	21899.39	21703.78	23630.63	0.9-	8.9
الأرز	10066.10	10346.12	10644.78	2.8	2.9
الشعير	14605.53	13987.93	15198.43	4.2-	8.7

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (29)، 2009م.

شكل رقم (1-18) تطورات المتاح للاستهلاك من مجموعة الحبوب خلال الفترة 2007م-2009م

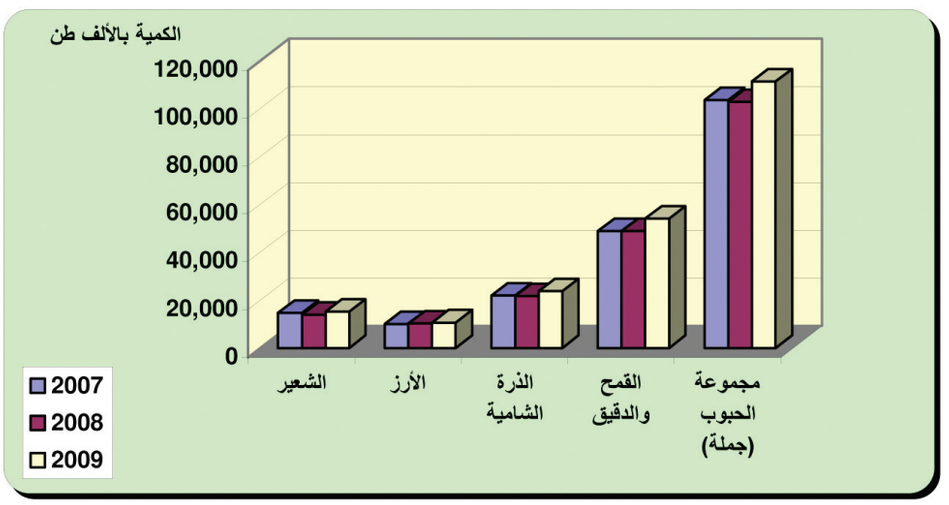

1 - 3 - 2 المتاح للاستهلاك من مجموعات السلع النباتية الأخرى:

توضح بيانات الجدول (1-18) أن المتاح للاستهلاك من هذه المجموعات السلعية قد شهد ارتفاعاً نسبياً خلال الفترة 2007م-2009م لكل من مجموعات البقوليات والبطاطس والخضر والفاكهة، حيث ارتفع المتاح من محصول البطاطس من 9.5 مليون طن عام 2007م إلى نحو 10.9 مليون طن عام 2008م بارتفاع نسبي بلغ نحو 14.7% ثم إلى 11.35 مليون طن عام 2009م بنسبة ارتفاع بلغت نحو 4.1%. وارتفع المتاح من البقوليات من 2.01 عام 2007م إلى 2.04 عام 2008م بنسبة ارتفاع بلغت نحو 1.5% ثم إلى 2.3 مليون طن عام 2009م بنسبة ارتفاع بلغت نحو 13.6%.

كما ارتفع المتاح من محاصيل الخضر من 46.8 مليون طن عام 2007م إلى نحو 50.7 مليون طن عام 2008م بنسبة ارتفاع بلغت نحو 8.3% ثم ارتفعت إلى نحو 52.5 مليون طن عام 2009م بنسبة ارتفاع بلغت نحو 3.6%. وارتفع المتاح من مجموعة الفاكهة من 29 مليون طن إلى 30.4 مليون طن عام 2008م بنسبة زيادة بلغت نحو 4.9% وإلى 32.1 مليون طن عام 2009م بنسبة زيادة بلغت نحو 5.6%. أما بالنسبة للزيوت النباتية فقد ارتفع المتاح من حوالي 4.3 مليون طن عام

2007م إلى نحو 4.8 مليون طن عام 2008م بزيادة بلغت نحو 13.1% ثم ارتفع إلى 5.1 مليون طن عام 2009م بنسبة زيادة بلغت نحو 5.8. أما المتاح من السكر المكرر فقد شهد انخفاضاً نسبياً في المتاح منه من نحو 10.2 مليون طن عام 2007م إلى نحو 9.97 مليون طن بنسبة انخفاض بلغت نحو 2%، ثم ارتفع إلى نحو 10.8 مليون طن عام 2009م بنسبة 8.8%. ويوضح الجدول رقم (1-18) التغير النسبي في المتاح للاستهلاك من مجموعات السلع الغذائية النباتية الأخرى في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م، والشكل (1-20) يبين التغير في المتاح للاستهلاك من مجموعات السلع الغذائية النباتية الأخرى في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م.

جدول (1-18): التغير النسبي في المتاح للاستهلاك من مجموعات السلع الغذائية النباتية الأخرى في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م

الكمية: ألف طن

المجموعة السلعية	2007م	2008م	2009م*	التغير بين عامي 2007م - 2008م (%)	التغير بين عامي 2008م - 2009م (%)
البطاطس	9506.33	10901.54	11351.99	14.7	4.1
البقوليات	2007.61	2036.94	2314.36	1.5	13.6
الخضر	46834.05	50738.01	52540.32	8.3	3.6
الفاكهة	29011.27	30438.24	32144.72	4.9	5.6
السكر (مكرر)	10170.81	9971.69	10845.04	2.0-	8.8
الزيوت النباتية	4296.10	4857.06	5139.92	13.1	5.8

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (29)، 2009م.

شكل (1-19) المتاح للاستهلاك من مجموعات السلع الغذائية النباتية الأخرى في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م

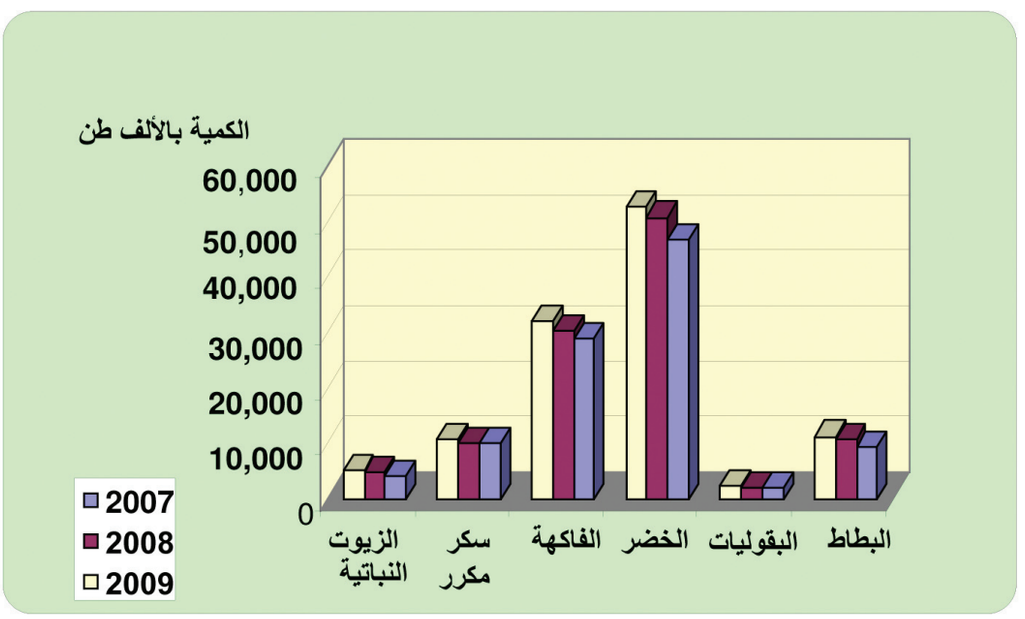

1 - 3 - 3 المتاح للاستهلاك من مجموعات المنتجات الحيوانية والسمكية:

يوضح الجدول (1-19) والشكل (1- 21) ارتفاع المتاح للاستهلاك من إجمالي اللحوم خلال الفترة 2007م – 2009م حيث ارتفع المتاح من 8.90 مليون طن إلى 9.07 مليون طن عام 2008م ثم إلى نحو 9.38 مليون طن عام 2009م بنسبة زيادة بلغت نحو1.9% و3.4% على التوالي. وارتفع المتاح من اللحوم الحمراء من حوالي 5.15 مليون طن عام 2007م إلى حوالي 5.34 مليون طن عام 2008م بزيادة نسبية تقدر بنحو 3.6%، ثم إلى 5.46 مليون طن في عام 2009م، بزيادة بلغت نحو2.4% مقارنة بالمتاح في العام 2008م. أما المتاح من اللحوم البيضاء فقد استقر نسبياً بين عامي 2007م و2998م في حدود 3.75 مليون طن، ارتفع عام 2009م إلى نحو 3.91 مليون طن بنسبة ارتفاع بلغت نحو 4.8%.

وشهدت مجموعة الأسماك ارتفاعاً في حجم المتاح للاستهلاك منها متأثرة بزيادة الإنتاج الذي تحقق خلال الفترة 2007م – 2009م، حيث ارتفع المتاح للاستهلاك من حوالي 3.39 مليون طن إلى حوالي 3.67 مليون طن بزيادة نسبية قدرت بنحو 8.2%، ثم ارتفع إلى 3.71 مليون طن عام 2009م بنسبة ارتفاع بلغت نحو 1.3%.

أما المتاح من الألبان ومنتجاتها فقد استقر بين عامي 2007م و2008م، في حدود 35.9 مليون طن، ثم ارتفع المتاح إلى نحو 36.78 مليون طن عام 2009م بنسبة 2.4%. كما ارتفع المتاح من سلعة البيض من نحو 1.49 مليون طن عام 2007م إلى نحو 1.51 مليون طن عام 2008م بنسبة ارتفاع بلغت نحو أقل من 1%، ثم ارتفع المتاح منها عام 2009م إلى نحو 1.52 مليون طن بنسبة ارتفاع بلغت نحو 1.1%. الجدول (1-19) يوضح التغير النسبي في المتاح للاستهلاك من مجموعات المنتجات الحيوانية والسمكية في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م ويبين شكل (1-21) المتاح للاستهلاك من مجموعات المنتجات الحيوانية الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م.

جدول (1-19): التغير النسبي في المتاح للاستهلاك من مجموعات المنتجات الحيوانية والسمكية في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م

القيمة: ألف طن

المجموعة السلعية	2007م	2008م	2009م*	التغير بين عامي 2007م - 2008م (%)	التغير بين عامي 2008م - 2009م (%)
اللحوم	8904.84	9069.66	9378.12	1.9	3.4
اللحوم الحمراء	5149.11	5336.2	5464.08	3.6	2.4
اللحوم البيضاء	3755.73	3733.46	3914.04	0.6-	4.8
الأسماك	3388.88	3666.45	3714.53	8.2	1.3
البيض	1494.51	1505.83	1521.78	0.8	1.1
الألبان ومنتجاتها	35838.03	35929.83	36778.06	0.3	2.4

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (29)، 2009م.

شكل (1-20) المتاح للاستهلاك من مجموعات المنتجات الحيوانية في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م

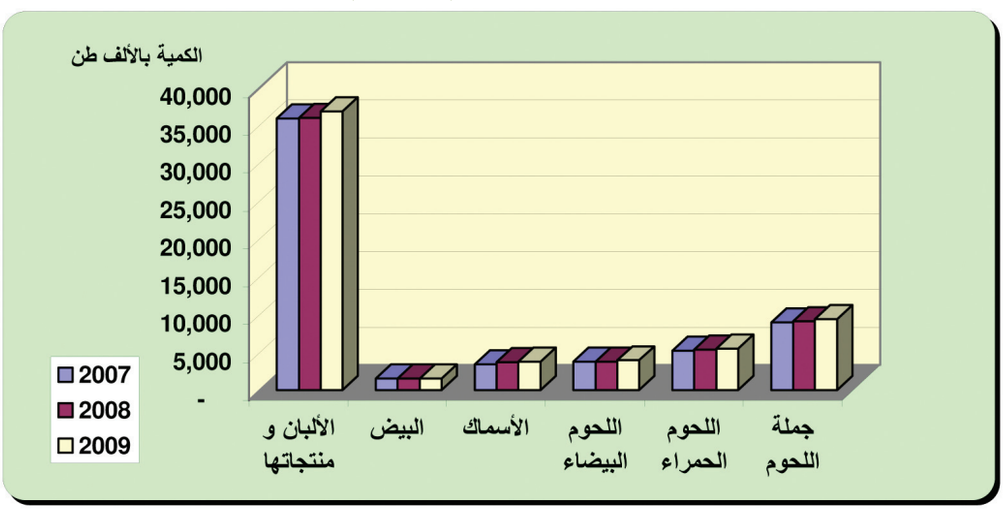

1 - 4 المؤشرات الاستهلاكية والتغذوية:

يتكون المتاح للاستهلاك من الإنتاج الفعلي مضافاً إليه الواردات ومخزون أول المدة ومخصوماً منه الصادرات ومخزون آخر المدة. ويتم حساب متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك بالقسمة على تقديرات السكان في العام. وتبعاً للتطورات التي شهدتها العوامل المؤثرة على عرض الغذاء، وإمكانية الحصول عليه على المستويين العالمي والعربي، فقد تطورت مستويات نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من مختلف السلع الغذائية في الوطن العربي. وفي هذا الصدد، يمكن التمييز بين ثلاث مجموعات من السلع الغذائية الرئيسة في الوطن العربي بناءً على معدلات الاكتفاء الذاتي منها. فهناك مجموعة السلع التي تنخفض معدلات الاكتفاء الذاتي منها في الوطن العربي، مما يعني أن الحجم الأكبر من المتاح للاستهلاك منها يتم تأمينه عن طريق الاستيراد من الخارج. وتضم تلك السلع مجموعات الحبوب والسكر والزيوت النباتية. كما أن هناك مجموعة السلع التي تعتبر معدلات الاكتفاء الذاتي منها متوسطة وتشتمل على البقوليات والألبان واللحوم الحمراء ولحوم الدواجن. أما المجموعة الثالثة من السلع فهي التي ترتفع نسب الاكتفاء الذاتي منها في الوطن العربي إلى حدود الاكتفاء الكامل مثل مجموعات سلع الدرنات والفاكهة، أو مجموعات تحقيق الفوائض التصديرية الصافية، كما الحال بالنسبة للأسماك ومجموعة الخضر.

ويوضح العرض التالي التطورات في مستوى نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من مجموعات السلع الغذائية الرئيسة في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م.

1 - 4 - 1 متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من سلع مجموعة الحبوب:

تضم هذه المجموعة الحبوب والدقيق والتي تعتبر الأكثر استهلاكاً في الوطن العربي وتشمل المجموعة القمح والذرة الشامية والأرز والشعير والذرة الرفيعة، ويشير الجدول (1-20) إلى أن متوسط نصيب الفرد قد تراجع بشدة متأثراً بانخفاض إنتاج هذه المجموعة موسم 2008م حيث تراجع إلى نحو 299.11 كيلوجرام مقارنةً بنحو 311.01 كيلوجرام للفرد عام 2007م بنسبة انخفاض بلغت نحو 3.8%، ثم عاود ارتفاعه عام 2009م ليصل إلى نحو 317 كيلوجراماً للفرد بارتفاع نسبي يقدر بنحو 6.1% عما كان عليه عام 2008م.

ويقدر متوسط الكميات المستهلكة من القمح والدقيق خلال العام 2009م بنحو 52.2% من إجمالي المتاح للاستهلاك من مجموعة الحبوب في الوطن العربي، وتوضح بيانات الجدول (1-20) أن متوسط نصيب الفرد من القمح ودقيقه بلغ نحو 146.46 كيلوجرام عام 2007م وتراجع متأثراً بانخفاض الإنتاج ليصل عام 2008م إلى نحو 142.33 كيلوجراماً بتراجع نسبي قدر بنحو 2.8%، إلا أنه عاود ارتفاعه عام 2009م ليصل إلى نحو 153.7 كيلوجرام للفرد بارتفاع نسبي قدر بنحو 8%، كما كان عليه عام 2008م.

ويأتي محصول الذرة الشامية في المرتبة الثانية من حيث الاستهلاك في الدول العربية من مجموعة الحبوب وبما يعادل نحو 22.8% من إجمالي المستهلك من الحبوب في العام 2009م. وتشير بيانات الجدول السابق إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من هذا المحصول من حوالي 65.7 كيلوجرام عام 2007م إلى حوالي 63.1 كيلوجرام عام 2008م بنسبة انخفاض بلغت نحو 4%، وثم ارتفع المتوسط إلى 67.3 كيلوجرام عام 2009م بنسبة ارتفاع بلغت نحو 6.7%. ويصل متوسط نصيب الفرد من الأرز في المنطقة العربية إلى نحو 30.2 كيلوجرام للفرد كما في عام 2007م، وانخفضت نسبياً بأقل من 1% إلى نحو 30.1 للعام 2008م وارتفع قليلاً في العام 2009م عند نحو 30.3 كيلوجرام بنسبة ارتفاع بلغت نحو أقل من 1%. ويمثل الأرز نحو 10.3% من إجمالي متوسط استهلاك الفرد حسب مؤشرات العام 2009م.

ويستخدم الشعير بصفة رئيسة في المنطقة العربية كغذاء للحيوان وبنسبة تصل لأكثر من 90% من الكميات المتاحة للاستهلاك. وفي بعض المناطق الريفية بالدول العربية تصل الكميات المستهلكة منه كغذاء للإنسان إلى نحو 14.7% من إجمالي متوسط استهلاك الفرد حسب مؤشرات العام 2009م، ويشير الجدول السابق إلى أن متوسط نصيب الفرد من الشعير يقدر بنحو 43.8 كيلوجرام للفرد عام 2007م، ولكنه تأثر بانخفاض الإنتاج عام 2008م ليصل إلى نحو 40.7 كيلوجرام بانخفاض نسبي بلغ نحو 7.2%، وارتفع عام 2009م بنحو 6.4% ليصل إلى نحو 43.3 كيلوجرام. الجدول (1-20) يوضح متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من سلع مجموعة الحبوب الرئيسة في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م ويبين الشكل (1-22) نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من سلع مجموعة الحبوب الرئيسة في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م.

جدول (1-20): متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من سلع مجموعة الحبوب الرئيسة في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م

الكمية: كيلوجرام/للفرد

المجموعة السلعية	2007م	2008م	2009م*	التغير بين عامي 2007م - 2008م (%)	التغير بين عامي 2008م - 2009م (%)
الحبوب والدقيق	311.01	299.11	317.36	3.8-	6.1
القمح والدقيق	146.46	142.33	153.74	2.8-	8.0
الذرة الشامية	65.73	63.13	67.33	4.0-	6.7
الأرز	30.21	30.1	30.33	0.4-	0.8
الشعير	43.84	40.69	43.3	7.2-	6.4

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (29)، 2009م.

شكل (1-21): نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من سلع مجموعة الحبوب الرئيسة في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م

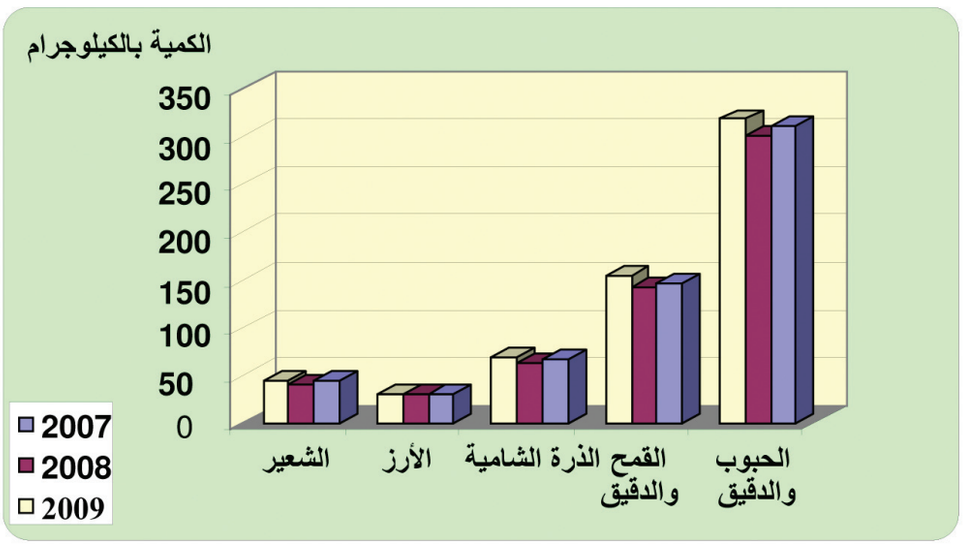

1 - 4 - 2 متوسط نصيب الفرد من مجموعات السلع النباتية الأخرى:

بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من مجموعة السلع الغذائية النباتية الأخرى يوضح جدول (1-21) أن متوسط نصيب الفرد من معظم مجموعات السلع النباتية الأخرى قد شهد ارتفاعاً ملحوظاً عام 2008م مقارنةً بما كان عليه عام 2007م، ماعدا مجموعة البقوليات والسكر المكرر حيث انخفض نصيب الفرد من مجموعة البقوليات من حوالي 6.03 كيلوجرام للفرد عام 2007م إلى حوالي 5.93 كيلوجرام عام 2009م بنسبة انخفاض بلغت نحو 1.7% إلا أنه عاود ارتفاعه عام 2009م ليصل المتوسط إلى نحو 6.59 كيلوجرام بنسبة ارتفاع بلغت نحو 11.1%. وتراجع نصيب الفرد من السكر المكرر من حوالي 30.5 كيلوجرام عام 2007م إلى حوالي 29 كيلوجراماً عام 2008م بنسبة انخفاض بلغت نحو 5%، ثم ارتفع عام 2009م بنسبة 6.5% إلى نحو 30.9 كيلوجرام.

أما نصيب الفرد من مجموعة الخضر فقد شهد ارتفاعاً مستمراً خلال الفترة 2007م -2009م حيث ارتفع متوسط نصيب الفرد من 140.6 كيلوجرام عام 2007م إلى نحو 147.6 كيلوجرام عام 2008م، وبنسبة 5% ثم إلى 149.7 كيلوجرام عام 2009م وبنسبة 1.4%. كما ارتفع نصيب الفرد من الفاكهة من حوالي 87.1 كيلوجرام عام 2007م إلى 88.5 كيلوجرام عام 2008م بنسبة 1.7% ليستقر عند حوالي 91.6 كيلوجرام عام 2009م بنسبة زيادة بلغت نحو 3.4%.

وبالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من البطاطس خلال تلك الفترة، فقد ارتفع من حوالي 28.5 كيلوجرام عام 2007م إلى

حوالي 31.7 كيلوجرام عام 2008م بنسبة ارتفاع بلغت نحو 11.1% ثم إلى نحو 32.3 كيلوجرام عام 2009م، بنسبة زيادة بلغت نحو 2%.

شهد أيضاً متوسط نصيب الفرد من الزيوت النباتية خلال تلك الفترة تحسناً ملحوظاً، حيث ارتفع المتوسط بنسبة 9.6% من نحو 12.9 كيلوجرام عام 2007م ليصل إلى نحو 14.1 كيلوجراماً ثم إلى 14.6 كيلوجرام عام 2009م بنسبة ارتفاع بلغت 3.6%. ويوضح الشكل (1-23) متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من مجموعات السلع النباتية الأخرى في الوطن العربي خلال الفترة 2007م – 2009م.

جدول (1-21): متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من مجموعات السلع النباتية الأخرى في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م

الكمية: كيلوجرام/للفرد

المجموعة السلعية	2007م	2008م	2009م*	التغير بين عامي 2007م - 2008م (%)	التغير بين عامي 2008م - 2009م (%)
البطاطس	28.53	31.71	32.34	11.1	2.0
البقوليات	6.03	5.93	6.59	1.7-	11.1
الخضر	140.57	147.59	149.70	5.0	1.4
الفاكهة	87.07	88.54	91.59	1.7	3.4
السكر المكرر	30.53	29.01	30.90	5.0-	6.5
الزيوت النباتية	12.89	14.13	14.64	9.6	3.6

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (29)، 2009م.

شكل (1-22): متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من مجموعات سلع الغذاء النباتية الأخرى في الوطن العربي خلال الفترة 2007م – 2009م

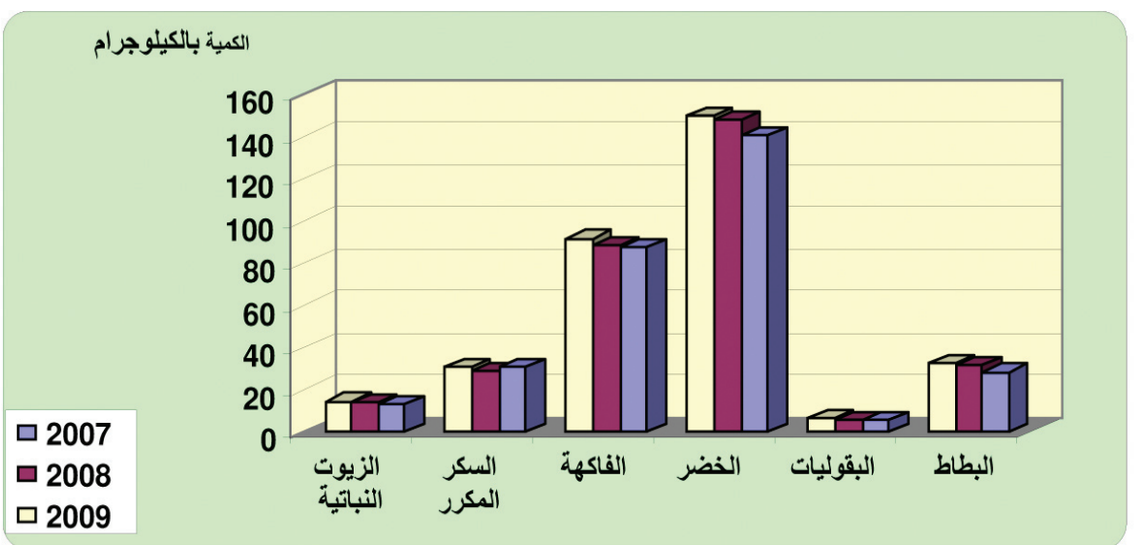

1 - 4 - 3 متوسط نصيب الفرد من مجموعات المنتجات الحيوانية والسمكية:

تشمل هذه المجموعات اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن والألبان ومنتجاتها والأسماك، وتشير بيانات الجدول (1-22) إلى أن متوسط نصيب الفرد من لحوم الدواجن انخفض بنحو 3.6% من نحو 11.3 كيلوجرام عام 2007م إلى نحو 10.86 كيلوجرام عام 2008م، ثم إرتفع بنسبة 2.7% عام 2009م إلى نحو 11.15 كيلوجرام. أما متوسط نصيب الفرد من اللحوم الحمراء شهد استقراراً نسبياً خلال الفترة 2007م – 2009م عند متوسط 15.5 كيلوجرام.

وقد تراجع متوسط نصيب الفرد من الألبان ومنتجاتها قليلاً من 107.56 كيلوجرام عام 2007م إلى حوالي 104.5 كيلوجرام عام 2008م بنسبة 2.8%، ثم ارتفع لنحو 104.8 كيلوجرام عام 2009م. بنسبة أقل من 1%، أما متوسط نصيب الفرد من الأسماك فقد ارتفع من حوالي 10.3 كيلوجرام عام 2007م إلى 10.7 كيلوجرام عام 2008م بنسبة 4.8% ثم انخفض إلى نحو 10.58 كيلوجرام عام 2009م بتراجع نسبي قدر بنحو 1.7%. الجدول (1-22) يوضح متوسط نصيب الفرد من مجموعات المنتجات الحيوانية والسمكية في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م ويبين الشكل (1-24) متوسط نصيب الفرد من مجموعات المنتجات الحيوانية والسمكية في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م.

جدول (1-22): متوسط نصيب الفرد من مجموعات المنتجات الحيوانية والسمكية في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م

الكمية: بالكيلوجرام / للفرد

المجموعة السلعية	2007م	2008م	2009م*	التغير بين عامي 2007م - 2008م (%)	التغير بين عامي 2008م - 2009م (%)
لحوم حمراء	15.45	15.52	15.57	0.5	0.3
لحوم الدواجن	11.27	10.86	11.15	3.6-	2.7
الأسماك	10.27	10.76	10.58	4.8	1.7-
الألبان ومنتجاتها	107.56	104.52	104.79	2.8-	0.3

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (29)، 2009م.

شكل (1-23): متوسط نصيب الفرد من مجموعات المنتجات الحيوانية والسمكية في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م

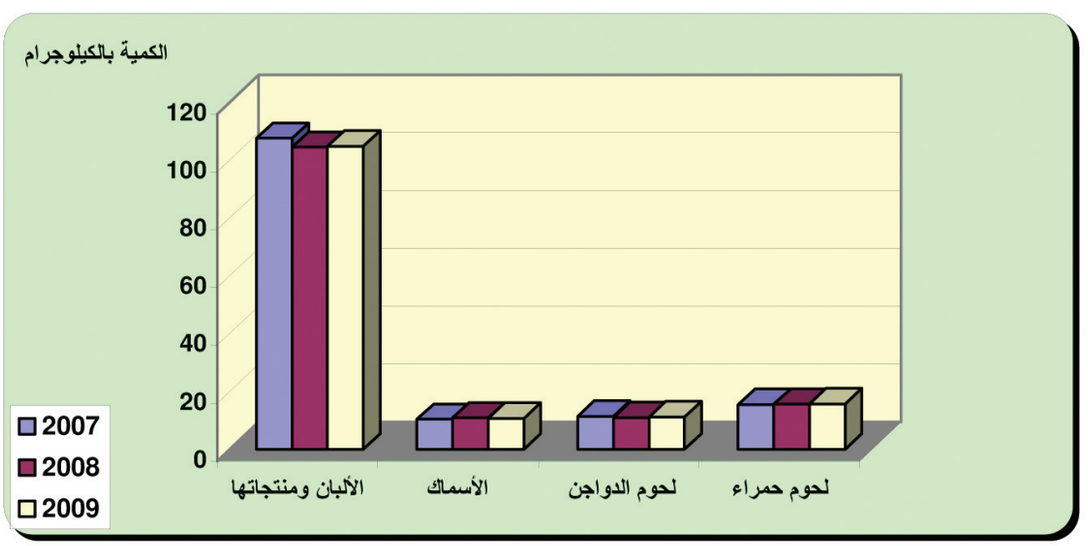

1 - 4 - 4 معدلات استهلاك الفرد من مكونات الطاقة والبروتين والدهون:

إن تطورات التنمية الزراعية والاقتصادية عادة ما يصاحبها تحسن في الإمدادات الغذائية، والقضاء التدريجي على النقص الغذائي، وبالتالي تحسن الوضع التغذوي العام للسكان. هذا إلى جانب إحداث تغييرات نوعية في إنتاج وتصنيع وتوزيع وتسويق المواد الغذائية. وهذا بدوره يؤدي إلى تغيرات في العادات الغذائية وأنماط الحياة للأفراد وهو ما يعرف بالتحول الغذائي. وبالطبع فان تلك التغيرات ليست كلها ايجابية، فقد تساهم التغيرات في الوجبات الغذائية، والتغيرات في أنماط العمل وأوقات الفراغ في العوامل السببية الكامنة وراء الأمراض غير السارية. وكما هو معلوم هناك معدلات مثلى من مكونات الطاقة والبروتين والدهون يجب أن يتضمنها الغذاء ليمد الجسم باحتياجاته من تلك المكونات التي تختلف باختلاف العمر والنوع والأنشطة التي يؤديها الإنسان. وفي كل الأحوال يجب ألا تقل المعدلات عن الحدود الدنيا، ولا تزيد عن حدودها العليا لتفادي آثار التغييرات الغذائية الضارة.

ويتراوح المتوسط اليومي لنصيب الفرد من السعرات الحرارية على المستوى العالمي بين 2358 سعراً في منتصف التسعينات إلى نحو 2803 سعراً في نهاية التسعينات، وتشير الإحصاءات إلى اتجاه هذا المتوسط نحو الزيادة ويقدر أن يبلغ 2940 سعراً حراريا، في عام 2015. وفي منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا والتي تضم دول الوطن العربي يفوق متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية المتوسط على المستوى العالمي كما تبينها بيانات جدول (1-23)، وتشير تقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى أن متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية في الوطن العربي بلغ نحو 2844 سعرا حرارياً لمتوسط الفترة 2004م – 2006م مقارنة بنحو 2770 سعراً حرارياً على المستوى العالمي. أما متوسط نصيب الفرد العربي من البروتين فيقدر بحوالي 79 جراماً مقارنة بنحو 76 جراماً على المستوى العالمي. وبالنسبة للدهون فإن المتوسط العربي المقدر بنحو 74 جراماً يقل عن نظيره العالمي البالغ نحو 78 جراماً، إطار (2).

إطار (2): إمدادات الطاقة وحالة نقص الأغذية على المستوى العالمي

(أ): متوسط إمدادات الطاقة الغذائية للفرد

البلدان	1969-1971	1990-1992 (سعر حراري/ فرد/يوم)	2010
العالم	2440	2720	2900
البلدان المتقدمة	3190	3350	3390
البلدان النامية	2140	2520	2770

(ب): أعداد السكان بحسب متوسط إمدادات الطاقة الغذائية للفرد على المستوى العالمي

(مليون نسمة)

(متوسط إمدادات الطاقة الغذائية للفرد)	1969-1971	1990-1992 (بالملايين)	2010
أقل من 2100	1747	411	286
2100-2500	644	1537	736
2500-2700	76	338	1933
أكثر من 2700	145	1821	2738

(ج): السكان ناقصو التغذية على المستوى العالمي

السكان ناقصو التغذية	1969-1971	1990-1992	2010
العدد (بالملايين)	920	840	1000.1
كنسبة مئوية من المجموع	35	20	16.6

وفيما يتصل بمصادر البروتينات والدهون فإن المستهلك في الوطن العربي يعتمد على المصادر النباتية لتوفير نحو 84.5% من احتياجاته اليومية من السعرات الحرارية، ونحو 68.3% من احتياجاته من البروتين، وحوالي 69.8% من احتياجاته من الدهون. وتوفر المصادر الحيوانية نحو 15.5% و31.7% و30.2%من احتياجاته اليومية من السعرات الحرارية والبروتين والدهون، على الترتيب. وهذه المعدلات تقل عن نظيراتها على المستوى العالمي، حيث ترتفع مساهمة المصادر الحيوانية في توفير الغذاء مقارنة بالوطن العربي.

الجدول (1-23): متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية على الصعيدين العالمي والإقليمي

(سعر حراري للفرد الواحد يومياً)

المنطقة	السنـــوات				
	1966 - 1964	1976 - 1974	1986 - 1984	1999 - 1997	2015
العالم	2358	2435	2655	2803	2940
البلدان النامية	2054	2152	2450	2681	2850
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	2290	2591	2953	3006	3090
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	2058	2079	2057	2195	2360
أمريكا اللاتينية والكاريبي	2393	2546	2689	2824	2980
شرق آسيا	1957	2105	2559	2921	3060
جنوب آسيا	2017	1986	2205	2403	2700
الدول الصناعية	2947	3065	3206	3380	3440
البلدان الانتقالية	3222	3385	3379	2906	3060

المصدر: منظمة الصحة العالمية: موقع المنظمة على الشبكة الدولية، 2010م، Excludes South Africa..

1 - 5 مؤشرات الفجوة الغذائية من مجموعات السلع الغذائية الرئيسة:

تعتبر مشكلة الغذاء من أهم المشاكل الرئيسة التي تواجه البنيان الاقتصادي الزراعي العربي، وهي ناتجة عن عدم التوازن بين المعروض من بعض السلع الغذائية الرئيسة والطلب عليها. وقد أدى ذلك إلى وجود فجوة غذائية خاصة في مجموعة الحبوب الغذائية الرئيسة. وتوضح مؤشرات إنتاج مجموعات السلع الغذائية الرئيسة خلال الفترة 2007م – 2009م، التذبذب الواضح في الإنتاج الكلي للحبوب الغذائية الرئيسة، حيث تراوح هذا الإنتاج بين حد أدنى بلغ حوالي 46.7 مليون طن عام 2008م وحد أقصى بلغ حوالي 54.98 مليون طن عام 2009م. وأدى ذلك إلى ارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتي من 45.4% عام 2008م إلى 49.4% عام 2009م ومن المتوقع أن يستمر هذا التذبذب في الإنتاج وفقاً للظروف المناخية التي تؤثر بشكل رئيس على الإنتاج من هذه المحاصيل، كما تأثرت الفجوة الغذائية ونسب الاكتفاء الذاتي بعوامل أخرى، أهمها زيادة السكان وزيادة الاستهلاك من هذه السلع وفقاً للأنماط التغذوية المستحدثة، بجانب ظهور استخدامات جديدة لمحاصيل الحبوب تمثلت في إنتاج الوقود الحيوي، الأمر الذي انعكس في زيادة الطلب وبالتالي نقص المتاح منها للغذاء.

هذا وقد تأثرت قيمة الفجوة التجارية من مجموعات سلع الغذاء الرئيسة خلال الفترة 2007م - 2009م بالارتفاع الحاد في أسعار السلع الغذائية الذي شهدته الأسواق العالمية وبخاصة في عام 2008م، حيث ارتفعت قيمة هذه الفجوة من حوالي 24.91 مليار دولار عام 2007م إلى حوالي 29.86 مليار دولار عام 2008م بزيادة نسبية قدرت بنحو 19.9%، ثم تراجعت قليلاً إلى نحو 27.54 مليار دولار عام 2009م بانخفاض نسبي قدر بنحو 7.8% عما كانت عليه عام 2008م. ويقدم العرض التالي تطور قيمة الفجوة التجارية لمجموعات السلع الغذائية الرئيسة.

1 - 5 - 1 الفجوة التجارية لمجموعة الحبوب:

أدت التقلبات المناخية إلى تراجع إنتاج مجموعة الحبوب بين عامي 2007م – و2008م من حوالي 49.76 مليون طن إلى حوالي 46.68 مليون طن عام 2008م، مما أدى لزيادة الواردات العربية من الحبوب من 57.18 مليون طن إلى نحو 58.77 مليون طن بنسبة زيادة بلغت نحو 2.8% وانخفاض الصادر منها من نحو 3.32 مليون طن إلى نحو 2.62 مليون طن بنسبة انخفاض بلغت نحو 21.1%، وقد انعكس ذلك في ارتفاع قيمة الفجوة التجارية من هذه المجموعة من حوالي 14.51 مليار دولار عام 2007م إلى حوالي 18.30 مليار دولار عام 2008م بارتفاع بلغ نحو 26.1%، ثم تراجعت قيمة هذه الفجوة بنحو 10.7% عام 2009م لتصل قيمتها إلى نحو 16.35 مليار دولار، وذلك كما يوضحه الجدول (1-24).

يتحمل القمح ودقيقه نحو 53.6% من قيمة الفجوة التجارية لمجموعة الحبوب الرئيسة للعام 2009م، حيث ارتفعت قيمة

فجوتهما التجارية من حوالي 7.39 مليار دولار عام 2007م إلى حوالي 10.26 مليار دولار عام 2008م بزيادة نسبية قدرت بنحو 38.8%، ثم تراجعت الفجوة التجارية عام 2009م إلى حوالي 8.76 مليار دولار بانخفاض نسبي عن عام 2008م يقدر بنحو 14.7%.

ويلي القمح ودقيقه محصول الذرة الشامية، حيث تمثل الفجوة التجارية لمحصول الذرة الشامية نحو 19.8% من قيمة الفجوة التجارية لمجموعة الحبوب عام 2009م. حيث ارتفعت الفجوة التجارية للذرة الشامية من نحو 3.13 مليار دولار عام 2007م إلى نحو 3.44 مليار دولار عام 2008م بارتفاع نسبي قدر بنحو 10.2%، ثم انخفضت قليلاً عام 2009م وبنحو 6.1% لتصل قيمتها لنحو 3.23 مليار دولار.

ويأتي الشعير في المرتبة الثالثة، حيث يتحمل نحو 8.3% من إجمالي قيمة الفجوة التجارية لمجموعة الحبوب للعام 2009م. وتشير بيانات الجدول (1-24) إلى ارتفاع قيمة فجوته التجارية من حوالي 2.06 مليار دولار عام 2007م لتصل إلى نحو 2.37 مليار دولار بنسبة ارتفاع بلغت نحو 14.7%، ثم تراجعت قيمة الفجوة التجارية للعام 2009م لتصل إلى نحو 2.27 مليار دولار بنسبة انخفاض بلغت نحو 3.9%. كما يوضح الجدول ارتفاع قيمة الفجوة التجارية من الأرز، حيث ارتفعت من حوالي 1.69 مليار دولار عام 2007م لتصل إلى نحو 2.16 مليار دولار عام 2008م بزيادة نسبية تقدر بنحو 27.8%.ثم تراجعت قيمة هذه الفجوة إلى نحو 2 مليار دولار بنسبة انخفاض بلغت نحو 7.7% وتمثل قيمة الفجوة التجارية لمحصول الأرز نحو 7.3% من قيمة الفجوة التجارية لمجموعة الحبوب عام 2009م. ويوضح الجدول (1-24) قيمة الفجوة التجارية الغذائية من مجموعة الحبوب في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م، ويبين الشكل شكل (1-24) تطور قيمة الفجوة التجارية الغذائية من مجموعات الحبوب الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م.

جدول (1-24) قيمة الفجوة التجارية الغذائية من مجموعة الحبوب في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م

القيمة: مليون دولار

البيان	2007م	2008م	2009م*	التغير بين عامي 2008م - 2007م (%)	التغير بين عامي 2009م - 2008م (%)
مجموعة الحبوب	14505.73	18297.56	16348.03	26.1	10.7-
القمح والدقيق	7394.26	10263.30	8757.29	38.8	14.7-
الذرة الشامية	3125.23	3442.90	3232.44	10.2	6.1-
الأرز	1692.49	2163.33	1997.41	27.8	7.7-

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (29)، 2009م.

شكل (1-24) تطور قيمة الفجوة التجارية الغذائية من محاصيل مجموعة الحبوب في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م

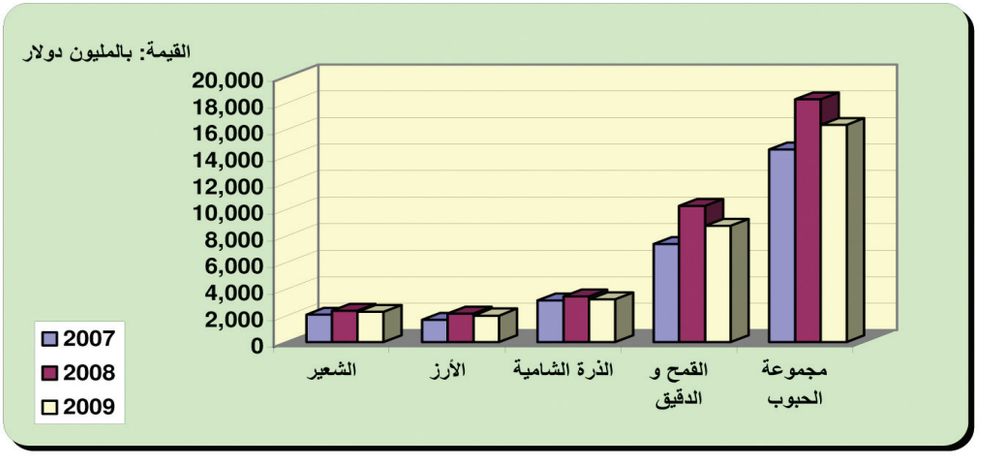

1 - 5 - 2 الفجوة التجارية لمجموعات السلع الغذائية النباتية الأخرى:

يوضح جدول (1-25) تطور قيمة الفجوة التجارية لمجموعات السلع النباتية الأخرى والتي تأتي في مقدمتها من حيث نسبة المساهمة في قيمة الفجوة الكلية مجموعتا السكر المكرر والزيوت النباتية، حيث يتضح استقرار قيمة الفجوة التجارية للسكر المكرر عند 2.72 مليار دولار بين عامي 2007م و2008، ثم ارتفعت إلى حوالي 2.93 مليار دولار عام 2009م بنسبة زيادة بلغت نحو 7.7%. وتقدر قيمة الفجوة التجارية لمجموعة الزيوت النباتية عام 2007م بنحو 1.86 مليار دولار، ارتفعت لنحو 2.6 مليار دولار عام 2008م بنسبة ارتفاع بلغت نحو 39.5% ثم انخفضت إلى نحو 2.55 مليار دولار عام 2009م بانخفاض نسبي قدر بنحو 1.9% عن قيمتها عام 2008م.

وتباينت قيمة الفجوة التجارية خلال الفترة 2007م – 2009م لباقي المجموعات الغذائية النباتية، حيث قدرت قيمة الفجوة التجارية عام 2007م لمجموعة الفاكهة بنحو 438.1 مليون دولار لتنخفض إلى نحو 418.6 مليون دولار عام 2008م بنسبة انخفاض بلغت نحو 4.5% ثم إلى نحو 417.8 مليون دولار عام 2009م بنسبة انخفاض بلغت نحو أقل من 1%. وشهدت قيمة فجوة مجموعة البقوليات ارتفاعاً من نحو 369.1 مليون دولار عام 2007م إلى نحو 502 مليون دولار عام 2008م بنسبة ارتفاع بلغت نحو 36.1%و يعود ذلك بشكل مباشر إلى انخفاض الإنتاج الوطني من هذه السلعة بنسبة 11.7% بين عامي 2007م و2008م، أما العام 2009م فقد شهد انخفاض قيمة الفجوة التجارية لهذه السلعة إلى نحو 412.8 مليون دولار بنسبة انخفاض بلغت نحو 17.8%. أما قيمة الفجوة التجارية لمحصول البطاطس فقد شهدت انخفاضاً كبيراً بين عامي 2007م و2008م من 254.8 مليون دولار إلى نحو 133.2 مليون دولار بنسبة انخفاض بلغت نحو 47.8% ثم ارتفعت هذه الفجوة عام 2009م لتصل إلى نحو 171.7 مليون دولار بنسبة ارتفاع بلغت نحو 28.9. وتعتبر مجموعة محاصيل الخضر المجموعة الغذائية النباتية الوحيدة التي تحقق فائضاً تجارياً سنوياً قدرت قيمته عام 2007م بنحو 1.05 مليار دولار، تراجع عام 2008م إلى نحو 876.5 مليون دولار بنسبة انخفاض بلغت نحو 16.3%، إلا أنه عاود ارتفاعه عام 2009م ليصل إلى نحو 1.41 مليار دولار بنسبة ارتفاع بلغت نحو 61.4%. يوضح الجدول (1-25) التغير النسبي لقيمة الفجوة التجارية الغذائية لمجموعات السلع الغذائية النباتية الأخرى في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م ويوضح الشكل (1-25) تطور قيمة الفجوة التجارية الغذائية لمجموعات السلع الغذائية النباتية الأخرى في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م.

جدول (1-25) التغير النسبي لقيمة الفجوة التجارية الغذائية لمجموعات السلع الغذائية النباتية الأخرى في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م

القيمة: بالمليون دولار

البيان	2007م	2008م	2009م*	التغير بين عامي 2007م - 2008م (%)	التغير بين عامي 2008م - 2009م (%)
البطاطس	254.84	133.15	171.69	47.8-	28.9
البقوليات	369.09	502.31	412.81	36.1	17.8-
الخضر	1047.62-	876.47-	1414.21-	16.3-	61.4
الفاكهة	438.09	418.58	417.84	4.5-	0.2-
السكر (مكرر)	2720.71	2722.41	2931.95	0.1	7.7
الزيوت والشحوم	1862.38	2598.65	2549.69	39.5	1.9-

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (29)، 2009م.

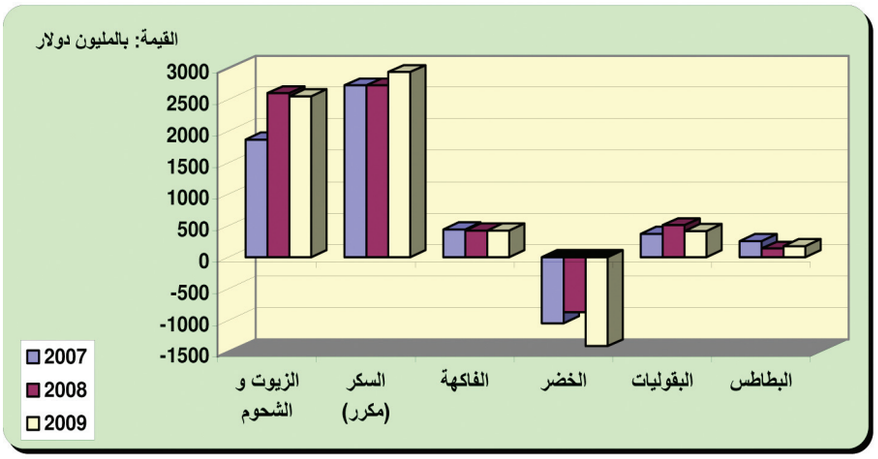

شكل (1-25) تطور قيمة الفجوة التجارية الغذائية لمجموعات السلع الغذائية النباتية الأخرى في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م

1 - 5 - 3 الفجوة التجارية لمجموعات المنتجات الحيوانية والسمكية:

تعتبر مجموعة الأسماك المجموعة الوحيدة ضمن هذه المجموعات التي تحقق فائضاً تجارياً على مستوى الوطن العربي، ويوضح الجدول (1-26) أن هذا الفائض آخذ في الارتفاع عاماً بعد آخر، حيث قدر عام 2007م بنحو 1.48 مليار دولار، ارتفع إلى نحو 1.58 مليار دولار عام 2008م بنسبة ارتفاع بلغت نحو 6.8% ثم إلى نحو 1.86 مليار دولار عام 2009م بزيادة نسبية تقدر بنحو 18%.

وعلى العكس من ذلك فإن المجموعات الغذائية الحيوانية تحقق عجزاً تجارياً آخذ في الارتفاع، إذ ارتفعت قيمة الفجوة التجارية للحوم الحمراء من 1.64 مليار دولار عام 2007م إلى نحو 1.76 مليار دولار عام 2008م بنسبة ارتفاع بلغت نحو 7.2%، ثم إلى نحو 1.8 مليار دولار عام 2009م بزيادة نسبية تقدر بنحو 2.5% عن عام 2008م. واستقرت قيمة الفجوة التجارية للحوم الدواجن في حدود 1.33 مليار دولار بين عامي 2007م و2008م، ثم ارتفعت إلى نحو 1.47 مليار دولار في عام 2009م، وبنسبة 10.5%.

أما مجموعة الألبان ومنتجاتها فإنها تتحمل النصيب الأكبر في قيمة الفجوة التجارية من المنتجات الحيوانية، وقد ارتفعت قيمة فجوتها من 4.2 مليار دولار عام 2007م إلى حوالي 4.4 مليار دولار عام 2008م، وإلى حوالي 4.58 مليار دولار عام 2009م، وبارتفاع نسبي يقدر بنحو 5.6% و3.3% على التوالي. أما سلعة البيض فقد شهدت ارتفاعاً مستمراً في قيمة فجوتها التجارية حيث ارتفعت من 104.6 مليون دولار عام 2007م إلى 111.81 مليون دولار عام 2008م بنسبة ارتفاع بلغت نحو 6.9% ثم إلى 124.5 مليون دولار عام 2009م بنسبة ارتفاع بلغت نحو 11.4%. الجدول (1-26) يوضح التغير النسبي لقيمة الفجوة التجارية الغذائية لمجموعات المنتجات الحيوانية والسمكية في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م، والشكل (1-26) يبين تطور قيمة الفجوة التجارية الغذائية لمجموعات المنتجات الحيوانية والسمكية في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م.

جدول (1-26) التغير النسبي لقيمة الفجوة التجارية الغذائية لمجموعات المنتجات الحيوانية والسمكية في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م

القيمة: بالمليون دولار

البيان	2007م	2008م	2009م*	التغير بين عامي 2007م - 2008م (%)	التغير بين عامي 2008م - 2009م (%)
جملة اللحوم	2979.22	3098.26	3282.72	4.0	6.0
اللحوم الحمراء	1644.79	1762.61	1807.47	7.2	2.5
اللحوم البيضاء	1334.43	1335.65	1475.25	0.1	10.5
الأسماك	1477.75-	1578.53-	1864.10-	6.8	18.1
البيض	104.63	111.81	124.51	6.9	11.4
الألبان ومنتجاتها	4200.00	4434.88	4580.93	5.6	3.3

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (29)، 2009م.

شكل (1-26) تطور قيمة الفجوة التجارية الغذائية لمجموعات المنتجات الحيوانية والسمكية في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م

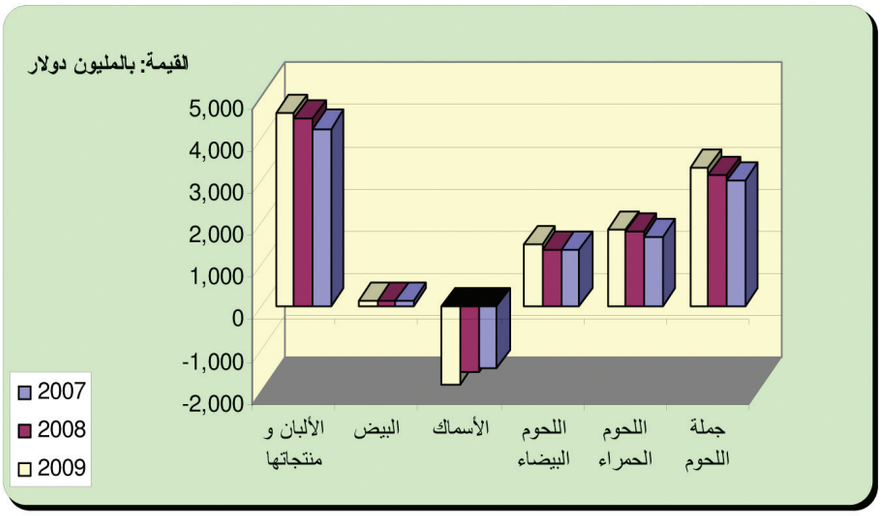

1 - 5 - 4 التوزيع النسبي لقيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسة:

يوضح الجدول (1-27)، والشكل (1-27) أن مجموعة الحبوب ساهمت وحدها عام 2009م بحوالي 53% من قيمة الفجوة الكلية لمجموعات سلع الغذاء الرئيسة ذات العجز التجاري. وتشكل قيمة العجز التجاري للقمح ودقيقه نحو 53.5% من قيمة العجز التجاري الكلي لمجموعة محاصيل الحبوب، ونحو 28.4% من قيمة الفجوة الكلية للسلع الغذائية الرئيسة. ويلي القمح من حيث قيمة الفجوة التجارية في هذه المجموعة كلاً من الذرة الشامية، والشعير، والأرز على الترتيب ويحقق كل منها عجزاً تجارياً يمثل نحو 10.5%، 7.4%، 6.5 %، من القيمة الكلية لفجوة مجموعات سلع الغذاء الرئيسة التي تحقق عجزاً تجارياً على الترتيب.

ويأتي بعد مجموعة الحبوب الرئيسة من حيث المساهمة في قيمة الفجوة التجارية الكلية للعام 2009م، كلٌ من السكر المكرر، والزيوت النباتية، حيث تساهم بنحو 9.5% و8.3% من القيمة الكلية لفجوة مجموعات سلع العجز التجاري على الترتيب.

وتتراجع هذه المساهمة لأقل من 2% لمجموعات الفاكهة والبقوليات والبطاطس (البطاطا)، حيث تساهم في قيمة الفجوة الكلية لسلع العجز الغذائي بنحو 1.3%، للبقوليات ونحو 1.4% للفاكهة ونحو 0.6% للبطاطس.

وتعتبر مجموعتا الخضر والأسماك - المجموعتان الوحيدتان - من مجموعات السلع الغذائية الرئيسة التي تحقق فائضاً تجارياً تصديرياً يقدر بنحو 3.3 مليون دولار في عام 2009م، وتقدر مساهمتهما في القيمة الكلية لهذا الفائض عام 2009م بنحو 56.86% لمجموعة الأسماك، ونحو 43.14 % لمجموعة الخضر.

وتحقق المجموعات الغذائية من المنتجات الحيوانية عجزاً تجارياً مستمراً، حيث تساهم قيمة الفجوة التجارية من اللحوم الحمراء بنحو 5.9%، والفجوة التجارية من لحوم الدواجن بنحو 4.8% وذلك من القيمة الكلية للفجوة التجارية من السلع الغذائية الرئيسة التي تحقق عجزاً تجارياً. هذا بالإضافة إلى مجموعة الألبان ومنتجاتها التي تساهم وحدها بنحو 14.9% من القيمة الكلية للفجوة التجارية للسلع الغذائية، وهي بذلك تأتي في المرتبة الثانية بعد مجموعة الحبوب والدقيق من حيث مساهمتها في قيمة الفجوة الكلية.

جدول (1-27) التوزيع النسبي لمساهمة مجموعات السلع الغذائية الرئيسة في القيمة الإجمالية لفجوتها التجارية في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م

القيمة: بالمليون دولار

	قيمة العجز مليون دولار			المساهمة في قيمة العجز (%)		
المجموعات السلعية	2007م	2008م	2009م*	2007م	2008م	2009م
سلع العجز						
مجموعة الحبوب	14505.7	18297.6	16348.0	52.9	56.6	53.0
القمح والدقيق	7394.3	10263.3	8757.3	27.0	31.8	28.4
الذرة الشامية	3125.2	3442.9	3232.4	11.4	10.7	10.5
الأرز	1692.5	2163.3	1997.4	6.2	6.7	6.5
الشعير	2063.7	2367.8	2275.1	7.5	7.3	7.4
البطاطس	254.8	133.2	171.7	0.9	0.4	0.6
البقوليات	369.1	502.3	412.8	1.3	1.6	1.3
الفاكهة	438.1	418.6	417.8	1.6	1.3	1.4
السكر (مكرر)	2720.7	2722.4	2932.0	9.9	8.4	9.5
الزيوت النباتية	1862.4	2598.7	2549.7	6.8	8.0	8.3
اللحوم الحمراء	1644.8	1762.6	1807.5	6.0	5.5	5.9
اللحوم البيضاء	1334.4	1335.7	1475.3	4.9	4.1	4.8
البيض	104.6	111.8	124.5	0.4	0.3	0.4
الألبان ومنتجاتها	4200.3	4434.9	4580.9	15.3	13.7	14.9
العجز الكلي	27435.0	32317.6	30820.2	100.0	100.0	100.0
سلع الفائض						
الخضر	1047.6	876.5	1414.2	0.0	35.7	43.1
الأسماك	1477.8	1578.5	1864.1	0.1-	64.3	56.9
الفائض	2525.4	2455.0	3278.3	0.1-	100.0	100.0
الميزان	24909.6	29862.6	27541.9			

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (29)، 2009م.

شكل (1-27): التوزيع النسبي لمساهمة بعض مجموعات السلع الغذائية في القيمة الإجمالية للفجوة التجارية لمجموعات سلع الغذاء الرئيسة في الوطن العربي عام 2009م

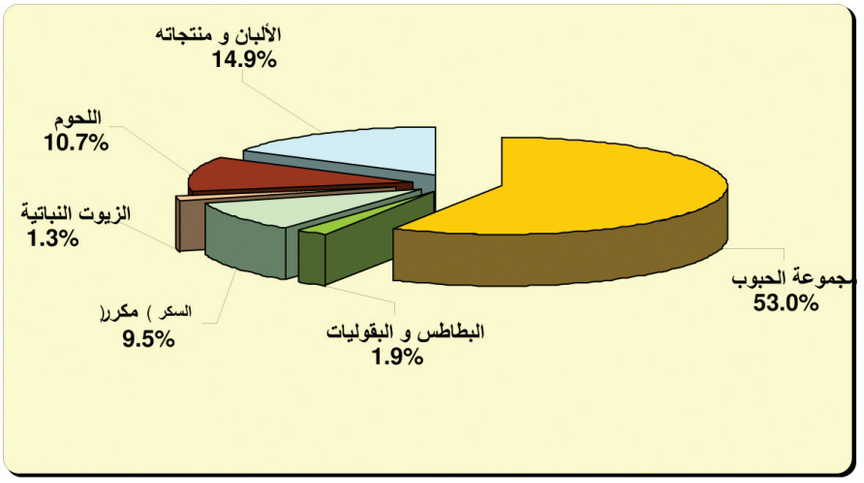

1 - 6 الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسة:

على الرغم مما يحققه الوطن العربي من درجات عالية من الاكتفاء الذاتي في العديد من السلع الغذائية، وعلى الرغم مما يحققه البعض منها من فوائض تصديرية، إلا أن إنتاج الوطن العربي من الحبوب والبذور الزيتية والسكر يقل كثيراً عن حجم الاحتياجات الاستهلاكية، ولذلك تتدنى معدلات الاكتفاء الذاتي منها على المستوى العام بالوطن العربي.

وتتفاوت درجات تحقيق الاكتفاء الذاتي فيما بين السلع الرئيسية في الوطن ويمكن تقسيم مجموعات السلع الغذائية الرئيسية إلى ثلاث مجموعات وفقاً لمستوى الاكتفاء الذاتي لكل منها على النحو التالي:

أ- مجموعات ذات معدلات اكتفاء ذاتي كاملة أو مرتفعة:

وتشمل المجموعتان اللتان حققتا فائضاً تصديرياً وهما الأسماك والخضر، حيث بلغ معدل الاكتفاء الذاتي عام 2009م لمجموعة الأسماك نحو 105.9%، ولمجموعة الخضر نحو 101.2%، وضمن هذه المجموعات التي تحقق معدلات اكتفاء ذاتي مرتفع في نفس العام، حققت البطاطس (البطاطا) معدل اكتفاء ذاتي بلغ نحو 100.9%، حيث حققت فائضاً تصديرياً في كميتها، على الرغم من تحقيقها عجزاً في القيمة وذلك للارتفاع النسبي لأسعار واردات الوطن العربي منها مقارنة بأسعار صادراته منها. أما مجموعة الفاكهة فقد حققت معدل اكتفاء ذاتي بلغ نحو 97.5%.

ب- مجموعات ذات معدلات اكتفاء ذاتي متوسط:

وتضم المجموعات الغذائية السلعية من المنتجات الحيوانية، وتشمل اللحوم الحمراء بمعدل اكتفاء ذاتي قدر بنحو 86.2%، ولحوم الدواجن بنحو 74.5%، ثم مجموعة الألبان ومنتجاتها بنحو 68.5%. بالإضافة إلى مجموعة البقوليات بمعدل اكتفاء ذاتي قدر بنحو 62.2% عام 2009م.

ج- مجموعات ذات معدلات اكتفاء ذاتي منخفض:

وتضم مجموعة الحبوب بنحو 49.36%، وكل من مجموعتي السكر المكرر بمعدل اكتفاء ذاتي يصل إلى نحو 27.6% فقط، ومجموعة الزيوت النباتية بنحو 32.1%.

ويوضح الجدول (1-28)، والشكل (1-28): معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسة في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م.

جدول (1-28): معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسة في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م

(%)

المجموعة السلعية	2007م	2008م	2009م*
الحبوب والدقيق	48.02	45.40	49.36
القمح والدقيق	46.85	41.75	47.97
الذرة الشامية	33.46	35.32	34.15
الأرز	73.80	74.14	75.05
الشعير	30.28	21.57	28.94
البطاطس	98.53	101.53	100.90
البقوليات	64.56	56.21	62.16
الخضر	102.50	101.84	101.16
الفاكهة	97.56	98.14	97.50
السكر المكرر	28.46	29.15	27.62
الزيوت النباتية	37.74	36.78	32.12
اللحوم الحمراء	86.48	86.63	86.15
لحوم الدواجن	74.85	75.09	74.52
البيض	98.58	98.78	98.19
الأسماك	105.66	105.93	105.88
الألبان ومنتجاتها	68.63	70.10	68.53

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (29)، 2009م.

شكل (1-28): معدلات الاكتفاء الذاتي لمجموعات سلع الغذاء الرئيسة في الوطن العربي عام 2009م

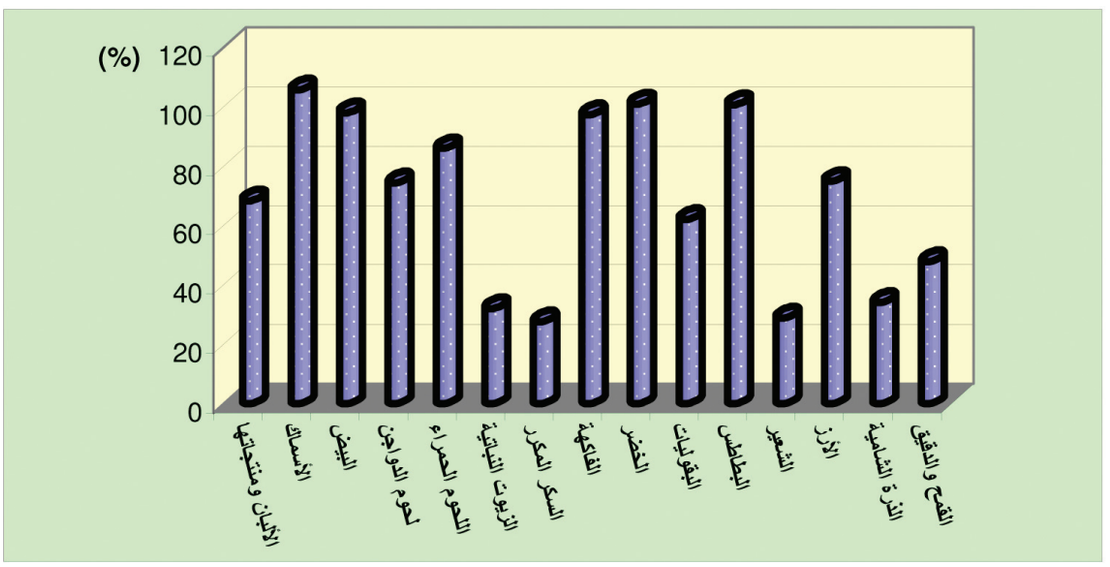

الجزء الثاني

القضايا الرئيسة المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي العربي

الجزء الثاني القضايا الرئيسة المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي العربي

2 - 1 التطورات في العوامل المؤثرة على عرض السلع الغذائية:

يمثل توفير الغذاء وكفايته أحد الأركان الأساسية لمفهوم الأمن الغذائي، بجانب إمكانية الحصول عليه واستمراره. ويتناول هذا الجزء من التقرير المتغيرات التي أثرت على توفير الغذاء وإمكانية حصول المستهلك عليه في الدول العربية خلال الفترة 2007م - 2009م. تشمل العوامل التي تؤثر على توفير الغذاء، العوامل الطبيعية والتي تؤثر بصورة مباشرة على المساحات المزروعة والمحصودة من المحاصيل الغذائية الرئيسة ومعدلات إنتاجيتها، هذا بجانب توفير مستلزمات الإنتاج من الأصناف والبذور المحسنة والأسمدة، وتطور استغلال وإدارة الموارد الزراعية، والسياسات الزراعية التي تلعب دوراً مهماً في توجيه الإنتاج الزراعي والسمكي وتشجيع المنتجين وتحفيزهم. أما إمكانية الحصول على الغذاء فتتأثر بالعديد من المتغيرات التي من أهمها العوامل التي تؤثر في الطلب على السلع الغذائية بما فيها النمو السكاني، ونمو إنتاج الغذاء، وأسعار السلع الغذائية، ودخول الأفراد.

2 - 1 - 1 المتغيرات الطبيعية:

يتأثر إنتاج السلع الغذائية تأثراً واضحاً بالعوامل الطبيعية والظروف المناخية مثل: معدلات الهطول المطري ودرجات الحرارة وموجات الصقيع. وقد تأثرت أجزاء واسعة من المساحات المزروعة بالدول العربية بتغيرات المناخ خلال موسمي 2007م/2008م و2008م/2009م، والتي تمثلت في تدني معدلات الأمطار بالإضافة إلى سوء توزيعها، وارتفاع درجات الحرارة.

فعلى المستوى القطري، من العوامل التي أثرت في المعروض من الغذاء في الأردن: انخفاض معدلات هطول الأمطار خلال موسم 2008-2009م ودرجات الحرارة المرتفعة وموجات الصقيع خلال موسم الشتاء.

أما في البحرين فقد أدت العوامل المناخية غير الملائمة خلال موسم 2007م/2008م إلى تقلص المساحات المزروعة من محاصيل الخضر وانخفاض إنتاج الأعلاف الخضراء والتمور بنسب قليلة.

أما في السودان فقد كانت معدلات الأمطار أقل من المعدل العام بنسبة بلغت(64%)، وقد كان هنالك تذبذب كبير في معدلات الأمطار خلال موسم 2008م/2009م، الذي اتسم بفترات جفاف طويلة خاصة في فترتي الإزهار وتكوين الحبوب، وبأمطار غزيرة وفيضانات في فترات زمنية قصيرة مما أدى إلى غمر المحاصيل واستقطاع مساحات مقدرة من الأراضي المنتجة وأدى بالتالي إلى انخفاض الإنتاج والإنتاجية.

أما سوريا فقد شهدت ظروفاً مناخية غير ملائمة أدت إلى تناقص الإنتاج. وعلى الرغم من أن بداية موسم 2008م /2009م قد شهدت هطول أمطار غزيرة سادت جميع المحافظات، ومكنت من زراعة كافة الأراضي المخصصة للزراعات الشتوية، إلا أن الجفاف قد ساد بعد ذلك لفترة طويلة، مع انخفاض في درجات الحرارة أثر سلباً على نمو المحاصيل. ثم عادت الهطولات المطرية بتوزيع نسبي مقبول ومعدلات جيدة أثرت إيجاباً على المحاصيل في مناطق الاستقرار الأولى والثانية، أما مناطق الاستقرار الثالثة والرابعة فقد كان تأثرها بالجفاف كبيراً. وبصفة عامة فقد كان للجفاف الذي تأثرت به سوريا منذ بداية الموسم وحتى الشهر الثالث من عام 2008م تأثيراً كبيراً على تراجع الإنتاج بشكل كبير وبشكل خاص الإنتاج المخطط والمتوقع من مناطق الاستقرار الثالثة والرابعة، ولم يكن للأمطار التي هطلت في الشهرين الثالث والرابع تأثير كبير على تحسين واقع الإنتاج وبشكل خاص إنتاج القمح، إضافة إلى تعرض كافة المحاصيل إلى الصقيع الربيعي المتأخر.

أما في فلسطين فتعتبر الزراعة المطرية من القطاعات الأكثر تأثراً بالعوامل الطبيعية والظروف المناخية، وقد كانت معدلات الهطول المطري جيدة خلال موسم 2008م/ 2009م في معظم الأراضي الفلسطينية، إلا أن مناطق جنوب الضفة الغربية شهدت نقصاً في كميات الأمطار المسجلة مقارنة بالمعدل العادي مع تذبذبت درجات الحرارة حول معدلها العام بشكل طبيعي. وتأثرت الأراضي الفلسطينية بموجات باردة وأخرى دافئة ضمن التذبذب الطبيعي لدرجات الحرارة. وقد شكل التذبذب في سقوط الأمطار في انخفاض بعض المحاصيل الزراعية.

ومن العوامل الطبيعية التي أثرت علىعرض الغذاء في ليبيا المناخ الجاف وشبه الجاف السائد على كل مساحة الجماهيرية و تذبذب سقوط الأمطار وقلة معدلاتها، وتدهورنوعية المياه بسبب تداخل مياه البحر، خصوصا في المناطق الساحلية، بالأراضي الزراعية .

أما في مصر فقد كانت درجة الحرارة والرطوبة والأمطار مثالية لنمو معظم المحاصيل الزراعية مما أدى إلى زيادة إنتاجية الكثير منها.

وفي السعودية انخفضت المساحة المحصولية من 1075 ألف هكتار في عام 2007م إلى 972 ألف هكتار في عام 2008م نتيجة لتطبيق السياسات الزراعية الجديدة الهادفة إلى تخفيض المساحة المزروعة بالمحاصيل ذات الاحتياجات المائية المرتفعة بهدف المحافظة على المخزون المائي حيث انخفضت مساحة الحبوب من 582 ألف هكتار في عام 2007م إلى 469 ألف هكتار في عام 2008م أي بنسبة قدرها 24٪. وانخفض بالتالي إنتاج الحبوب من 2966 ألف طن إلى 2438 ألف طن خلال نفس الفترة. وفي المقابل ازدادت المساحة المزروعة بالفاكهة من 229 ألف هكتار في عام 2007م إلى 232 ألف هكتار في عام 2007م. وعلى الرغم من انخفاض المساحة المزروعة بالخضر من 112 ألف هكتار في عام 2007م إلى 109 ألف هكتار في عام 2008م إلا أن الإنتاج قد زاد من 259 ألف طن إلى 270 ألف طن خلال هذه الفترة ويرجع ذلك إلى زيادة إنتاجية وحدة المساحة من 2.3 طن/هكتار إلى 2.5 طن/هكتار.

ومن العوامل التي تؤثر على إنتاج السلع الزراعية في العراق تدني إنتاج الأرض وتسببها عوامل عدة متداخلة وغالباً ما تكون مشتركة ومن أهمها تملح وتغدق الترب وخاصة في المنطقتين الوسطى والجنوبية من العراق، تدني العمليات الزراعية والمتمثلة بتهيئة الأرض، الدورة الزراعية، التصحر وازدياد ظاهرة الغبار المصحوب بالعواصف الترابية. هذا بجانب شح مياه الزراعة حيث يواجه القطاع الزراعي في العراق ندرة حقيقية ومتفاقمة في موارده المائية وذلك بسبب قلة الإيرادات المائية من دول الجوار وكذلك توقف قسم منها، حيث إن أغلبها تأتي من خارج الحدود الإقليمية. هذا بالإضافة إلى تأثيرات تغير المناخ وما نتج عنها من انحباس الأمطار وارتفاع درجات الحرارة التي أدت إلى حدوث حالات جفاف حادة، كان من أبرز نتائجها تقلص المساحات المزروعة على حوض الفرات، تقلص شديد في الإيرادات المائية في العديد من المحافظات وتقلص المساحات المزروعة في المناطق الديمية.

أما في موريتانيا فقد تأثرت كميات ونوعية المعروض من الغذاء خلال عامي 2008م-2009م بالعديد من المحددات الطبيعية والتي من أهمها المياه وحالة الجفاف. حيث تتسم البلاد بندرة وقلة الهطول المطري وعدم كفاية مواردها المائية السطحية، الأمر الذي أثر سلباً على كميات ونوعية الموارد المائية الجوفية في العديد من مناطق البلاد.

2 - 1 - 2 المساحات المزروعة والمحصودة من المحاصيل الغذائية الرئيسة موسم 2008م/2009م:

تتفاوت تقديرات المساحات المزروعة والمحصودة في الوطن العربي بحسب المساحات المزروعة في القطاع المطري حيث تحدد كمية الأمطار وتوزيعها المساحات المحصودة من المساحات المزروعة اعتماداً على الري المطري. وكما تمت الإشارة إليه سابقاً فإن كميات الأمطار تناقصت في معظم البلدان العربية خلال موسمي 2007م/2008م و2008م/2009م مما أدى إلى تناقص المساحات المحصودة في مجموعات الحبوب والبذور الزيتية والبقوليات بالقطاع المطري.

ويوضح الجدول (2-1) أن مساحة الحبوب المحصودة في بعض الدول العربية بلغت أقل من 50% من المساحة المزروعة، حيث بلغت المساحة المزروعة في دول السعودية، السودان، العراق، مصر، موريتانيا، واليمن حوالي 18.97 مليون هكتار بينما بلغت المساحة المحصودة 6.27 مليون هكتاراً.

أما بالنسبة لمحاصيل البذور الزيتية فقد قدرت المساحة المحصودة بنحو 76.8% من المساحة المزروعة، حيث بلغت المساحة المزروعة في كل من السعودية، السودان، مصر، فلسطين والعراق نحو 3.28 مليون هكتاراً بينما بلغت المساحة المحصودة نحو 2.52 مليون هكتاراً.

وبالنسبة لمجموعة البقوليات فقد تناقصت المساحة المحصودة عن المزروعة بنحو 10.8%، إذ بلغت المساحات المزروعة بالبقوليات في السودان، العراق، فلسطين واليمن 281.4 ألف هكتار، بينما بلغت المساحات المحصودة 251 ألف هكتاراً. ولم تتغير المساحات المحصودة عن المساحات المزروعة لمجموعات الدرنات حيث بلغت المساحة المزروعة في كل من السعودية، السودان، العراق وفلسطين244.82 ألف هكتاراً. وبالنسبة لمجموعة الخضر فقد بلغت نسبة المساحة المحصودة نحو 95.7 % من المساحة المزروعة حيث بلغت المساحة المزروعة في كل من السعودية، السودان، العراق، موريتانيا واليمن وفلسطين 718.91 ألف هكتاراً والمساحة المحصودة 687.92 ألف هكتاراً، جدول (2-1)، وشكل (2-1).

جدول (2-1): المساحات المزروعة والمحصودة من المحاصيل الغذائية الرئيسة في بعض الدول العربية موسم 2008م/2009م

المساحة: ألف هكتار

المجموعة السلعية	المساحة المزروعة	المساحة المحصودة	نسبة المساحة المحصودة من المساحة المزروعة (%)
الحبوب	18967.23	6267.3	33
البذور الزيتية	3284.61	2521.57	76.8
البقوليات	281.3737	251.0165	89.2
الدرنات	244.82	244.82	100
الخضر	718.91	687.92	95.7

المصدر المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقارير القطرية حول أوضاع الأمن الغذائي 2009م.

شكل (2-1): المساحات المزروعة والمحصودة من المحاصيل الغذائية الرئيسة في بعض الدول العربية موسم 2008م/2009م

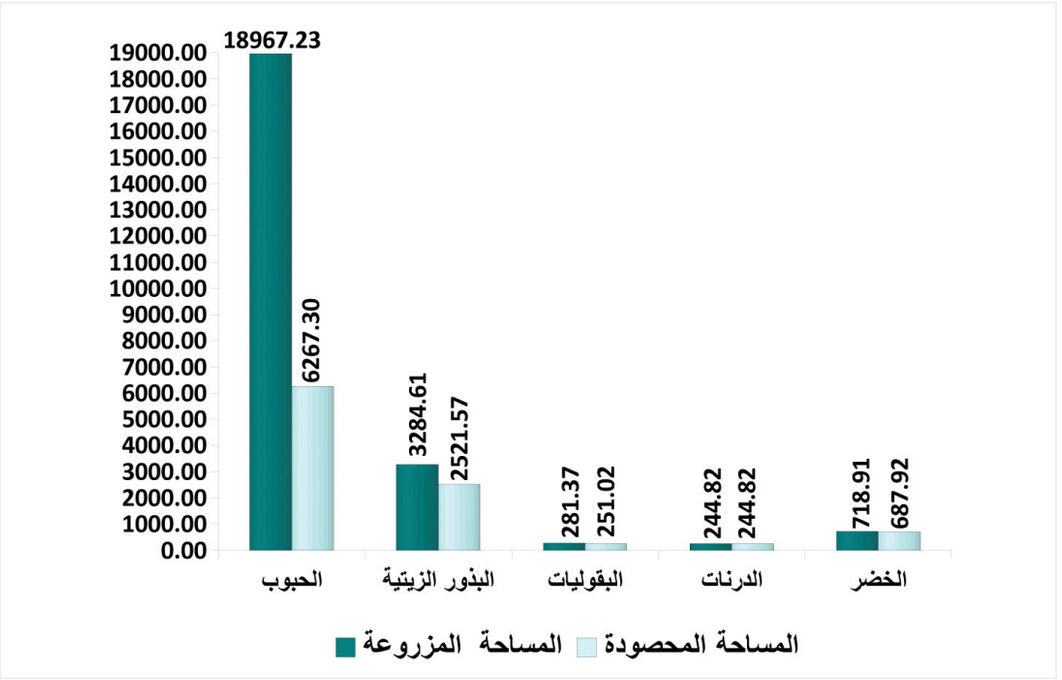

2 - 1 - 3 توفير مستلزمات الإنتاج:

تبنت معظم الدول العربية سياسات لتحسين إنتاج المحاصيل الغذائية في سبيل تحسين أوضاع الأمن الغذائي. وقد اشتمل ذلك على تشجيع استخدام الأصناف والبذور المحسنة والأسمدة، وإتباع الدورات الزراعية المناسبة والمعاملات الفلاحية الموصى بها من قبل البحوث الزراعية، (إطار (3)). كما عملت بعض الدول العربية على وضع سياسات سعرية وتجارية لتسهيل وصول هذه المستلزمات بأسعار منخفضة للمزارعين، إلا أن الصورة العامة بالوطن العربي تشير إلى ارتفاع تكاليف استخدام هذه التقنيات، وعدم مصاحبتها ببرامج دعم إرشادي الأمر الذي أدى إلى ضعف تبنيها.

إطار (3): البحث الزراعي والأمن الغذائي

لعبت البحوث الزراعية دوراً مهماً في مجال الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، وذلك بزيادة الإنتاج الزراعي لتلبية الاحتياجات الغذائية للسكان الذين يتزايدون بصورة مطردة. وقد أسهمت الزيادة الكبيرة في إنتاجية الحبوب والمحاصيل الأخرى والإنتاج الحيواني وتربية الأحياء المائية، بقسط رئيسي من الزيادة في الإنتاج الغذائي العالمي. وعلى الرغم من أن الإمدادات الغذائية العالمية قد زادت بوتيرة أسرع من زيادة السكان، إلا أن مشكلات استمرار الفقر وسوء التغذية أدت إلى زيادة أعداد ناقصي التغذية والتي تقدر في عام 2009م بنحو مليار ومائة مليون نسمة، معظمهم من البلدان النامية.

لا تزال مشكلة الحصول على الأغذية قائمة حتى في الحالات التي توجد فيها الأغذية في الأسواق سواء على المستوى العالمي، أو على المستوى العربي. وحتى يتسنى توفير الأغذية للأعداد المتزايدة من سكان العالم، وتخفيف وطأة الفقر عليهم، في ظل اشتداد الضغوط على قاعدة الموارد، يحتاج العالم إلى زيادات كبيرة في الإنتاجية الزراعية.

وتعتبر التقانات الزراعية من خلال البحوث الزراعية، ضرورية لزيادة الإنتاجية، وفي الوقت نفسه يتطلب استخدامها مراعاة صيانة، بل وتحسين إمكانيات استدامة الموارد الطبيعية والبيئية بالمنطقة العربية التي تعتبر من أكثر مناطق العالم ندرةً في مواردها المائية والأرضية.

على المستوى العالمي هناك مخاوف من أن التقدم السابق في مجال الإنتاجية الزراعية يتعذر الحفاظ عليه، ومن أن الزراعة في البلدان النامية لن تلقى اهتماماً من جانب الانطلاقات العلمية الجديدة، التي لا ترتبط باحتياجات من يعانون من نقص الأغذية. ولذا فإن أولويات البحوث الزراعية على مستوى الوطن العربي يجب أن تتضمن التصدي لمشكلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي ومشكلات تدهور الموارد والبيئة.

تتمثل المنطلقات الرئيسية للبحوث، التي تهدف إلى الحد من انعدام الأمن الغذائي فيما يلي:

- توجيه الجهود البحثية في القطاع العام، وتشجيع القطاع الخاص على إجراء البحوث التي تهدف إلى حل الاختناقات الواضحة من أجل زيادة إنتاجية المحاصيل الرئيسة والثروة الحيوانية، وتطوير الثروة السمكية والاستزراع السمكي، خصوصاً تلك التي يعتمد عليها السكان الفقراء، والاختناقات الموجودة في النظم الزراعية التي تتصل بإنتاجهم الغذائي.
- تركيز الاهتمام على الموضوعات البحثية الأكثر شمولية، التي تستكشف العلاقة بين المحاصيل والثروة الحيوانية والأسماك والغابات، فيما يتصل بصحة الإنسان والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، بما فيها المياه والتربة.
- مواصلة البحوث المتعلقة بالسياسات، لتحديد العقبات الرئيسة التي تعوق التقدم الزراعي والناجمة عن السياسات غير الرشيدة.
- تعد النظم القطرية العربية للبحوث الزراعية (بما فيها المؤسسات الحكومية والجامعات والمنظمات غير الحكومية) حجر الزاوية في نظام البحوث الزراعية. أما القطاع الخاص فلا تزال مساهمته ضئيلة.
- نصيب البحوث الزراعية من الناتج المحلي الإجمالي على المستوى العربي يعتبر ضئيلا إذ يقل عن 1%.

لقد أخذ القطاع الخاص على المستوى العالمي يسهم بصورة متزايدة في البحوث الزراعية، بتطبيق التكنولوجيا الحيوية في الزراعة مثلاً. ولا تزال الجهود البحثية في الصناعات الكيماوية الزراعية، وتلك الهادفة لاستنباط الأدوات الزراعية، تتركز أساساً في القطاع الخاص لدى البلدان الصناعية. فافتقار بحوث القطاع الخاص إلى حوافز اقتصادية كافية لاستنباط التكنولوجيات في البلدان النامية، قد تواكب في السنوات الأخيرة، مع تراجع عام في المشاركة الدولية من قبل النظم القطرية للبحوث الزراعية في البلدان المتقدمة.

وعلى المستوى القطري في الوطن العربي نجد أن الأردن تعتمد على الاستيراد بشكلٍ كبير في توفير الأصناف والبذور المحسنة عالية الإنتاجية خاصة للخضر ويقوم القطاع الخاص بتوفيرها بشكل أساس ومن مشاكل ومحددات توفير الأصناف والبذور المحسنة في الأردن ندرة توفر أصناف مقاومة للجفاف، كما أن عمليات التجارب لمدى ملائمة الأصناف الجديدة من بذور الخضروات للظروف المحلية مازالت محدودة.

أما بالنسبة للأسمدة فيعتبر الأردن من الدول الكبرى المنتجة للفوسفات والبوتاس ومركباته ويصنع أسمدة مركبة أخرى محلياً، حيث بلغت قيمة الأسمدة المصدرة نحو 750 مليون دولار في عام 2009م، كما بلغت قيمة الأسمدة المستوردة نحو 25 مليون دولار.

ومن مشاكل ومعوقات استخدام الأسمدة في الأردن قلة التوصيات البحثية الخاصة بمعدلات التسميد المثلى سواء كانت بالأراضي البعلية أو المروية وارتفاع أسعار الأسمدة خاصةً في السنتين الماضيتين.

أما في مملكة البحرين يتولى القطاع الخاص استيراد البذور وتوفيرها في السوق المحلي، وتتولى الدولة مهمة التأكد من صلاحية البذور وملاءمتها للظروف المحلية. كما يقوم بعض المزارعين بجلب البذور المحسنة من الخارج. ومن مشاكل ومحددات توفير الأصناف والبذور المحسنة في البحرين الارتفاع المتواصل في أسعارها بوجه عام وعلى وجه الخصوص الأصناف الجيدة من الخضر مما يدفع المزارعين إلى زراعة أصناف أقل درجة من حيث الإنتاج والمميزات الأخرى.

أما بالنسبة للأسمدة فتتوفر في السوق المحلي الأسمدة النيتروجينية والفوسفاتية، ويواجه المزارعون صعوبة في الحصول على الأسمدة البوتاسية والورقية. ومن أهم مشاكل ومعوقات استخدام الأسمدة في البحرين الارتفاع المتواصل في أسعارها، وعدم إلمام المزارعين بالطرق الصحيحة للتسميد وخاصة فيما يتعلق بالجرعات ومواعيد التسميد.

وفي المملكة العربية السعودية تتوفر البذور المحسنة لجميع المحاصيل وذلك من خلال الشركات المحلية المتخصصة أو التجار المستوردين. حيث إن جميع البذور المستخدمة في الزراعة في المملكة هي من الأصناف المحسنة ويتم استيرادها وإنتاجها من شركات مُعتمدة من قبل وزارة الزراعة. كما أنه لا توجد مشاكل أو معوقات أمام توفير البذور المحسنة بل إن الدولة تقوم بتشجيع المزارعين على استخدام هذه الأصناف والبذور من خلال منحهم قروضاً بدون فوائد لشراء مستلزمات الإنتاج ومنها البذور والتقاوي.

تتوفر الأسمدة الزراعية بجميع أنواعها في جميع مناطق المملكة وبكميات كافية وذلك لوجود شركات لإنتاج الأسمدة (خاصة النيتروجينية). ولا توجد مشاكل أو معوقات لاستخدام الأسمدة حيث تتوفر لجميع المزارعين وتستخدم بكميات وفق الطرق الزراعية المناسبة لكل محصول وقد أدى ذلك إلى زيادة إنتاج وحدة المساحة.

وتعمل سوريا على توفير البذور المحسنة لمجموعات المحاصيل الغذائية حيث تقوم الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية بالأبحاث والتجارب اللازمة لإنتاج الأصناف والبذور المُحسنة، وتُسلم نتائج هذه الأبحاث إلى المؤسسة العامة لإكثار البذار التي تعمل في مراكزها وبالتعاون مع بعض المزارعين على إكثار هذه الأصناف والبذور المُحسنة ثم بيعها وتوزيعها للمزارعين على مستوى الدولة وذلك للمحاصيل الاستراتيجية. أما غراس الأشجار المثمرة فيتم إنتاجها من قِبل مديرية الإنتاج النباتي في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في مشاتلها المنتشرة في كافة المحافظات السورية.

ومن مشاكل ومحددات توفير الأصناف والبذور المحسنة في سوريا قلة الاعتمادات المالية المخصصة للبحوث العلمية الزراعية خلال الخطة الخمسية التاسعة وما قبلها الأمر الذي أدى إلى الحد من كمية هذه البحوث وتراجع إنتاج الأصناف المُحسنة، غير أنّ الوضع تبدل في الخطة الخمسية العاشرة (الحالية) حيث زادت الاعتمادات المخصصة للبحوث وبدأت وتيرة العمل بالتزايد لتحقيق نتائج أفضل من حيث الأصناف المحدثة وإنتاجيتها.

أما الأسمدة الكيمياوية فقد أدى ارتفاع أسعارها في موسم 2008م / 2009م لتراجع استخدامها بشكل نسبي وانخفضت بذلك الكميات المضافة للتربة وبالتالي الآثار السلبية لها.

وفي السودان وفي إطار برامج ومشروعات الأمن الغذائي والحد من الفقر قامت وزارة الزراعة والغابات وبتمويل من وزارة المالية بشراء تقاوي بمبلغ 40 مليون جنيه لمحاصيل الذرة الرفيعة، الدخن، الذرة الشامية، السمسم، الفول السوداني، حب البطيخ، الكركدي واللوبيا، تم توزيعها بالمجان على صغار المنتجين في القطاع التقليدي. كما تم توفير البذور المحسنة لصغار المنتجين بالقطاع المطري مجاناً بمبلغ 40 مليون جنيه.

أما بخصوص توفير الأسمدة فقد شملت السياسات الزراعية دعم جوال سماد اليوريا بمبلغ 20 جنيهاً بزيادة 100% عن الموسم السابق، دعم جوال سماد السيوبر فوسفات بمبلغ 83 جنيهات بزيادة تعادل أكثر من ثلاثة أضعاف دعم الموسم

الماضي لامتصاص الزيادة الكبيرة في سعره. كما تم دعم المبيدات بنسبة 25% من التكلفة (10 ملايين جنيه بالإضافة إلى 2.5 مليون جنيه دعم لتكلفة تنفيذ الرش).

ومن مشاكل ومعوقات استخدام الأسمدة في السودان عدم إلمام المزارعين بالطرق الصحيحة للتسميد وخاصة فيما يتعلق بالجرعات ومواعيد التسميد وأنواع السماد المطلوبة.

وفي العراق تطور إنتاج البذور المحسنة بشكل واضح بالنسبة لمعدل السنوات (2001-2008م) مقارنة بمعدل الأعوام السابقة، من حيث المساحة التي تغطيها كميات البذور المنتجة محلياً حيث بلغت نسب المساحات المزروعة ببذور محسنة (51%) للقمح، تليها المساحة المزروعة عام 2006، بالشعير (16.3%)، ثم الأرز نسبة (12.5%) من المساحة المزروعة بتلك المحاصيل، أما الذرة الصفراء فكانت نسبتها بحدود (53%)، في حين أن جميع المساحات المزروعة بالقطن وزهرة الشمس وفول الصويا قد زرعت ببذور محسنة في تلك المدة إلا أن نوعيتها لم ترتق إلى مواصفات البذور المحسنة ذات الإنتاجية العالية. أما بذور الخضر فإن أغلبها يستورد من خارج العراق، ومازال العراق يعاني بصفة عامة، من نقص في كميات البذور المحسنة.

أما بالنسبة للأسمدة وعلى الرغم من التطور في استخدام الأسمدة الكيمياوية في العراق، إلا أن معدلات استخدامها لوحدة المساحة في المتوسط لا تزال منخفضة مقارنة بالمعدلات الموصى بها، وذلك لقصور الإنتاج المحلي عن تلبية حاجة الأراضي الزراعية من الأسمدة. وتقدر حاجة المساحات المزروعة في العراق إلى الأسمدة الكيمياوية بحوالي 1860 ألف طن سنوياً، في حين بلغت كميات الأسمدة التي تم استهلاكها خلال عام 2009م، نحو 333.807 ألف طن من السماد المركب، وسماد اليوريا، وسماد السوبر فوسفات. وهذا يعني أن هنالك عجزاً يقدر بنحو 1526 ألف طن.

ومن مشاكل ومعوقات استخدام الأسمدة في العراق عدم توفر الأسمدة الكافية لزراعة المحاصيل الزراعية، زيادة أسعار النقل بسبب زيادة أسعار الوقود وضعف إنتاج المصانع من الأسمدة بسبب استهلاك المكائن والمعدات المنتجة لهذه الأسمدة حيث تحتاج هذه المصانع إلى إعادة تأهيل.

وفي فلسطين تتوفر الأصناف والبذور المحسنة للمحاصيل الحقلية والبستانية من مؤسسات القطاع الخاص بمساعدة القطاع العام، حيث توفر محطة بيت قاد الزراعية التابعة لوزارة الزراعة أصناف البذور المحسنة من خلال إنتاجها وتوزيعها على بعض المزارعين الرياديين في المنطقة، وبشكل خاص أصناف القمح والشعير. ويتم توفير أصول الشتلات المثمرة من مشاتل القطاع الخاص سواء بإكثارها أو باستيرادها. ويساعد المزارعون في نقل تلك السلالات من بعض المشاريع التنموية التي تنفذها وزارة الزراعة. وتقوم وزارة الزراعة من خلال المشاتل التابعة لها بتأمين وتوزيع مختلف الشتلات الشجرية على المؤسسات الحكومية وغيرها بشكل مجاني للمساهمة في تخضير الأماكن والمباني العامة.

وتتلخص مشاكل ومحددات توفير الأصناف والبذور المحسنة في ضعف الإمكانيات المادية والمالية والفنية للمؤسسات الفلسطينية العاملة في مجال إكثار البذور المحسنة، وارتفاع أسعار البذور المحسنة. ومن أهم مشاكل ومعوقات استخدام الأسمدة في فلسطين الاستخدام المفرط للأسمدة الكيمياوية، عدم توفر بعض الأسمدة الكيمياوية الضرورية بسبب الإجراءات الإسرائيلية، تدني جودة بعض الأسمدة المستوردة، تهريب أسمدة مغشوشة وفاسدة من الأسواق الإسرائيلية، قلة التوصيات البحثية الخاصة بمعدلات التسميد سواء بالأراضي البعلية أو المروية، قلة المعرفة بالطرق الصحيحة للتسميد وخاصة فيما يتعلق بالجرعات المناسبة وأنواع الأسمدة ومواعيد التسميد وضعف الخدمات الإرشادية المقدمة مما أدى إلى عدم الاستخدام الأمثل للأسمدة.

أما في ليبيا فيقوم المركز الوطني لإنتاج و إكثارالبذورالمحسنة بإقامة محطات زراعية لإكثار وإنتاج بذورالمحاصيل الحقلية ومحاصيل الخضر بمواصفات قياسية وبالمعايير الدولية. وقد تم وضع خطة وطنية ثلاثية (2005م – 2008م) لإنتاج البذور المحسنة من المحاصيل الحقلية ومحاصيل الخضر نهدف الى الوصول الى سد احتياجات الجماهيرية من البذور المعتمدة وذلك بزراعة مساحات محددة لإنتاج البذور. و تزداد هذه المساحات تدريجياً خلال سنوات الخطة الثلاثية.وتم خلال موسم 2008م/2009م زراعة 5113 هكتاراً من المحاصيل الحقلية ومحاصيل الخضر.

أما بالنسبة للأسمدة فجميع الأسمدة المطلوبة للمحاصيل الرئيسة خلال الموسم الزراعي تعتبر متوفرة في السوق المحلي إلا أن أسعارها مرتفعة مما أدى إلىعزوف المزارعين عن استخدامها.

وفي مصر فإن البذور والتقاوي المحسنة لمجموعة المحاصيل الغذائية الرئيسية متوفرة بدرجة كافية وبأسعار مناسبة. والأسمدة الكيمياوية بمختلف أنواعها متوفرة في مخازن الجمعيات التعاونية الزراعية المنتشرة بقرى ومدن محافظات

الجمهورية وشون بنك التنمية والائتمان الزراعي بالإضافة إلى تجار القطاع الخاص وأن المعروض يغطي احتياجات المحاصيل الشتوية والصيفية.

ولا توجد مشاكل أو معوقات لاستخدام الأسمدة الكيمياوية. وقد قامت الحكومة باتخاذ عدة إجراءات لمواجهة ارتفاع أسعار الأسمدة منها تفعيل قرارات إنشاء صندوق موازنة أسعار الأسمدة ليعمل جنباً إلى جنب مع صندوق موازنة أسعار الحاصلات الزراعية، ووضعت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ضوابط حاكمة نجحت من خلالها في توفير الأسمدة للمزارعين.

وفي موريتانيا لا يكفي توفر البذور المحسنة في الأسواق لضمان استخدامها من المنتجين بسبب عدم توفر الموارد المالية الكافية أحياناً لشراء البذور ولا يزال استخدام البذور المحسنة ضعيفاً للغاية - إذ يقدر في الزراعات المروية (الأرز) بحوالي 25% ويقل عن ذلك في الزراعات المطرية.

ومن أهم العوامل التي تحد من توفير البذور واستخدام البذور المحسنة ارتفاع أسعارها مقابل انخفاض في دخول المنتجين بصورة عامة.

أما استخدام الأسمدة فهو مرتبط بأهمية المحصول التجاري كمحصول الأرز، وأما المحاصيل الأخرى فلا يتم تسميدها بانتظام لقلة إنتاجيتها أصلاً. ويقدر إجمالي الإحتياجات من الأسمدة في موسم 2008م /2009م بنحو 9000 طناً من اليوريا، في حين يقدر ما تم توفيره نحو 3500 طناً.

أما بالنسبة للأسمدة في اليمن فهي تتوفر بشكل دائم في عواصم المحافظات في اليمن. ولازال المزارع اليمني يعتمد بصورة رئيسة على السماد البلدي. وذلك نتيجة لعدم قناعته بدور السماد الكيميائي في تحسين الإنتاج واعتقاده سلفاً أن استخدام السماد الكيميائي يقلل من صفات الجودة للمنتج. ولذلك فإن معدل ما يتم إضافته من أسمدة لا يصل إلى مستوى الحدود الدنيا من المعدلات العالمية.

وبصفة عامة فإن الدول العربية تواجه عجزاً في إنتاج البذور المحسنة من مختلف المحاصيل الغذائية إضافة إلى تدني استخدام الأسمدة، كما يوضحه شكل (2-2)، وشكل (2-3).

شكل (2-2): نسب الإنتاج والواردات والعجز من الاحتياجات السنوية من البذور والتقاوي المحسنة في الوطن العربي متوسط الفترة (2005 - 2007م)

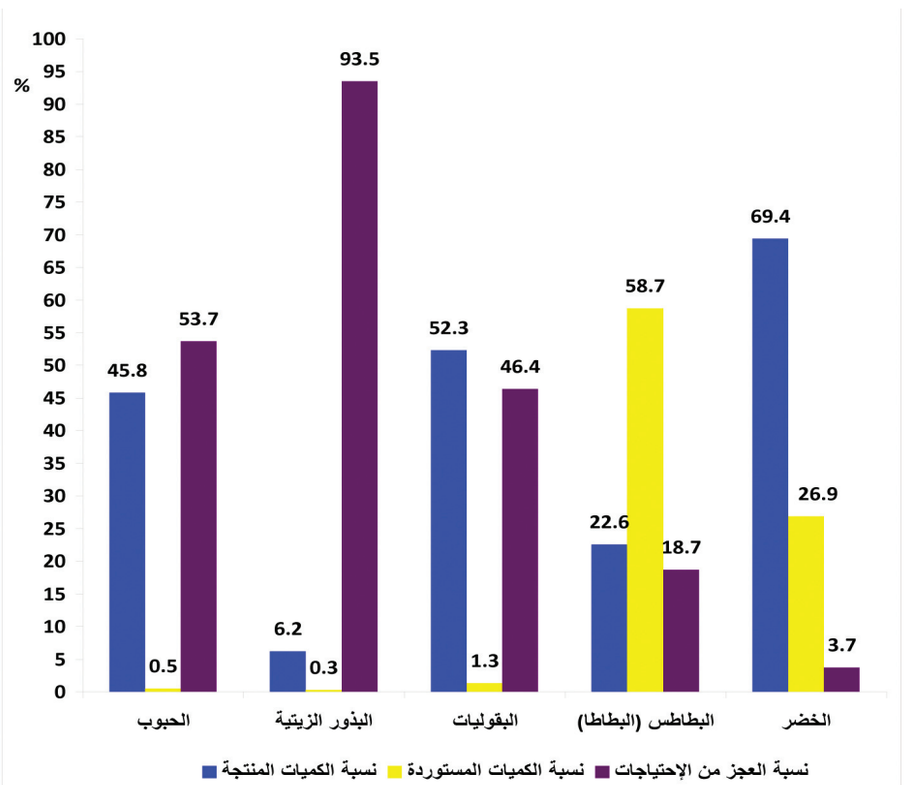

المصدر: التقرير السنوي للتنمية الزراعية والسمكية 2009م.

شكل(2-3): معدل استهلاك الأسمدة في الوطن العربي والعالم
(كجم/هكتار من المساحة المنزرعة)

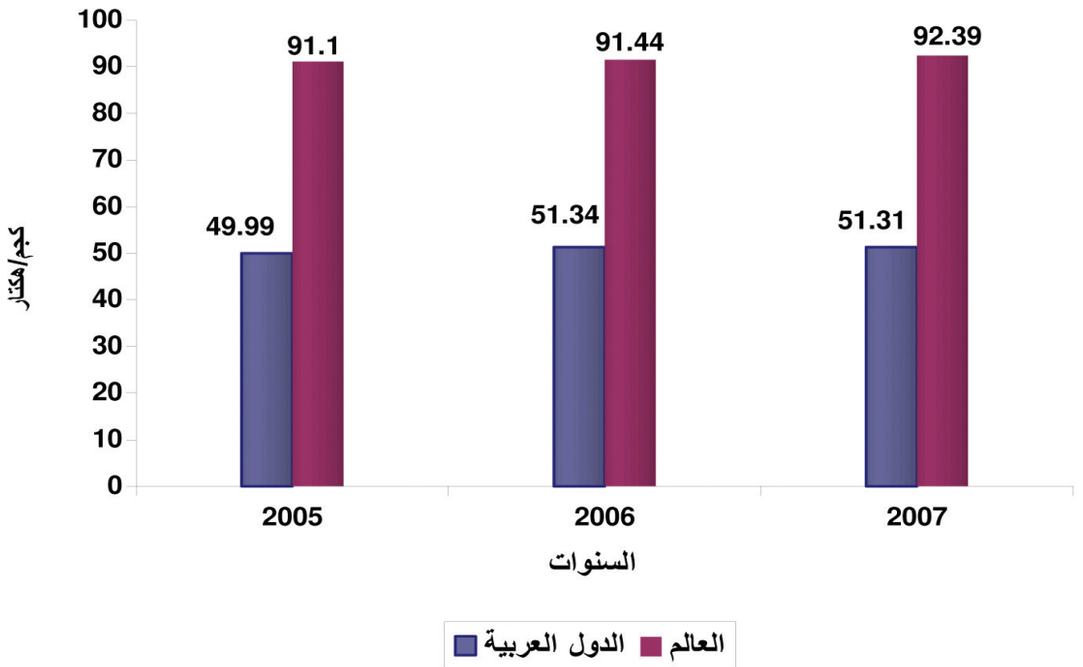

المصدر: التقرير السنوي للتنمية الزراعية والسمكية 2009م.

2 - 1 - 4 الحركة في حجم المخزون من السلع الغذائية:

يعكس حجم المخزون من السلع الغذائية أوضاع المعروض من تلك السلع ومدى توفرها للمستهلك. وتعتبر الحركة في حجم المخزون من السلع الغذائية من المؤشرات التي تعبر عن أوضاع الأمن الغذائي على المستوى القطري والإقليمي والدولي. فعلى المستوى العالمي يشهد حجم المخزون ازدياداً واضحاً وبخاصة لمحاصيل الحبوب وذلك بعد التراجع الذي شهدته مخزوناتها خلال الأعوام الماضية.

وكما يتضح من جدول (2-2) والشكلين (2-4) و(2-5)، فإن كلاً من حجم المخزون **العالمي من محاصيل الحبوب** ونسبته من حجم الاستهلاك قد ازدادت خلال عامي 2008م و2009، إلا أنها تقل عن مستوياتها خلال الفترة من منتصف التسعينات.

جدول (2-2): تطور المخزون العالمي من محاصيل الحبوب
خلال الفترة 1990 – 2009م

السنوات	المخزون	الاستهلاك (مليون طن)	نسبة المخزون للاستهلاك (%)
1990	492	1707	28.8
1991	483	1713	28.2
1992	518	1737	29.8
1993	482	1739	27.7
1994	476	1762	27
1995	436	1739	25.1
1996	487	1808	26.9
1997	541	1821	29.7
1998	580	1835	31.6
1999	585	1855	31.5
2000	564	1857	30.4
2001	534	1902	28.1
2002	441	1909	23.1
2003	356	1934	18.4
2004	404	1990	20.3
2005	389	2019	19.3
2006	336	2043	16.4
2007م	309	2098	14.7
2008م	360.88	2462.88	14.6
2009م	445.03	2591.79	17.1

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موقع المنظمة على الشبكة الدولية 2010.

شكل (2-4): تطور المخزون العالمي من الحبوب خلال الفترة 1995 – 2009م

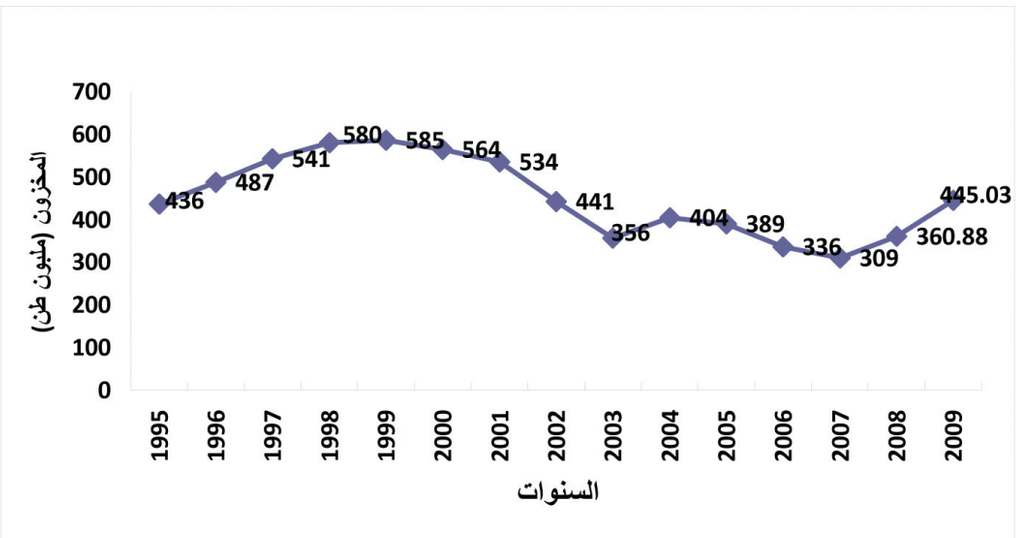

وشهد المخزون الاستراتيجي من سلع القمح والأرز والبذور الزيتية على المستوى العالمي ذات الاتجاه التصاعدي خلال سنوات الفترة 2007م و2008م، وهو ما تعكسه بيانات جدول (2-3)، التي توضح أيضاً ارتفاع حجم الإنتاج والعرض والمخزون من هذه السلع على المستوى العالمي خلال الفترة 2007م -2010م.

شكل (2-5): التطور في حجم المخزون في بعض السلع الغذائية
على المستوى العالمي خلال الفترة 2007م-2010

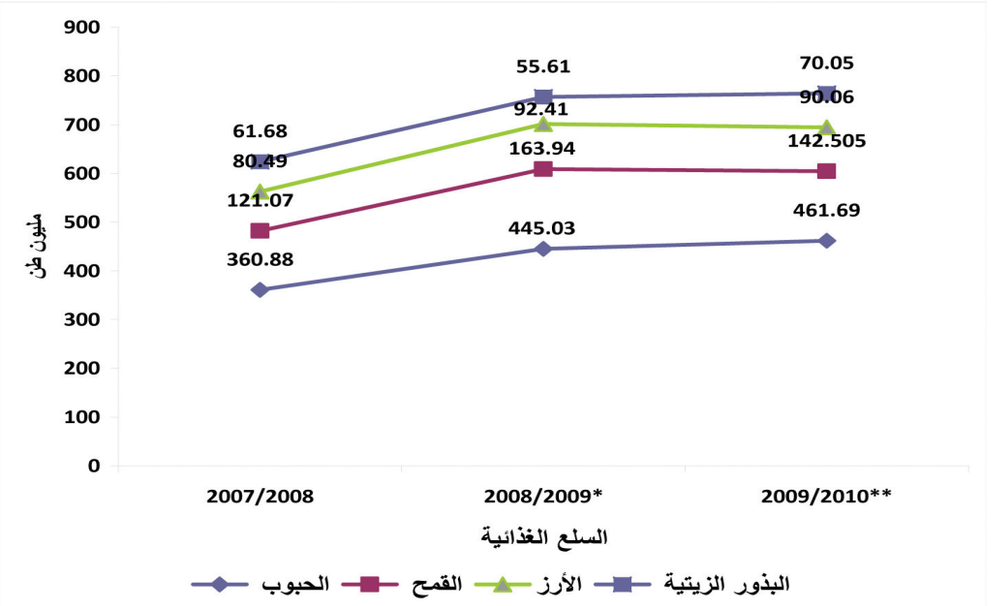

جدول (2-3) تطور إنتاج واستخدام السلع الغذائية والحركة في حجم مخزونها
على المستوى العالمي خلال الفترة 2007م-2010م

العام	2007م/2008م	2008م/2009م*	2009م/2010م**
الإنتاج:			
الحبوب	2121.49	2230.91	2200.85
القمح	610.46	682.68	674.9
الأرز	433.89	446.57	434.29
البذور الزيتية	391.79	395.17	430.095
العرض:			
الحبوب	2462.88	2591.79	2645.455
القمح	738.05	803.75	770.9
الأرز	508.99	527.06	526.275
البذور الزيتية	465	456.85	485.82
الاستخدام الكلي:			
الحبوب	2102	2146.76	2483.765
القمح	616.98	639.81	628.4
الأرز	428.50	434.65	431.575
البذور الزيتية	338.77	338.26	349.795
مخزون نهاية الموسم:			
الحبوب	360.88	445.03	461.69
القمح	121.07	163.94	142.505
الأرز	80.49	92.41	90.06
البذور الزيتية	61.68	55.61	70.05

تقديرات.
** توقعات.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موقع المنظمة على الشبكة الدولية.

وعلى المستوى العربي يزداد الاهتمام بتطوير المخزون الاستراتيجي من سلع الغذاء وبخاصة الحبوب والبذور الزيتية، في إطار الاهتمام العربي بتنفيذ التدابير التي تضمنها إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية وبخاصة تلك المتصلة بتبني برنامج غذاء عربي لدعم الدول العربية الأكثر تضرراً من نقص المتاح من الغذاء وارتفاع أسعاره والبرنامج العربي الطارئ للأمن الغذائي الذي يستهدف زيادة واستقرار إنتاج الغذاء في الوطن العربي. هذا إلى جانب أهمية تطوير نظم المخزون الإستراتيجي ومخزونات الطوارئ للسلع الغذائية بالوطن العربي.

وفيما بين عامي 2008م و2009 ازداد حجم المخزون من السلع الغذائية في الكثير من الدول العربية وبخاصة سلع الحبوب والبذور الزيتية والسكر. وتعمل الدول العربية على تطوير السعات التخزينية وبناء صوامع ومخازن الأغذية والسلع الغذائية التي يتم تخزينها. وعلى المستوى القطري في الأردن زادت وزارة الصناعة والتجارة السعات التخزينية للصوامع في عام 2009م لتصبح 650 ألف طن للقمح أي ما يكفي الأردن لمدة 11 شهراً، أما بالنسبة للشعير فقد بلغت 300 طن تكفي الأردن لمدة 6 أشهر، كذلك قام القطاع الخاص بإنشاء عددٍ من المستودعات والمخازن العادية والمبردة. وفي مملكة البحرين أكملت شركة البحرين لمطاحن الدقيق مشروعها الخاص بزيادة الطاقة التخزينية من خلال إقامة صوامع جديدة لإضافة قرابة 25 ألف طن للطاقات التخزينية القائمة والبالغة 23 ألف طن من حبوب القمح. وفي سوريا يبلغ عدد صوامع الحبوب حوالي 28 صومعة أسمنتية كبيرة، وعدد من الصوامع المتوسطة والصغيرة وهي تكفي لتخزين الكميات المطلوبة من القمح. وتقوم المؤسسة العامة لصوامع الحبوب بالتعاقد لإنشاء وحدات تخزين جديدة سنوياً لزيادة الطاقة التخزينية للوصول لتخزين كامل الإنتاج من كافة أنواع الحبوب. ويخزن القطاع الخاص في مستودعات خاصة به احتياجاته من الحبوب والأغذية والسلع الغذائية وبشكل خاص شركات تعبئة الحبوب ومعامل الأغذية وشركات التسويق والذين يقومون بتخزين احتياجاتهم السنوية من الحبوب والأغذية المعلبة وزيت الزيتون والزيوت النباتية إضافة للأجبان والمنتجات الحيوانية الأخرى. أما في مصر فقد بلغ عدد الشون 548 شونة، والمخازن 1468 مخزناً، الصوامع 28 صومعة، والثلاجات بقطاع الأعمال 23 ثلاجة بينما بلغت بالقطاع الخاص 237 ثلاجة.

2 - 2 العوامل المحددة لإمكانات الحصول على الغذاء:

إن إمكانية حصول المستهلك على السلع الغذائية تعتبر من المتضمنات الأساسية لمفهوم الأمن الغذائي، بجانب توفر الغذاء وكفايته. ومن أهم العوامل التي تؤثر على إمكانات الحصول على الغذاء تلك التي تؤثر في الطلب على السلع الغذائية بما فيها أسعار السلع الغذائية، دخول الأفراد. النمو السكاني ونمو إنتاج الغذاء.

2 - 2 - 1 مستويات أسعار السلع الغذائية الرئيسة في الوطن العربي والعالم:

لا تزال الأسعار العالمية للسلع الغذائية في مستوياتها المرتفعة رغم انخفاضها عن مستوياتها في الربع الأول من عام 2008م. فعلى سبيل المثال سجل متوسط أسعار سلعة الأرز ارتفاعاً بلغ 123% في عام 2008م مقارنة بمتوسط أسعار 2006، وقد استمرت أسعار الأرز في الزيادة ولكن بصورة متناقصة حيث بلغت نسبة الزيادة في متوسط الأسعار في الربع الأول من عام 2009م حوالي 99% مقارنة بأسعار 2006. ويتم فيما يلي استعراض التطورات في الأرقام القياسية لأسعار السلع الغذائية خلال الفترة 2007م – 2009م.

2 - 2 - 1-1 الأرقام القياسية لأسعار السلع الغذائية الرئيسة في الوطن العربي والعالم:

تعتبر الأرقام القياسية مؤشراً يعكس التطور الحقيقي لأسعار السلع الغذائية، حيث إن أسعار السلع الغذائية تُرجح عادة بالأسعار في سنة سابقة تعرف بسنة الأساس. وتوضح بيانات جدول (2-4)، وشكل (2-6) التطورات في الأرقام القياسية لأسعار الغذاء بصورة مجملة في العالم خلال الفترة 2007م-2009م. حيث بلغ الرقم القياسي لمجمل السلع الغذائية في عام 2009م حوالي 151.5 مقارنة بنحو 191.3عام 2008م أي بنسبة انخفاض بلغت 21%. ويتوقع أن يرتفع بنسبة 13% عام2010م إذ يتوقع أن يصل الرقم القياسي لمجمل السلع الغذائية حوالي 171.6.

وتشير بيانات جدول (2-5) وشكل (2-7) إلى الانخفاض الكبير في الأرقام القياسية لمجموعات السلع الغذائية الرئيسة على مستوى العالم حيث بلغ الرقم القياسي لأسعار مجموعة الحبوب في عام 2009م نحو 173.7 مقارنة بحوالي 239.1 في عام 2008م. وبلغ الرقم القياسي لأسعار الزيوت عام 2009م نحو 150 مقارنة بنحو 225.4 عام 2008م، وبالنسبة للحوم بلغ الرقم القياسي للأسعار نحو 117.6 عام 2009م مقارنة بنحو 128.3 عام 2008م، وكذلك الحال بالنسبة للرقم القياسي لأسعار الألبان الذي بلغ حوالي 141.6 عام 2009م مقارنة بنحو219,3 عام 2008م. غير أن الرقم القياسي لأسعار السكر قد ارتفع من 181.3 عام 2008م إلى 257.3 عام 2009م.

جدول (2-4): الأرقام القياسية لأسعار الغذاء في العالم خلال الفترة 2007م- 2010م

سنة الأساس: 2000م

السنوات	الرقم القياسي لأسعار الغذاء
2007م	154.1
2008م	191.3
2009م	151.5
2010م	171.6
معدل التغير بين 2008م و2009م (%)	21
معدل التغير بين 2009م و2010م (%)	13

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة , 2010م، موقع المنظمة على الشبكة الدولية.

شكل (2-6): الأرقام القياسية لأسعار الغذاء في العالم خلال الفترة 2007م- 2010م

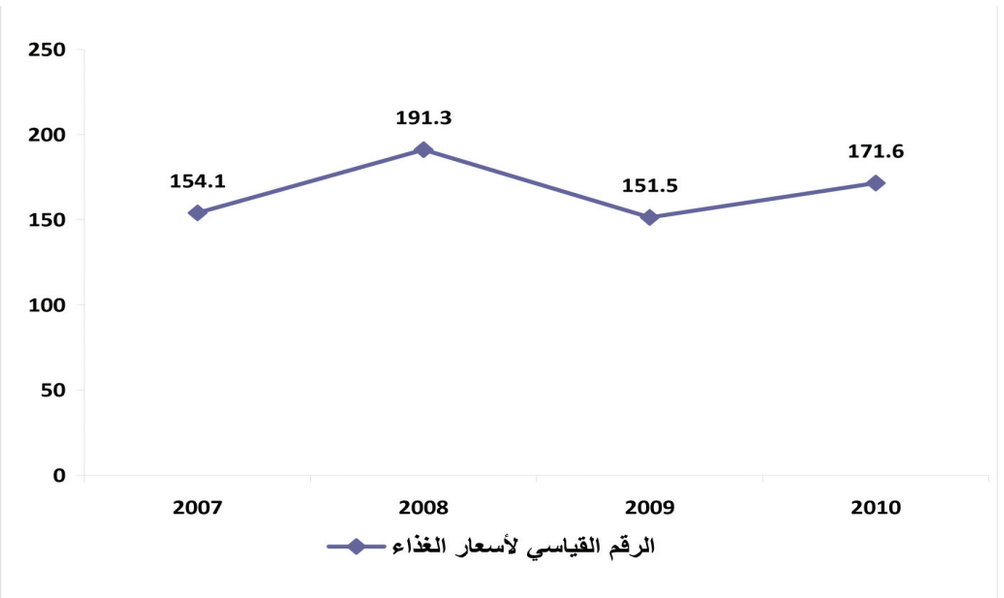

جدول (2-5) الأرقام القياسية لبعض مجموعات السلع الغذائية في العالم خلال الفترة 2007م- 2009م

سنة الأساس: 2000م

السنوات	الحبوب	الزيوت النباتية	السكر	اللحوم	الألبان
2007م	166.8	169.1	143.0	112.1	212.4
2008م	239.1	225.4	181.0	128.3	219.6
2009م	173.7	150	257.3	117.6	141.6
معدل التغير بين عامي 2008م و2009م (%)	27 -	33 -	42	8 -	36 -

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2010، موقع المنظمة على الشبكة الدولية.

شكل (2-7) الأرقام القياسية لبعض مجموعات السلع الغذائية في العالم
خلال الفترة 2007م- 2010م

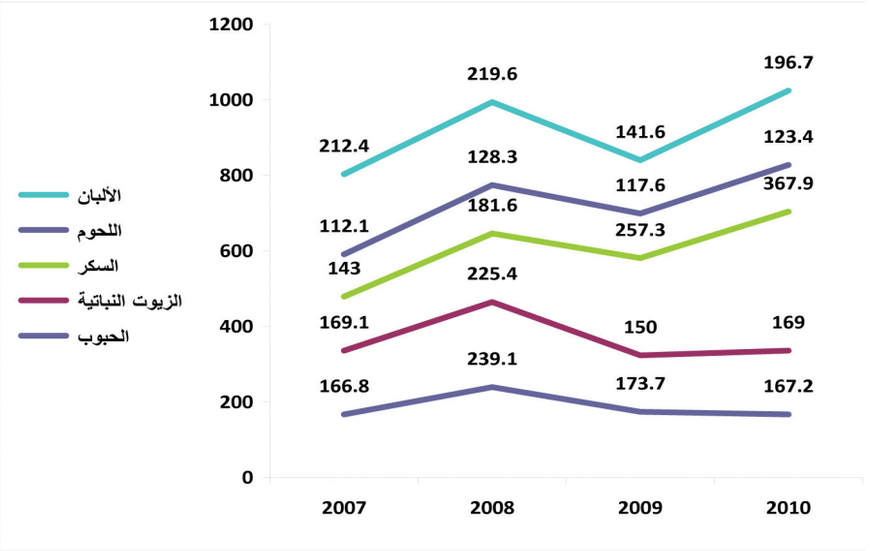

المصدر: حسبت من منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، موقع المنظمة على الشبكة الدولية 2010م.

وعلى مستوى الدول العربية وكما توضح بيانات جدول (2-6)، وشكل (2-8) فإن الأرقام القياسية قد ارتفعت لمعظم السلع بين عامي 2007م و2008 بالدول العربية. كما أن المتوسط العام للأسعار القياسية للسلع الغذائية الرئيسة قد ازداد في الدول العربية بين عامي 2008م و2009. وقد تراوحت نسب الزيادة بين 8% في حالة الأرقام القياسية للأسماك ونحو 75% في حالة الأرقام القياسية للقمح.

وفي حالات بعض الدول العربية تراجعت الأرقام القياسية لأسعار العديد من السلع كما هو الحال بالنسبة للأسماك في سوريا، والدرنات في العراق، والزيوت النباتية والبقوليات في فلسطين، والقمح والأرز والزيوت النباتية في مصر، وموريتانيا بين عامي 2008م و2009.

جدول (2-6): الأرقام القياسية لأسعار بعض مجموعات السلع الغذائية الرئيسة
في بعض الدول العربية خلال الفترة 2007م-2009م

الدولة	المجموعة السلعية	سنة الأساس	2007م	2008م	2009م	معدل التغير بين عامي 2008م و2009م (%)
السعودية		1999				
	القمح		100	100	-	
	الأرز		99.8	175	-	
	الذرة الرفيعة		-	-	-	
	الزيوت النباتية		102.2	130.2	-	
	الدرنات		218	251	-	
	البقوليات		99.3	114.3	-	
	السكر		110.3	146.3	-	
	الأسماك		152.1	168.1	-	
	الألبان		98.4	131	-	
	اللحوم الحمراء		122.7	137	-	
	اللحوم البيضاء		111	136	-	

سوريا	الحبوب	2000	115	154	186	21
	الزيوت النباتية		140	162	180	11
	الدرنات		173	213	247	16
	البقوليات		263	290	367	27
	السكر		177	192	197	3
	الأسماك		183	204	198	3 -
	الألبان		144	179	222	24
	اللحوم الحمراء		161	186	209	12
	اللحوم البيضاء		183	225	267	19
العراق						
	القمح		150	200	250	25
	الأرز		300	400	500	25
	الذرة الشامية		275	350	425	21
	الزيوت النباتية		1000	1250	1500	20
	الدرنات		700	600	500	-17
	البقوليات		1000	1500	2000	33
	السكر		400	400	400	0
	الألبان		390	570	750	32
	اللحوم الحمراء		5000	7000	9000	29
	اللحوم البيضاء		3250	3500	3750	7
فلسطين		2004				
	الأرز		114.53	149.52	179.02	20
	الزيوت النباتية		123.67	160.97	157.35	-2
	الدرنات		101.38	125	123.42	-1
	البقوليات		113.22	143.4	160.9	12
	السكر		178.63	152.54	152.33	0
	الأسماك		115.74	119.36	129.62	9
	الألبان		107.16	118.22	124.76	6
	اللحوم الحمراء		120.32	138.66	150.89	9
	اللحوم البيضاء		120.38	141.84	154.23	9
مصر		2004/2005				
	القمح		162	155.4	139.5	-10
	الأرز		655	98.4	73.7	-25
	الذرة الرفيعة		144	-	180.7	
	الزيوت النباتية		444	168	131.4	-22
	الدرنات			-	188.9	
	البقوليات			160	175.4	10
	السكر			101.5	192.9	90
	الأسماك			128.6	139.5	8
	الألبان			147.3	73.7	50 -
	اللحوم الحمراء			117.6	180.7	54
	اللحوم البيضاء			136.6	131.4	-4
موريتانيا		1985				
	الحبوب		180	180	140	-22
	الزيوت النباتية		240	240	200	-17
	الدرنات		200	200	200	0
	البقوليات		500	500	500	0
	السكر		165.37	165.37	165.37	0
	الأسماك		168.12	168.12	168.12	0
	اللبن		200	200	200	0
	اللحوم الحمراء		700	700	600	-14
	اللحوم البيضاء		240	240	240	0

اليمن	القمح	2005	120	198	247	25
	الذرة الرفيعة		120	198	247	25
	الزيوت النباتية		138	192	241	26
	البقوليات		116	112	141	26
	السكر		140	143	179	25
	الأسماك		125	146	182	25
المتوسط	القمح		134	158	228	75
	الذرة الرفيعة		132	189	214	13
	الزيوت النباتية		290	330	382	27
	البقوليات		370	290	490	69
	السكر		168.7	172.6	219	27
	الأسماك		141	145	157	8

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقارير القطرية للدول العربية حول أوضاع الأمن الغذائي 2009م.

شكل (2-8): تطور الأرقام القياسية لأسعار بعض مجموعات السلع الغذائية الرئيسة في الوطن العربي خلال الفترة 2007م-2009م

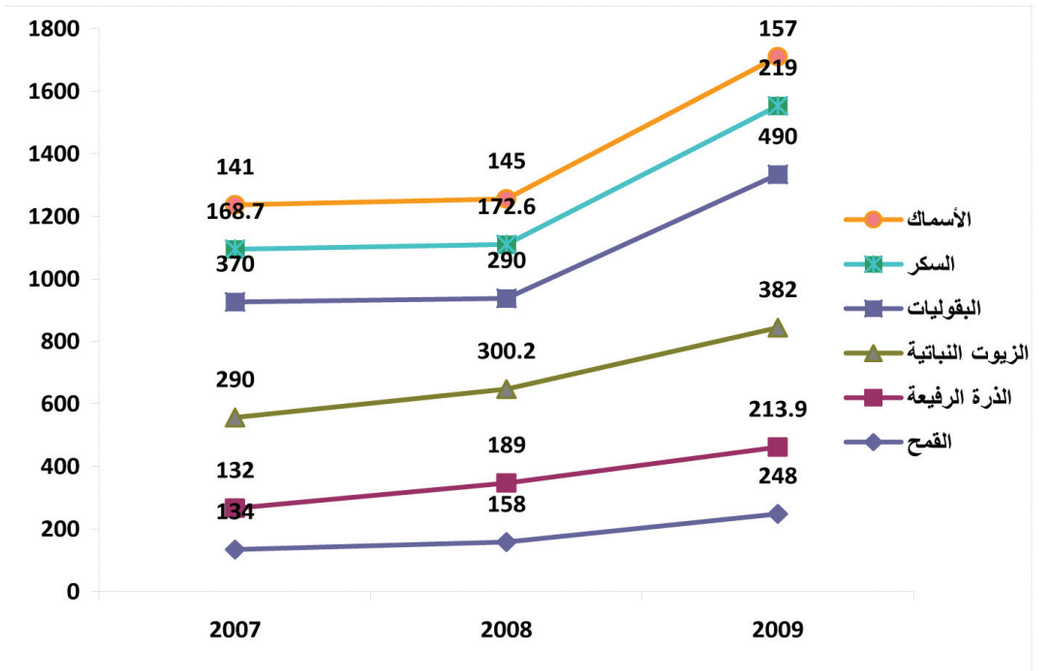

2 - 2 - 2 اتجاهات نصيب الفرد من قيمة الناتج المحلي الإجمالي:

تتأثر كميات وأنواع السلع الغذائية المكونة لسلة الغذاء بمستويات الدخول بصفة أساسية بجانب تأثرها بعدة عوامل أخرى. وكما توضح بيانات جدول (2-7)، فإن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي بلغ نحو 4534 دولاراً في عام 2008م، وهو ما يزيد بنحو 22.2% عن عام 2007م.

ويقدر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي بنحو 5763 دولار عام 2009م.

2 - 2 - 3 اتجاهات متوسط نصيب الفرد من قيمة الناتج الزراعي:

بلغ نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الوطن العربي عام 2008م نحو 303.8 دولاراً مرتفعاً عما كان عليه في عام 2007م بنحو 10.4%.

ويقدر متوسط نصيب الفرد قيمة الناتج الزراعي بالوطن العربي نحو 302.9 دولار عام 2009م.

وقد أدت الزيادة في مستويات الدخول إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية بصفة عامة. فعلى سبيل المثال في المملكة العربية السعودية بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008م حوالي (71) ألف ريال مقابل (59) ألف ريال في عام 2007م، وأدى ذلك إلى زيادة الطلب الأمر الذي انعكس على زيادة واردات المملكة الغذائية حيث زادت من (17561) ألف طن في عام 2007م إلى (21402) ألف طن في عام 2008م.

أما في سوريا فقد عملت الدولة على تحسين دخول المواطنين من خلال زيادة الدخل بنسبة 25% في عام 2008م، الأمر الذي انعكس أيضاً على زيادة الطلب على السلع الغذائية. وكذلك الحال في السودان إذ أدت زيادة متوسط دخل الفرد للعام 2009م بنسبة 15% مقارنة بالعام 2008م إلى زيادة الطلب على الكثير من السلع الغذائية. وفي العراق أدى التغيير في الدخل إلى زيادة كميات الاستهلاك الغذائي من المنتجات الغذائية لمختلف أنواعها إضافة إلى الإقبال الكبير للسكان على زيادة مشترياتهم من السلع الصناعية وكذلك المنافع الخدمية. كما أدت زيادة الرواتب عام 2008م، إلى زيادة كبيرة وفاعلة في الطلب على السلع والخدمات.

جدول (2-7): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي في الوطن العربي خلال الفترة 2007م – 2009م

الأعوام	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي
2007	4534	275.3
2008	5542	303.8
2009	5763	302.9

2 - 2 - 4 النمو السكاني ونمو الإنتاج الغذائي عربياً وعالمياً:

تُعد معدلات النمو السكاني في الوطن العربي من معدلات النمو العالية على المستوى العالمي. ويقدر سكان الوطن العربي في عام 2009م بنحو 351 مليون نسمة، كما يقدر معدل نمو سكان الوطن العربي خلال الفترة 1990-2008م بنحو 2.34%، في حين يقدر معدل نمو السكان على المستوى العالمي بنحو 1.16%خلال ذات الفترة. ويؤثر نمو السكان على إمكانية الحصول على الغذاء عن طريق تأثيره في الطلب على السلع الغذائية. ففي ظل محدودية المعروض من تلك السلع، فإن زيادة أعداد السكان تعني زيادة في الطلب، وبخاصة على السلع الغذائية الرئيسة مثل: الحبوب، ومصادر الطاقة والبروتينات الحيوانية والنباتية، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وبالتالي صعوبة حصول المستهلك عليها.

أما نمو الإنتاج الغذائي فيعني زيادة المعروض من السلع الغذائية الأمر الذي ينعكس عادة في تسهيل إمكانية حصول المستهلك عليها.

وكما تشير بيانات الجدول (2-8) الذي يوضح الأرقام القياسية لقيمة الناتج الغذائي متمثلاً في قيمة الإنتاج الزراعي على مستوى الوطن العربي والعالم خلال الفترة 2000-2007م، والتي تشير إلى استمرار التطور الايجابي للرقم القياسي للإنتاج الزراعي العربي، حيث ارتفع عام 2007م إلى نحو 142 مقارنة بنحو 127 عام 2006م وذلك مقارنة بفترة الأساس (1999-2001=100)، كما ارتفع الرقم القياسي لقيمة الناتج الزراعي العالمي من حوالي 127% عام 2006 إلى حوالي 138% عام 2007م مقارنة بنفس فترة الأساس.

جدول (2-8): الأرقام القياسية للإنتاج الزراعي خلال الفترة 2000م-2007م

الدولة	(سنة الأساس 99-2001م= 100)			
	2000م	2005م	2006م	2007م
الأردن	111.40	204.52	222.79	259.92
الإمارات	142.20	134.52	149.31	158.26
البحرين	98.40	87.15	88.83	97.21
تونس	98.00	129.25	139.87	148.69
الجزائر	95.10	158.06	176.31	206.58
جيبوتي	99.60	129.41	135.29	147.06
السعودية	92.80	113.28	116.51	118.75
السودان	92.80	215.95	272.92	327.14
سوريا	103.00	126.30	148.66	176.80
الصومال	119.11	84.71	84.71	84.71
العراق	100.70	32.04	43.58	51.01
عمان	96.10	118.81	125.99	131.93
فلسطين	87.70	144.51	161.99	166.34
قطر	102.50	85.51	92.75	100.00
الكويت	90.60	172.75	170.62	173.46
لبنان	104.30	130.03	137.37	148.42
ليبيا	97.60	40.37	45.81	52.39
مصر	101.50	85.23	96.78	112.94
المغرب	95.30	141.95	183.78	179.22
موريتانيا	101.80	210.80	221.42	189.03
اليمن	99.00	131.74	144.26	167.21
الدول العربية	99.75	109.95	127.05	142.01
العـــالم	100.20	120.44	126.89	138.37

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي لتطورات التنمية الزراعية والسمكية في الوطن العربي 2009م.

2 - 3 البنيات التسويقية للسلع والمنتجات الغذائية:

يؤثر التسويق الزراعي تأثيراً كبيراً على إمكانات حصول المستهلكين على السلع الغذائية. فالتسويق يلعب دوراً رئيسياً في تحديد الأسعار التي يتلقاها المنتجون والأسعار التي يدفعها المستهلكون. كما أن العملية التسويقية تتضمن أداء مختلف الخدمات التسويقية لنقل المنتجات الزراعية من المزارعين إلى المستهلكين، واكتشاف أسعار المنتجات في مختلف المراحل التسويقية، إضافة إلى نقل الإشارات التسويقية في سلسلة العملية التسويقية، وبخاصة من المستهلكين إلى المنتجين. وإضافة إلى ما سبق، تزداد أهمية التسويق الزراعي، والبنيات التسويقية في التأثير على إمكانات الحصول على الغذاء وذلك عن طريق ما يمكن أن يكتسبه المستهلك مما تضيفه الخدمات التسويقية للمنتجات الزراعية من قيم زمانية ومكانية وشكلية وتمليكية.

وتتضمن البنيات التسويقية، البنيات الطبيعية مثل المخازن ومنشآت التصنيع والقيمة المضافة وأدوات التدريج ووسائل التعبئة وأماكن بيع التجزئة، والبنيات المؤسسية مثل: التنظيمات التسويقية (العامة والخاصة والتعاونية)، والقوانين والتشريعات المنظمة للعملية التسويقية ووظائفها.

وبصفة عامة تتصف البنيات التسويقية للمنتجات الزراعية في معظم الدول العربية بالضعف وتعاني العديد من أوجه القصور، الأمر الذي ينعكس سلباً على إمكانية حصول المستهلكين على الكثير من السلع الزراعية رغم المزايا النسبية التي تمتلكها الدول العربية في إنتاجها. فهناك بعض حالات الدول العربية التي تتميز بإنتاج وفير من أنواع عديدة من السلع الغذائية، ولكن يحد قصور البنيات التسويقية من سهولة أو إمكانية حصول المستهلك عليها، خاصة وأنها تتسم في معظمها بموسمية الإنتاج وسرعة التلف. ففي السودان على سبيل المثال يبلغ إنتاج الألبان ما يزيد على 35% من جملة إنتاجها في الوطن العربي وفي ذات الوقت تتدنى معدلات استهلاك الألبان في المناطق الحضرية نسبة لبعد مناطق الإنتاج في القطاعات

التقليدية عن مناطق الاستهلاك. وينتشر استهلاك الألبان المجففة في المدن، ويستورد السودان كميات كبيرة من الألبان المجففة تراوحت قيمتها بين نحو 83 مليون دولار ونحو 93 مليون دولار في عامي 2007م و2008. وفي معظم قطاعات الإنتاج التقليدية في الدول الرئيسة المنتجة للألبان بالوطن العربي هناك مجموعة من المعوقات التي تحد من إمكانات حصول المستهلك على الألبان ومنتجاتها، ومنها ضعف البنيات التحتية من طرق ومواصلات واتصالات ومواعين تبريد وتخزين، وقلة وغياب مراكز تجميع الألبان، إضافة إلى غياب أو عدم تفعيل القوانين والتشريعات المتعلقة بالخدمات التسويقية في القطاع. وبالطبع يمكن أن يؤدي تطوير البنيات التسويقية للألبان ومنتجاتها إلى تمكين المستهلك من الحصول على هذه السلع المهمة، ليس على مستوى الدول المنتجة الرئيسة فحسب، بل على مستوى دول الوطن العربي، كما هو الحال في قطاع إنتاج وتسويق الألبان في السعودية حيث مكنت البنيات التسويقية المتطورة مثل: مراكز تصنيع وتعبئة الألبان، والطرق الحديثة ووسائل النقل المجهزة من توفير الألبان على نطاق المملكة وبعض الدول العربية المجاورة.

2 - 4 اتجاهات تكاليف إنتاج السلع الغذائية:

يوضح الجدول (2-9) والشكل (2-9) تطور تكاليف السلع الغذائية في بعض الدول العربية خلال الفترة 2007م - 2009م. وعلى الرغم من اتجاه أسعار السلع الغذائية نحو الانخفاض في معظم الدول العربية بين عامي 2008م و2009، إلا أن تكاليف إنتاج السلع قد شهدت زيادات ملموسة كما تشير بيانات الجدول. ففي سوريا حيث ينتج القمح بأنواعه المختلفة، فقد بلغت تكاليف إنتاج الهكتار من القمح الطري المروي 1284.53 دولار بنسبة زيادة 31% من العام 2008م. أما تكاليف القمح الطري البعلي فقد بلغت 331.75 دولار بنسبة زيادة بلغت حوالي 20% عن العام 2008م، كما بلغت تكاليف القمح القاسي المروي حوالي 1283.91 دولار بنسبة زيادة بلغت حوالي 30% عن العام 2008م. وارتفعت تكاليف كل من محصول الشعير والحمص بنحو 24%، 25% على التوالي. وجاءت الزيادة في التكاليف كنتيجة لزيادة تكاليف الأسمدة ومياه الري بالإضافة إلى التكاليف التسويقية التي ازدادت بسبب ارتفاع أسعار البترول.

أما في فلسطين فلقد ازدادت تكاليف إنتاج القمح بنسبة 15% عن العام 2008م حيث بلغت تكاليف الهكتار نحو 1415 دولاراً. ومن أهم عناصر الإنتاج التي أدت إلى زيادة تكاليف إنتاج القمح في فلسطين هي تكاليف الأسمدة والعمليات اليدوية والميكانيكية ورسوم الأرض، حيث تمثل العمليات الميكانيكية نسبة 47% من إجمالي التكاليف بينما تمثل رسوم الأرض 30% من إجمالي التكاليف. كما ازدادت تكاليف إنتاج كل من الشعير، الحمص، السمسم، والبطاطا بنسبة زيادة بلغت 15 % عن العام 2008م حيث بلغت تكاليف إنتاج الهكتار منها (8715،1442،1043،1323) دولاراً على التوالي.

و في السودان انخفضت تكاليف إنتاج السلع الغذائية في العام 2009م حيث بلغت تكاليف كل من الذرة الرفيعة، الدخن، القمح، الفول السوداني، والسمسم (191 دولاراً، 179 دولاراً، 68 دولاراً،387 دولاراً، 168 دولاراً) للهكتار على التوالي بنسبة انخفاض مقارنة بالعام 2008م بلغت (11%، 27%، 40%، 9%، 8%) على التوالي وفي مصر ارتفعت تكاليف إنتاج الهكتار من الطماطم من 702 دولار عام 2008م إلى 764 دولار عام 2009م بنسبة زيادة بلغت 9%. وارتفعت تكاليف إنتاج الهكتار من البنجر من 482 دولاراً عام 2008م إلى 548 دولاراً أي بنسبة 14%.

جدول (2-9): تطور تكاليف إنتاج السلع الغذائية في بعض الدول العربية خلال الفترة 2007م- 2009م

القيمة: دولار / هكتار

الدولة	المحصول	2007م	2008م	2009م	معدل التغير(%)
السودان	الذرة	150	214	191	11-
	الدخن	161	246	179	27-
	القمح		1127	680	40-
	الفول السوداني	336	423	387	9-
	السمسم	133	183	168	8-
سوريا	القمح الطري السقي	844.63	981.00	1284.53	31
	القمح الطري البعل	263.56	277.25	331.75	20
	القمح القاسي السقي	850.88	986.72	1283.91	30
	القمح القاسي البعل	270.75	286.62	331.24	16
	الشعير	131.99	153.39	189.69	24
	الحمص	361.63	455.52	568.46	25
	البطاطا	4981.94	8228.72	51515.51	
	البصل	150.75	224.52	191.85	15-
	الذرة الصفراء	833.72	1097.64	1258.12	15
فلسطين	القمح	1025	1230	1415	15
	الشعير	1000	1150	1323	15
	الحمص	789	907.35	1043	15
	السمسم	1090	1253.5	1442	15
	البطاطس	6590	7578.5	8715	15
مصر	الطماطم	667.8	702	764	9
	البنجر	412.2	482	548	14
المتوسط					
	القمح	791.2	969.6	967.6	3 -
	الشعير	566	651.6	756.3	16
	الذرة الرفيعة	150	214	191	11 -
	البطاطس	312.4	4670.3	3809	18 -
	الطماطم	667.8	702	764	9
	البصل	150.75	224.52	191.85	15 -

شكل (2-9): تطور تكاليف إنتاج السلع الغذائية في بعض الدول العربية خلال الفترة 2007م- 2009م

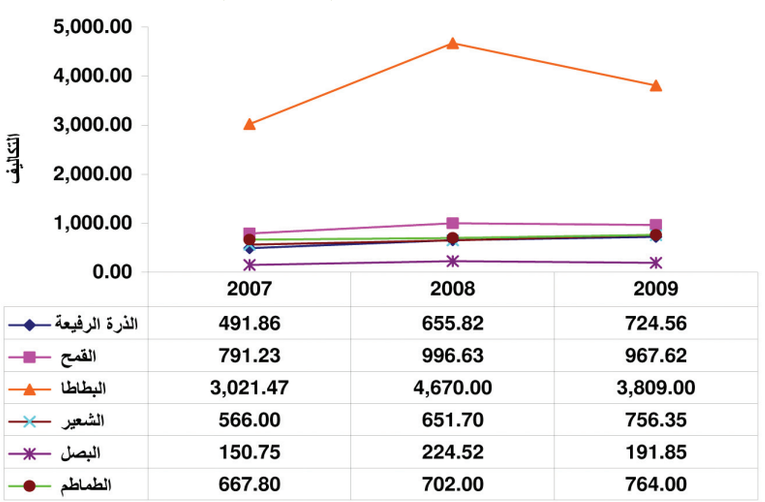

2 - 5 سياسات الأمن الغذائي:

2 - 5 - 1 سياسات إدارة الموارد الطبيعية:

تعمل الدول العربية على حماية البيئة والموارد الطبيعية للحفاظ على قدراتها الإنتاجية وتعظيم العوائد الاقتصادية والاجتماعية منها. كما تسعى إلى تحسين نمط استغلال واستخدامات الموارد الطبيعية على نحو أمثل يكفل تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية وحماية التنوع الحيوي وتحسين نوعية المنتج.

وفي مجال إدارة الثروة السمكية تعمل الدول العربية على تعزيز الإدارة المتكاملة للبيئات الساحلية والبحرية وتنمية المنتجعات البحرية والمحميات الطبيعية، وإعداد خطط الطوارئ في جميع قطاعات البيئة حفاظاً على الموارد الطبيعية وحسن استغلالها وحمايتها.

تشكل التربة والمياه أهم عناصر القاعدة الإنتاجية ويؤثران هيكلياً ووظيفياً على بعضهما البعض، وتهدف سياسات تنمية الموارد الأرضية والمائية إلى: زيادة الإنتاج الزراعي أفقياً ورأسياً من خلال التوزيع والاستخدام الأمثل للموارد الأرضية والمائية، وزيادة مساحة الأراضي المستغلة زراعياً بإعادة إدخال المساحات المهملة واستصلاح المزيد من الأراضي القابلة للزراعة.

وقد نفذت الأقطار العربية خلال الفترة (2000-2009م) العديد من البرامج والمشروعات شملت: إصدار التشريعات والقوانين التي تنظم استخدام الأراضي الزراعية، برامج مسوحات التربة وتصنيف الأراضي، تنفيذ برامج بحوث التربة والخصوبة، برامج إرشادية لتعميم النتائج البحثية ورفع قدرات المزارعين على الحفاظ على خواص التربة، وبرامج دعم المخصبات للتشجيع على استخدام الأسمدة العضوية.

فعلى المستوى القطري قامت تونس بالعديد من المشروعات شملت تهيئة مصبات المياه، ومشروع حماية أراضي الحبوب. ونفذت سوريا العديد من البرامج والمشروعات شملت برنامج استخدام التقانات المؤدية لتحسين الأراضي الزراعية، برنامج وضع خارطة بيئية زراعية اقتصادية، وبرنامج زيادة المساحات الزراعية المروية.

ويعمل العراق على الاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية من خلال تنفيذ المشاريع والبرامج بما يصون خصوبتها، ورفع العوائق التي تقف في طريق استغلالها (التملح والتغدق مثلاً)، ورفع مستواها الإنتاجي إلى حدود طاقاتها الكامنة.

وأنجزت سلطنة عمان مشروع أطلس التربة لتحديد الأراضي الصالحة للزراعة وخارطة تحديد أراضي المراعي الطبيعية، وتم إصدار تشريعات حماية المحميات الطبيعية، ونفذ مشروع إقامة المنشآت والحوائط الواقية لحماية الأراضي الزراعية من الانجراف.

وفي مصر تم استصلاح ما لا يقل عن 150 ألف فدان سنوياً خلال الفترة 2000 - 2009م. وتشمل مشروعات تحسين الأراضي عدداً من البرامج منها حل مشاكل الأراضي الملحية ومشكلة الغدق، وزيادة معدلات المحافظة على خصوبة التربة، وزراعة الأحزمة الخضراء ومصدات الرياح لتفادي خطر التصحر، وتنفيذ مشروعات الصرف الزراعي لصيانة مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية والحد من معدلات تدهورها.

وفي مجال تنمية الموارد المائية ركزت السياسات المائية العربية خلال السنوات القليلة الماضية على إدارة العرض للموارد المائية من خلال الاهتمام بتنمية الموارد من مصادرها المختلفة وكذا حسن توزيعها فضلاً عن حماية وصيانة الموارد المائية في مواجهة أوجه الفقد المختلفة سواء الفقد الكمي على مختلف مستويات الشبكة المائية أو الفقد النوعي والذي ينشأ نتيجة لتدهور نوعية المياه لأسباب متعددة. كما ركزت أيضاً - لكن بشكل أقل - على إدارة الطلب من خلال ترشيد استخدام المياه في مختلف أوجه استخداماتها، وتخصيص الموارد المائية طبقاً لمعايير الكفاءة الاقتصادية. وقد انعكس هذا التمايز في أولويات السياسات المائية في توجيه الجزء الأكبر من الاستثمارات إلى تنمية مصادر الموارد المائية (مشروعات الري) وصيانة شبكات الري. ومع أن هذه السياسات قد تمخض عنها تحسن ملموس في الموارد المائية خاصة في مجالات تحلية المياه وإعادة الاستخدام، فإن عدم إعطاء جانب الطلب الأهمية التي يستحقها أدى إلى الإسراف في استخدام المياه ومن ثم إهدار جزء كبير مما أضافته سياسة إدارة العرض إلى الموارد المائية العربية.

وقد اعتمدت الأردن سياسة التسعيرة التصاعدية لمياه الري، وعدم السماح بتحويل المياه المخصصة للزراعة إلى استخدامات أخرى دون توفير مصادر بديلة صالحة لاستعمالات زراعية، وعملت على استبدال الأنظمة المفتوحة لنقل المياه بأنظمة الأنابيب.

وفي إطار المشروعات التي تنفذها تونس في إطار سياسات تنمية موارد المياه تم إنجاز 12 سداً كبيراً و200 سد جبلي

و680 بحيرة جبلية لحجز مياه الأمطار، وحفر 1120 بئراً استكشافية، و1018 بئراً للمراقبة. وتتضمن الخطّة العشريّة الثانية 2002-2011 إقامة 11 سداً كبيراً و50 سداً جبلياً و4000 بحيرة ومنشأة لفرش المياه، كما تولي هذه الخطّة أهميّة كبرى لإحكام التصرّف في الموارد المائية وحمايتها من الاستنزاف والتلوث وإيجاد موارد بديلة إضافية.

ويعمل الجزائر على حماية موارده الأرضية والمائية من خلال برنامج استصلاح الأراضي في الجنوب والذي يعرف أيضاً " بالفلاحة الصحراوية عن طريق إعادة الاعتبار وتجديد النخيل والواحات وتوسيعها ".

ويتبنى السودان عدداً من المشروعات تشمل الاستغلال الكامل لنصيب السودان من مياه النيل والمياه الجوفية المتوقعة من حفر قناة جونقلي وغيرها من مشروعات زيادة الإيرادات، وإنشاء السدود على الأنهار النيلية والوديان والخيران الموسمية لزيادة المساحة المروية. ومعالجة مشكلة الإطماء خلف الخزانات وبناء خزانات جديدة وتعلية خزان الروصيرص وترقية كفاءة الخزانات الأخرى، وتطوير نظم وأساليب الري وتحديثها وزيادة كفاءتها، واستكشاف مصادر المياه الجوفية وتطوير استخداماتها لأغراض الإنتاج الزراعي، وتعزيز موارد المياه الجوفية بما يحقق القضاء على مشكلة العطش وتعميم إمداد الماء الصحي في كل قطر، وتطوير صناعة رافعات المياه والحفارات والأنابيب والخزانات وقطع الغيار.

وتسعى سوريا إلى تنفيذ مشروعات استخدام التقانات الحديثة في الري خاصة المصادر المائية الجوفية وتأمين التسهيلات التمويلية والفنية والإرشادية والبنى المؤسسية اللازمة للتنفيذ، وزيادة كفاءة الري في كافة المصادر المائية خاصة في مشاريع الري الحكومية القائمة وتأهيلها لاستخدام أساليب الري الحديثة وإعطاء المزروعات المقننات اللازمة والكافية لإنتاج جيد.

ويسعى العراق إلى تقليص الفاقد من مياه الري في الشبكات الناقلة بتبطين قنوات الري أو استخدام الأنابيب لنقل المياه، واستغلال طبوغرافية العراق لرفع مناسيب المياه في الأنهر دون تسريب للماء إلى الخليج، واستثمار المياه الجوفية المتجددة ومياه البزل والمياه العادمة، وتعظيم إنتاج وحدة المياه من المنتجات الزراعية بإعطاء أولوية الإرواء للأراضي الأكثر خصوبة، وإتباع الدورات الزراعية المثالية لمختلف مناطق العراق ورفع متوسط إنتاج الفدان وتحسين الجودة، ونشر منظومات الري بالرش والتنقيط.

ونفذت سلطنة عمان العديد من البرامج والمشروعات والإجراءات شملت الاستمرار في إصدار التشريعات والقوانين المنظمة لاستخدامات المياه المختلفة وحمايتها وصيانتها وتنميتها، والاستمرار في تنفيذ برامج تقييم الموارد المائية وتحديث شبكات رصد المياه الجوفية والسطحية واستكمال الدراسات الاستقصائية لمصادر المياه الجوفية متوسطة العمق والمياه العميقة والآبار الاستكشافية وآبار المراقبة، والاستمرار في تنفيذ برامج تنمية الموارد المائية السطحية واستخدام تقنيات حصاد مياه الأمطار وتغذية أحواض المياه الجوفية بالمياه السطحية الجارية بإقامة الحواجز المائية وإنشاء السدود.

وتتبنى مصر عدداً من المشروعات لترشيد استخدام المياه منها برنامج تطوير الري للإقلال من فقد المياه من خلال استخدام نظم تحكم حديثة تشمل تخطيط المساقي على مستوى المزرعة، والتسوية الدقيقة للأراضي بأشعة الليزر، واستخدام مضخة ري واحدة على الترعة العمومية المشتركة، وتركيب مواسير بلاستيكية. وقد تم تنفيذ البرنامج خلال الفترة (2000-2009م) في مجموعة من المحافظات ما نتج عنه الإقلال من فقد مياه الري وزيادة مساحة الأراضي المنزرعة وخفض معدل تلوث البيئة وانخفاض معدل الإصابة بالأمراض المستوطنة مثل البلهارسيا وتوفير الوقت والجهد وتكاليف التشغيل وإدارة العمل والطاقة المستخدمة.

وتسعى اليمن إلى تقليل نسبة الاستنزاف في الموارد المائية بمعدل 25%، وكذا تنمية هذه الموارد بمتوسط سنوي 5%، ورفع كفاءة الري إلى 75% وتخفيض الفاقد، وذلك من خلال تعريف واضح لأسس ومعايير استخدام المياه وتوجيهها نحو القطاعات الاقتصادية ذات المردود العالي وبما يحقق أقصى عائد لكل وحدة مياه مستخدمة، وتحديد حقوق المياه وجعلها قابلة للتداول التجاري والنقل بين الريف والحضر ووضع التعرفة لاسترجاع التكلفة في مياه الري مع مراعاة ظروف الفقراء.

2 - 5 - 2 سياسات حماية وتنمية قطاع الإنتاج النباتي:

تضمنت أهداف إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة هدف تحقيق استدامة الموارد الزراعية العربية. وتضمنت مكونات البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي تحسين مستويات الإنتاج في الزراعات القائمة واستثمار المزيد من الأراضي بالاستفادة من العوائد المائية لترشيد استخدامات مياه الري، إطار (4). وجاءت سياسات تنمية الإنتاج الزراعي في الأقطار العربية للفترة (2000م- 2009م) لترتكز على ثلاثة محاور رئيسية: يقوم المحور الأول على التوسع الرأسي برفع إنتاجية وحدة المساحة، والمحور الثاني على التوسع الأفقي بزيادة الرقعة الزراعية، والمحور الثالث على تقليل الفاقد خلال مراحل الإنتاج المختلفة والمسار التسويقي.

إطار (4): البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي

- يستند البرنامج على قرار الجمعية العمومية للمنظمة رقم (23) في دورتها (30) بالرياض بشأن تعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء.
- أطلق البرنامج بقرار القمة الاقتصادية التنموية الاجتماعية بالكويت في يناير 2009م.

الأهداف:

- زيادة قدرة الدول العربية على الاعتماد على الذات لتوفير احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسة.
- التخفيف من حدة تزايد قيمة فاتورة واردات السلع الغذائية.
- إتاحة فرص استثمارية ذات جدوى اقتصادية للشركات ورجال الأعمال في القطاع الخاص.
- خلق فرص عمل جديدة ومنتجة.

الإطار السلعي:

- الحبوب (القمح، الشعير، الأرز، الذرة الرفيعة، والذرة الشامية).
- المحاصيل السكرية (قصب السكر، والشوندر السكري).
- البذور الزيتية (الفول السوداني، السمسم، زهرة الشمس).
- التمور والزيتون.
- المنتجات الحيوانية.

النطاق الجغرافي:

في الجانب الإنتاجي:

- (10) دول عربية هي: الأردن، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، سوريا، العراق، مصر، المغرب واليمن.

في الجانب الخدمي:

- جميع الدول العربية باعتبارها مستفيدة من المشروع ومساهمة في استثماراته.

الإطار الزمني:

- يتم تنفيذ المشروع على ثلاث مراحل:
  - الأولى: قصيرة الأجل عاجلة (2010م-2015م).
  - الثانية: متوسطة الأجل تنموية حتى عام 2020م.
  - الثالثة: طويلة المدى ذات طبيعة إستراتيجية حتى عام 2030م.

المكونات والمحاور التنموية:

المحاور	المكون
دعم وتطوير مؤسسات البحث والإرشاد ونقل التقانة، توفير مستلزمات الإنتاج، استخدام التقانات المطورة لتعظيم الاستفادة من مياه الأمطار. دعم وتطوير مرافق الخدمات الزراعية المساندة، تطوير مؤسسات المزارعين.	تحسين مستويات الإنتاجية في الزراعات القائمة
تطوير مرافق ومنظومات إدارة ونقل وتوزيع موارد المياه، تطوير نظم الري الحقلي.	استثمار المزيد من الأراضي بالاستفادة من العوائد المائية لترشيد استخدام مياه الري
مشروعات المرافق والخدمات الزراعية المساندة. مشروعات إنتاج المستلزمات والمدخلات الزراعية. مشروعات التسويق والتصنيع الزراعي.	التوسع أو إقامة مشروعات استثمارية متكاملة مرتبطة بأنشطة البرنامج

النواتج المتوقعة:

البيان	الناتج
القمح 81%، الشعير 57%، الأرز 93%، المحاصيل السكرية (81%)، البذور الزيتية (69%).	زيادة إنتاج المحاصيل
8.7 مليون فرصة عمل	توفير فرص عمل
نحو 4.6 مليار دولار (25% من الإنتاج الاستثماري، أي 50% من القروض المقترحة).	تحقيق قيمة مضافة
تشمل جميع الدول العربية في المجالات المرتبطة بالمحاصيل المستهدفة	فرص استثمارية للقطاع الخاص

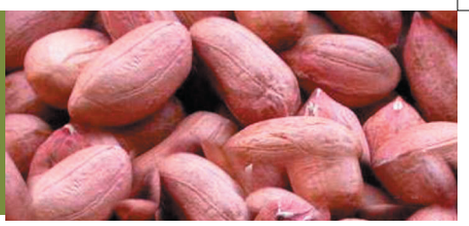

ففي تونس يجري تنفيذ مشاريع وبرامج تنمية تعتمد على المزيد من التكثيف، واستعمال التقنيات الحديثة، وتنويع المنتجات الزراعية، والعناية بجودة المنتجات، مع مراعاة الميزة النسبية لمختلف مناطق البلاد والموارد المتوفرة بها.

ويسعى العراق إلى التوسع الأفقي الزراعي من خلال تنفيذ مشاريع ري جديدة، واستثمار المياه السطحية بما في ذلك مياه البزل والمياه العادمة من خلال البحوث العلمية ذات العلاقة. وحفر الآبار لاستثمار المياه الجوفية المتجددة وفق خطة وضمان حماية المخزون الوطني. وفي ذات الوقت يجري العمل على التوسع الزراعي الرأسي من خلال استصلاح الأراضي بتنفيذ شبكة متكاملة من المبازل وغسل التربة من الأملاح، وعمل المصاطب في الأراضي المتموجة والجبلية، واستخدام الحراثة العميقة لكسر واختراق الطبقات الصماء، وتوفير المياه، وتنمية الإنتاج.

واعتمدت سلطنة عمان خلال الفترة (2001م-2010م) سياسة التوسع الرأسي في التنمية الزراعية لمواجهة الندرة النسبية في مواردها الطبيعية خاصة المياه من خلال تعظيم العائد الفني والاقتصادي من وحدة المساحة ووحدة المياه المستخدمة. وتضم البرامج والمشروعات التي اعتمدتها السلطنة لتنمية الإنتاج النباتي برنامج إدخال أسلوب الإنتاج عن طريق البيوت المحمية، برنامج استنباط ونشر السلالات والأصناف الجيدة من المحاصيل الزراعية، برنامج التوسع وإكثار تقاوي الحاصلات الحقلية العمانية، برنامج إكثار وتوزيع شتلات الفاكهة الموصى بها، برنامج إكثار فسائل نخيل الأصناف المميزة عن طريق مختبر الزراعة النسيجية في جماح ونشرها من خلال برنامج إرشادي. البرنامج البحثي – الإرشادي لرفع إنتاج النخيل، برنامج تطوير النظم المزرعية التقليدية، برنامج التوسع الزراعي في زراعة الحشائش في منطقة النجد.

وتقوم سياسات حماية وتنمية قطاع الإنتاج النباتي في مصر على التوسع الزراعي النباتي أفقياً ورأسياً، والتوسع في استخدام التكنولوجيا الحيوية لاستنباط السلالات المبكرة النضج عالية الغلة. ونفذت مصر خلال الفترة (2000م-2009م) عدداً من البرامج شملت: تحسين الغلة الفدانية وتعظيم الإنتاج الكلي، وتحديث طرق إنتاج وتطبيق التكنولوجيا المحسنة، وتفعيل آليات السوق سواء للمدخلات أو المخرجات وتحرير الأسعار، وتنفيذ الحملات القومية للمحاصيل الإستراتيجية بهدف تكامل الجهود البحثية والإرشادية وتزويد المزارعين بالتكنولوجيا التطبيقية الحديثة.

2 - 5 - 3 سياسات حماية وتنمية قطاع الإنتاج الحيواني:

تهدف سياسات تنمية قطاع الإنتاج الحيواني إلى زيادة نصيب الفرد من البروتين الحيواني. وتقوم هذه السياسات في الأغلب على التوسع الرأسي برفع إنتاج وحدة الحيوان بالانتخاب والتحسين والتغذية والإيواء والصحة البيطرية.

وقد عملت الدول العربية خلال الفترة (2000م- 2009م) على تنمية قطاع الإنتاج الحيواني من خلال تنفيذ البرامج البحثية في مجال التربية وتحسين النسل وإيجاد سلالات عالية الإنتاج من خلال الانتخاب والتهجين ونقل الأجنة والتلقيح الاصطناعي، والبرامج الإرشادية والخدمية بتحسين طرق الإيواء وتوجيه المربين بالطرق العلمية والعملية للتربية والرعاية الجيدة للحيوانات بهدف زيادة الإنتاج وتقليص التكاليف وتوفير الرعاية البيطرية للثروة الحيوانية. هذا بالإضافة إلى تشجيع مربي الماشية والقطاع الخاص على إقامة مشروعات الإنتاج الحيواني في مجال اللحوم الحمراء والبيضاء والألبان والبيض والخدمات المرتبطة بها، إلى جانب تنظيم عمليات الذبح وإقامة المجازر والأسواق الحديثة، وتوفير القاعدة العلفية بالتوسع في مشاريع زراعة الأعلاف الخضراء وتصنيع الأعلاف وتوفير مستلزمات الرعاية ومدخلات الإنتاج خاصة الأملاح والفيتامينات ومكونات العلائق العلفية عن طريق دعم إنتاج وتصنيع الأعلاف وتقديم القروض الميسرة.

كما عملت على التوسع في إنشاء مشاريع دواجن تتكامل فيها حلقات الإنتاج من مفاقس (مفرخات) وحقول ومجازر ومنافذ تسويقية، وإنشاء مزارع يتكامل فيها الإنتاج النباتي والحيواني. وكذلك توفير الأسواق الحديثة للبيع والشراء للحيوانات الحية ومنتجات الحيوانات والمجازر العصرية ومعامل التصنيع والخزن بتوفير المخازن المبردة والمجمدة وتوفير وسائل النقل المبردة والمجمدة من خلال القروض الميسرة، ونشر استخدام التلقيح الاصطناعي، والتوسع في إنشاء معامل الألبان الصغيرة ومراكز جمع الحليب، وتحسين الرعاية البيطرية والخدمات البيطرية الأخرى، وإنشاء المجمعات الزراعية الصناعية والتوسع في المشاريع التعليمية للثروة الحيوانية.

2 - 5 - 4 سياسات حماية وتنمية الثروة السمكية:

تشكل الثروة السمكية في الوطن العربي مكوناً هاماً في قاعدة الموارد الزراعية العربية، وتعتمد عليها الدول العربية في إنتاج الغذاء وسد الفجوة الغذائية خاصة في مجال البروتينات الحيوانية، وتوفير فرص العمل، وتحقيق عائدات من النقد الأجنبي نتيجة لتصدير الفائض من الإنتاج السمكي، ومن ناحية أخرى تنطوي الثروة السمكية العربية على إمكانيات هائلة، إذ أن جزءاً كبيراً منها لم يستغل بعد. وعلى الرغم من أن الوطن العربي يحقق فائضاً تصديراً من الأسماك إلا أنه لا تزال

هناك فجوة واسعة بين الإنتاج الفعلي والإنتاج الممكن سواء من المصايد الطبيعية أو من الاستزراع في المياه العذبة والمالحة. وتعمل الدول العربية على إقامة البنيات الأساسية اللازمة للصيد البحري وإنشاء وتطوير موانئ الصيد البحري وتطوير نظم تسويق وتصدير المنتجات السمكية وإنشاء الأسواق ومخازن التبريد وغيرها، وتوفير الدعم والقروض للصيادين لتمكينهم من اقتناء وسائل وتقنيات الصيد الحديث وتدريبهم وتأهيلهم على استعمالها. وإضافة إلى تنمية الاستثمارات في المجالات السمكية والأنشطة المرتبطة بها وتشجيع القطاع الخاص بزيادة الإستثمارات الموجهة إلى القطاع بوجه عام على النحو الذي يسمح بالاستفادة الكاملة من الموارد السمكية المتاحة بحرياً وداخلياً، وتوجيه المزيد من الاستثمارات لتطوير التصنيع السمكي لزيادة القيمة المضافة وتوفير فرص العمل، والعمل على تمكين الاستثمارات العربية المشتركة – بين الدول المستثمرة والدول المستضيفة للاستثمار– لتحقيق مصالح مشتركة وترسيخ النشاطات المشتركة بين الدول العربية لاسيما في مجال الصيد البحري. مع العمل على تنمية وتشجيع وتطوير الاستزراع السمكي، وتنفيذ مشروعات وبرامج ضبط جودة المنتجات، وتدريب الكوادر العاملة بالقطاع، إعداد ونشر البيانات والمعلومات الإحصائية السمكية. ففي مجال الاستزراع السمكي قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بوضع البنية الأساسية للاستزراع السمكي في المياه العذبة بإنشاء البرنامج العربي لتنمية الاستزراع السمكي في المياه العذبة بهدف زيادة الإنتاج السمكي في الدول التي تتوفر فيها موارد ومسطحات مائية داخلية والمساهمة في زيادة الناتج الإجمالي المحلي والأمن الغذائي فيها وبالتالي على المستوى القومي العربي (إطار (5)).

إطار (5): قطاع الثروة السمكية والأمن الغذائي

يعتبر قطاع الثروة السمكية من أهم القطاعات الاقتصادية بالوطن العربي فهو يساهم مساهمة كبيرة في توفير البروتين الحيواني بأسعار منخفضة مقارنة بأسعار البروتين الحيواني من مصادره الأخرى. هذا بالإضافة إلى مساهمة القطاع في حصيلة الصادرات العربية، حيث بلغت قيمة صادرات الوطن العربي من الأسماك في عام 2008م نحو 2 مليون دولار. وتنطوي الثروة السمكية في الوطن العربي على إمكانات هائلة من المسطحات المائية والبرك والمستنقعات وسواحل بحرية تمتد نحو 22.4 ألف كيلومتر، بالإضافة إلى إمكانات الاستزراع السمكي والتي اتجهت الدول العربية إلى تطويرها حيث تقدر مساهمته في الوقت الراهن بنحو 18% من إجمالي الإنتاج السمكي في الوطن العربي في حين تقدر النسبة بنحو 50% على المستوى العالمي. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن المنظمة وضعت أساس البنى التحتية للاستزراع السمكي في المياه العذبة بإنشاء البرنامج العربي لتنمية الاستزراع السمكي في المياه العذبة بهدف تحقيق ما يلي:

- زيادة الإنتاج السمكي في الدول التي تتوفر فيها موارد ومسطحات مائية داخلية والمساهمة في زيادة الناتج الإجمالي المحلي والأمن الغذائي فيها وبالتالي على المستوى القومي العربي.
- توفير الأصبعيات اللازمة لدعم صغار المنتجين، وبما يساعد على تحقيق أهداف مشروعات الحد من الفقر وتحسين الدخول والتغذية للأسر الريفية.
- تنمية ودعم المخزونات السمكية في الوسط الطبيعي.
- تدريب الكوادر العربية وتنمية الموارد البشرية في مجال تقانات الاستزراع السمكي والصيد في المسطحات المائية الداخلية.
- تحقيق التكامل في الإنتاج الزراعي والسمكي من خلال إدخال التربية السمكية في النظم الزراعية القائمة مما سيسهم في رفع كفاءة استخدام الموارد المائية العربية وزيادة الإنتاج الزراعي العربي.

استخدام الاستزراع السمكي كأسلوب للمقاومة الحيوية بهدف رفع كفاءة نظم الري.

وعلى مستوى الدول العربية تعمل سوريا على تشجيع الاستثمار في مجال تنمية الثروة السمكية وذلك للمسطحات المائية المختلفة ولكافة القطاعات، وتعمل تونس على تحقيق معدل نمو سنوي قدره 4.4 %، بحيث يبلغ إنتاج الصيد البحري 134.5 ألف طن بحلول 2011م أي بزيادة تقدر بـ 24.7 ألف طن مقارنة مع سنة 2006م. واستحدثت سلطنة عمان وزارة للثروة السمكية في سبتمبر 2007م لما يشكله قطاع الأسماك من أهمية في الاقتصاد الوطني وللإمكانيات الكبيرة المستقبلية الكامنة في القطاع. ونفذت خلال الفترة (2000م- 2009م) عدداً من المشروعات في إطار تنمية قطاع الثروة السمكية شملت إصدار التشريعات التي تنظم الصيد البحري، وإجراء البحوث والدراسات والمسوحات والدراسات البيئة والبيولوجية والإيكولوجية لتوالد وتربية الأسماك لمعرفة حجم الصيد الممكن وقابليته للاستمرار في ضوء المخزون السمكي وحجمه جغرافياً وموسمياً،

وتحديد مواسم وطرق ومعدات الصيد وإجراء البحوث للتقليل من الفاقد قبل الصيد وبعده. هذا بالإضافة إلى إعداد ونشر البيانات والمعلومات الإحصائية السمكية وتنفيذ البرامج الإرشادية وبرامج الإدارة للثروات البحرية الحية، واستكمال البنيات الأساسية اللازمة لقطاع الصيد البحري. كما عملت على إقامة مركز لضبط الجودة يتولى إعداد وتنفيذ البرامج والخطط والأنظمة المتعلقة بضبط جودة منتجات الثروات المائية الحية وتأهيل الأسماك والمنتجات البحرية العمانية للتصدير للأسواق العالمية وفق متطلبات وشروط تلك الأسواق وإقامة أسواق الجملة وتطوير نظم تسويق وتصدير المنتجات السمكية.

كما نفذت السلطنة برامج تأهيل وتدريب الصيادين بإقامة مراكز لتأهيل الشباب العماني لقيادة سفن الصيد الحديثة وتمكينهم من تملك قوارب ووسائل الصيد الحديث. وعملت على تنمية الاستثمارات في المجالات السمكية والأنشطة المرتبطة بها وتشجيع القطاع الخاص على شراء سفن الصيد الكبيرة وإقامة مصانع تجهيز وتصنيع الأسماك ومشروعات الاستزراع السمكي والمشروعات المكملة للقطاع رأسياً وأفقياً من خلال منحه تراخيص الصيد التجاري والقروض والمنح والخدمات الفنية.

2 - 5 - 5 سياسات تطوير الاستثمار الزراعي:

أولت الدول العربية اهتماماً متزايداً للاستثمار في القطاع الزراعي خاصة بعد انتهاج معظمها سياسات للتحرر الاقتصادي المبنية على الاعتماد على آليات السوق في توجيه النشاط الاقتصادي، وعلى الدور الرائد للقطاع الخاص في التنمية الزراعية. واستهدفت تلك السياسات تشجيع الاستثمار في قطاع الزراعة على وجه الخصوص، وتوفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الخارجية والمحلية. وقد اشتملت جهود الدول العربية الرامية إلى تشجيع الاستثمار الزراعي مراجعة أو سن التشريعات والقوانين المنظمة والمحفزة للاستثمار شاملة التسهيلات والإعفاءات الضريبية والجمركية، وإحداث مؤسسات أو تنشيط مؤسسات قائمة لتكون مختصة وقادرة على بلورة فرص الاستثمار والترويج لها وتسهيل عمل المستثمرين. وكذا تبسيط الإجراءات خاصة المتعلق منها بالتعامل الخارجي في مجال التجارة وإجراءات تدفق رؤوس الأموال وخروجها وعوائدها، وتنظيم وتطوير الجهاز المصرفي، وتأسيس أو تحسين أو تبسيط إجراءات أسواق المال لتهيئة المناخ المحفز للاستثمار.

بالإضافة إلى هذا تضمنت السياسات في بعض البلدان العربية تشجيع قيام مناطق حرة ومناطق صناعية وشركات المشاركة وشركات الأسهم والسماح بإصدار سندات متوسطة الأجل لتنشيط بورصة الأسواق المالية. وفي المحصلة حدث تطور ايجابي في الحجم الكلي للاستثمار.

ومع ذلك فقد أوضحت البيانات ضعف الاستثمارات الموجهة إلى الزراعة مقارنة بالقطاعات الأخرى في معظم الدول العربية على الرغم من الإمكانات المتاحة في المنطقة من موارد طبيعية ومالية وقوى بشرية.

كما أن المشاريع المشتركة أو الخاصة الممولة من الأموال العربية في بعض الدول العربية ركزت أغلبها على المشاريع ذات العائد السريع مثل: الدواجن والألبان والخضروات. وكذلك الحال بالنسبة للمشاريع الأجنبية شاملة الشركات متعددة الجنسيات التي ركزت على بعض السلع سريعة العائد أو التصنيع الزراعي المحدود.

2 - 5 - 6 سياسات تطوير التمويل والائتمان الزراعي:

تنبع أهمية التمويل والإقراض الزراعي من أهمية قطاع الزراعة الغذائية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إلى جانب ما يتسم به قطاع الزراعة من موسمية الإنتاج والدخل وطول فترة دوران رأس المال وضعف مدخرات المزارع واللايقين وغيرها. شملت السياسات الإصلاحية بالدول العربية التمويل الزراعي وأكدت على أهميته والحاجة إلى تطويره. حيث استهدفت السياسات التمويلية تكاملاً مع السياسات الكلية: تحرير أسعار الفائدة وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع التمويل الزراعي، وإعادة هيكلة المصارف الزراعية العامة لتصبح أكثر كفاءة في تقديم الخدمات للمزارعين، مع فصل العمل المصرفي عن العمل التجاري الذي كانت تمارسه هذه المصارف خاصة في احتكار تجارة مستلزمات الإنتاج وبيع بعض المنتجات الزراعية المستلمة من المزارعين. كما ركزت السياسات على الاهتمام بتمويل صغار المزارعين والمساعدة في التنمية الريفية وتقليل حدة الفقر. بالإضافة إلى ذلك فقد شجعت السياسات الإصلاحية على تقوية رؤوس أموال البنوك المختصة ومنها البنوك الزراعية وذلك بالبحث عن مصادر تمويل محلية بإشراك مساهمين من البنوك التجارية والقطاع الخاص. بالإضافة إلى هذا وجهت السياسات بالاهتمام بالتمويل الريفي خاصة التمويل الصغير عن طريق البنوك أو المؤسسات الأهلية للمزارعين أو التعاونيات أو المنظمات غير الحكومية. إلا أنه ما زال التمويل الريفي محدوداً وقاصراً عن تلبية احتياجات أهل الريف مما يستدعي وضع برامج واضحة وعاجلة على المستوى القطري والإقليمي لتلافي هذا القصور في برامج التنمية الزراعية الحالية والمستقبلية. وبشكل عام يعتبر الإقراض والتمويل للمشروعات الزراعية من أضعف حلقات الخدمات في المشروعات الزراعية في معظم الدول العربية.

2 - 5 - 7 سياسات التسويق والتصنيع:

تتسم السياسات الزراعية العربية بصورة عامة بالتركيز على جوانب الإنتاج دون جوانب التسويق. ويشير ذلك إلى أن الجهود التي بذلت في مجال الإنتاج لم ترافقها جهود واستثمارات ملائمة لتنمية القدرة على تسويق وتصنيع هذا الإنتاج. وأدى ذلك إلى تقليص الأثر التنموي لما تم إنفاقه من استثمارات في قطاعات الإنتاج. الأمر الذي يدعو أن يراعى مستقبلاً عند تخطيط برامج التنمية أن تحقق هذه البرامج التوازن التنموي الضروري فيما بين أنشطة ومشروعات تنمية الإنتاج، وتلك الخاصة بأنشطة ومشروعات تسويقه وتصنيعه. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه رغم أن مسئولية تنمية أنشطة وخدمات التسويق والتصنيع الزراعي تقع عادة على عاتق القطاع الخاص، فإن تخطيط السياسات الدافعة لتنمية هذه الأنشطة تقع بالضرورة على عاتق الأجهزة الحكومية المختصة بما في ذلك بلورة مشروعات الاستثمار التسويقي الملائمة وإحاطتها ببيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للقطاع الخاص، هذا إلى جانب تطوير البنية التشريعية الوطنية بالقدر الذي يسمح بخلق نظام فاعل للزراعة التعاقدية يتسم بالعدالة، وسرعة وسهولة التطبيق الميداني.

ركزت سياسات التسويق على تحرير الأسواق والأسعار والتجارة الداخلية بالاعتماد على آليات السوق وإعطاء الدور الرائد للقطاع الخاص، وتقليل تدخل الدولة المباشر في التسويق وخصخصة المؤسسات الحكومية العاملة في مجال التسويق. أيضاً أكدت السياسات على دور الدولة في التنظيم والمساندة والتحفيز والمتابعة والمراقبة. كما شملت سياسات التسويق رفع كفاءة القطاع الخاص ليقوم بدوره الرائد، وتشجيع العمل الجماعي ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية للقيام بدور مساند في تطوير التسويق. وتضمنت سياسات التسويق مراجعة وتقييم وتطوير القوانين والتشريعات المتعلقة بتنظيم الأسواق ومراقبة السلع المتداولة.

وتعاني النظم التسويقية بالدول العربية من عدة محددات إذ لا تزال البنى التحتية تعاني من ضعف في مكوناتها وتنظيماتها وانتشارها وكفاءتها خاصة أسواق التجميع في الريف والأسواق المركزية والبنية التحتية لتداول الإنتاج فيما بعد الحصاد مثل: التخزين والتدريج والفرز والتعبئة والتبريد الأولي والنقل. وتبدو الحالة أكثر حرجاً في قطاع الثروة الحيوانية والدواجن خاصة فيما يتعلق بضعف أو غياب الأسواق وقلة أو ضعف كفاءة المسالخ والتخزين المبرد والفرز والتدريج. كما تعاني التشريعات الخاصة بالمواصفات ومراقبة تطبيقها من نقص ملحوظ. أيضاً ما زال التسويق يواجه صعوبة في التمويل من البنوك المختصة والبنوك التجارية التي مازالت تعمل بالصيغ التقليدية للتمويل فيما يتعلق بالضمانات وطريقة السداد وحجم القروض.

إن كفاءة التسويق في معظم دول المنطقة ما زالت متدنية كما تظهرها بعض المؤشرات مثل: ارتفاع تكلفة وهوامش التسويق غير المبررة، وتدهور نصيب المزارع من السعر النهائي لمنتجه، وارتفاع الفاقد فيما بعد الحصاد لأكثر من 25% من إنتاج الخضر، و15% للحبوب، وارتفاع أسعار البيع للمستهلك وتذبذبها الحاد غير المبرر وعدم وجود مواصفات للأسواق الداخلية وضعف الرقابة عليها.

2 - 5 - 8 سياسات الدعم:

منذ انتهاج الدول العربية برنامج الإصلاح الاقتصادي في الثمانينات أخذت سياسات الدعم أشكالاً وصوراً تنسجم وقوانين منظمة التجارة العالمية، وأصبحت معظم سياسات وبرامج الدعم موجه لبرامج ومشروعات يراد منها تحقيق أهداف محددة ضمن فترة زمنية معينة، تشمل على سبيل المثال: دعم برامج إرشادية تستهدف مجموعات محددة من مزارعين في مجال تبني إدخال التقنيات الحديثة في الزراعة وتربية الحيوان والصيد، أو حماية وصيانة الموارد الطبيعية الزراعية والمراعي والبيئة البحرية، أو لرفع إنتاج وحدة المساحة والحيوان والبيئة البحرية، أو تحقيق قيمة مضافة أعلى.

وعلى مستوى الدول العربية تقوم الحكومة الأردنية بدعم أسعار مدخلات الإنتاج، وإعفاء واردات مستلزمات الإنتاج من الضرائب الجمركية. وتقديم القروض الزراعية الموسمية بما يزيد على نسبة 10% من قيمة الإنتاج الزراعي. كما يقدم الدعم - المسموح به حسب إجراءات الصندوق الأخضر- للخدمات الحكومية الزراعية العامة والتي تشمل: البحث العلمي والإرشاد والتدريب والتفتيش الصحي وخدمات البنية التحتية كإنشاء السدود والطرق الزراعية، والمخزون الغذائي الحكومي من السلع الإستراتيجية والمدفوعات الحكومية في حالة الإغاثة والكوارث والمدفوعات الحكومية في إطار المساعدات الإقليمية وغيرها من برامج المعونات الموجهة للفقراء والمحتاجين.

أما سوريا فقد أنشأت في عام 2008م "صندوق دعم الإنتاج الزراعي" والذي يغطي المجالات التالية: دعم أسعار بعض المنتجات الزراعية وبما يضمن تطبيق التقانة وتشجيع الإنتاج وتحقيق السياسات الزراعية المقررة والكفاءة الإنتاجية والاقتصادية وتسليمها لمؤسسات الدولة، ودعم مستلزمات الإنتاج وتشمل البذور المحسنة والغراس بأنواعها الموزعة من قبل الجهات العامة، الأعلاف المخصصة لدعم الثروة الحيوانية الموزعة من قبل الدولة. الأدوية البيطرية والتلقيح الاصطناعي واللقاحات المستخدمة لتطوير الثروة الحيوانية ومعالجة الأمراض الوبائية والجائحات والمكافحات العامة ضد الجائحات التي تهدد الإنتاج الزراعي.

تقوم سلطنة عمان بتقديم الدعم ضمن برامج إرشادية تستهدف مجموعة من المزارعين في مجال تبني إدخال التقنيات الحديثة في الزراعة وتربية الحيوان والصيد تشمل الصوب البلاستيكية، الميكنة الزراعية، وماكينات رش المبيدات الحشرية، قوارب ومعدات وأدوات الصيد الحديثة ومعدات تناول وتداول وتبريد وتخزين الأسماك. كما تم إعداد وتنفيذ المشروعات الإرشادية لرفع إنتاج وحدة المساحة والحيوان بتقديم البذور المهجنة والشتلات المحسنة، والحيوانات المحسنة، والأعلاف المركزة والأملاح والفيتامينات، والمشروعات الإرشادية للقيمة المضافة بإدخال تربية الحيوان (الماعز والأغنام والأبقار والدواجن)، وتربية نحل العسل، ووحدات التصنيع للتمور، ووحدات تصنيع الألبان، والمفرخات والاستزراع السمكي. كما أنشأت السلطنة صندوقاً للتنمية الزراعية والسمكية يتولى تقديم المنح للمشاريع البحثية والإرشادية والتنموية وتتكون مصادره المالية من دعم حكومي سنوي يبلغ 1% من الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة بشقيه النباتي والحيواني وقطاع الأسماك. ويقوم بنك التنمية العماني بتقديم القروض الميسرة لصغار المزارعين مربي الماشية والصيادين وللمشاريع الزراعية والحيوانية والسمكية. وبالإضافة إلى ذلك تقوم الحكومة بتمويل البرامج البحثية الزراعية والحيوانية والنباتية ومشروعات مكافحة الآفات والحشرات والأمراض ذات الأثر الاقتصادي الكبير.

وفي مصر ومنذ انتهاج برنامج الإصلاح الاقتصادي في الثمانينات انحصرت برامج الدعم بصفة رئيسة في برنامج دعم المستهلكين (الخبز وزيت الطعام والسكر وغيرها من سلع البطاقات التموينية) - وبرنامج دعم منتجي القطن (المكافحة الكيمياوية). ويهدف البرنامج إلى زيادة فعالية سياسات الدعم والأمان الاجتماعي التي تتبناها الدولة للحد من معدلات الفقر لدى شرائح معينة من المستهلكين، والحد من معدلات الفاقد والتالف من السلع المدعومة (الخبز، زيت الطعام، السكر) وزيادة كفاءة توزيع الدعم على مستحقيه، وتقليص الجهود والأعباء لإدارة نظام الدعم، ويتضمن البرنامج دراسة إيقاف العمل بنظام الدعم العيني وتحويله إلى نظام دعم نقدي مباشر أو نظام دعم نقدي عن طريق كوبونات الغذاء وإتباع أسلوب الاستبعاد لحصر المستحقين للدعم بناءً على معايير موضوعية.

وفي المغرب تقوم سياسات الدعم على دعم البذور المحسنة في قطاعي الحبوب والشوندر السكري، والميكنة الزراعية خاصة الجرارات، ودعم وتشجيع غرس الأشجار المثمرة، خاصة الزيتون، ودعم أنظمة الري الحديثة وتقديم القروض الزراعية القصيرة والمتوسطة المدى. وقد تضمن الدعم الزراعي المقدم خلال الفترة 2008م-2009م توسيع مساحات الزراعة بمقدار 50 ألف هكتار، منها 20 ألف هكتار من الزراعة المروية شمل منتجي البذور بنسبة 15% من سعر الحبوب المخصصة للزراعة، ودعم الفلاحين بمبلغ (15.49 دولار) لكل قنطار مخصص لزراعة البذور المعتمدة، وتخصيص منحة قدرها (0.67 دولار) لكل قنطار يخزن لمدة تسعة أشهر لمواكبة عمليات التخزين والبيع. وتحديد سعر البيع بمبلغ (40.4 دولار) للقنطار للحفاظ على سعر الخبز في حدود (0.16 دولار).